الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD

تخصص: مالية و بنوك

بعنوان:

تطبيق معيار كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية و أثره على أدائها المالي– دراسة مقارنة–

من إعداد : لباد لمياء

من إشراف: أ.د بن خالدي نوال

أعضاء لجنة المناقشة:			
أ.د زيرار سمية	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسة
أ.د بن خالدي نوال	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفة
أ.د رمضاني محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا
أ.د شكوري سيدي محمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
أ.د غربي ناصر صلاح الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د.بن حمو عصمت	أستاذ محاضر– أ	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية :2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD

تخصص: مالية و بنوك

بعنوان:

تطبيق معيار كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية و أثره على أدائها المالي– دراسة مقارنة–

من إعداد : لباد لمياء

من إشراف: أ.د بن خالدي نوال

أعضاء لجنة المناقشة:			
أ.د زيرار سمية	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسة
أ.د بن خالدي نوال	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفة
أ.د رمضاني محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا
أ.د شكوري سيدي محمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
أ.د غربي ناصر صلاح الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د.بن حمو عصمت	أستاذ محاضر – أ	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية :2022/2021

﴿الشكر و التقدير﴾

الحمد لله على نعمه التي لا تعد و لا تحصى، و التي كانت خير عون في إنجاز هذا العمل الذي هو بين أيديكم ، لقوله تعالى : ﴿**لَئِنْ شَكَرْتُم لَأَزِيدَنَكُمْ**﴾، راجية من المولى عز و جل أن يكون علما نافعا، و لا يخلو الذكر من دون الصلاة و السلام على سيدنا محمد معلم البشرية، و حديثه عن جزاء طلب العلم، في قوله صلى الله عليه و سلم: **من سلك طريقا يبتغي فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة** .

بداية أتقدم بخالص الشكر لوطني الجزائر، بلد المليون و النصف مليون شهيد رحمهم الله، والقائمون على جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، بالأخص كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير و إلى كافة موظفيها من إدارة و هيئة تدريسية، و إلى جميع أساتذتي الذين دعموني في إنجاز الدراسة و على رأسهم المشرفة على الأطروحة د. بن خالدي نوال، لما قدمته لي من نصائح و توجيهات طوال فترة البحث، فجزاهم الله خيرا و لكم مني كل الاحترام و التقدير.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء هيئة المناقشة الكرام على قراءة رسالتي المتواضعة، و إثرائها بملاحظاتهم و مقترحاتهم القيمة.

شكرا جزيلا لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث.

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك

لمياء

﴿الإهداء﴾

إلى الوالدين الكريمين أطال الله و بارك في عمرهما؛

إلى من أوصى النبي صلى الله عليه وسلم بصحبتها ثلاثا، إلى من حلمت أن تراني دوما في أعلى المراتب، إلى معنى التضحية..... **إلى أمي؛**

إلى الداعم الأول لي في سبيل النجاح .....**إلى أبي؛**

إلى أختي العزيزة.....

إلى كل أقاربي و عائلتي.....

إلى كل من ساندني و دعمني و لو بكلمة طيبة.....

لمياء

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات :

قائمة المحتويات	الصفحة
الشكر و التقدير	
الإهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول و الأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لكفاية رأس المال و الأداء المالي للبنوك	01
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: الإطار العام لكفاية رأس المال	03
المطلب الأول: تحديد كفاية رأس المال في البنوك وفقا لاتفاقية بازل الأولى	03
الفرع الأول: نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية	03
الفرع الثاني : مقررات اتفاقية بازل 1988	05
الفرع الثالث:التعديلات التي أجريت على معيار كفاية رأس المال لسنة 1988	14
الفرع الرابع:أهم الخصائص المميزة للاتفاقية الأولى	15
المطلب الثاني: تحديد كفاية رأس المال وفقا للاتفاقية الثانية	15
الفرع الأول: أسباب إعداد لجنة بازل لمعايير الاتفاقية الثانية	16
الفرع الثاني: كفاية رأس المال وفق الاتفاقية الثانية	17

الفرع الثالث: المقترحات التي عملت الاتفاقية على إرسائها	33
المطلب الثالث: تحديد كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل الثالثة	34
الفرع الأول: أسباب إعداد لجنة بازل لمعايير الاتفاقية الثالثة	34
الفرع الثاني: كفاية رأس المال وفق الاتفاقية الثالثة	36
الفرع الثالث: تقييم الاتفاقية الثالثة	43
المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك	44
المطلب الأول:عموميات حول الأداء المالي	44
الفرع الأول: ماهية الأداء المالي	44
الفرع الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي	48
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الأداء المالي	50
الفرع الأول:الأسلوب التقليدي لقياس الأداء المالي	50
الفرع الثاني: الأساليب الحديثة لقياس الأداء المالي	56
المبحث الثالث: محددات الأداء المالي في البنوك	66
المطلب الأول:المحددات الداخلية	66
الفرع الأول:متغيرات البيانات المالية	66
الفرع الثاني:متغيرات البيانات غير المالية	69
المطلب الثاني:المحددات الخارجية	70
الفرع الأول:التركيز و الأداء المالي للبنك	70
الفرع الثاني:التضخم و الناتج المحلي الإجمالي و الأداء المالي	71

خاتمة الفصل	72
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	73
مقدمة الفصل	74
المبحث الأول:الدراسات التي كان مفادها وجود تأثير سلبي لكفاية رأس المال على الأداء المالي	75
المطلب الأول: دراسات سابقة محلية	75
المطلب الثاني:دراسات سابقة دولية	77
المبحث الثاني:الدراسات التي كان مفادها وجود اثر إيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي	83
المطلب الأول:دراسات سابقة محلية	83
المطلب الثاني:دراسات سابقة دولية	84
المبحث الثالث: موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة	94
المطلب الأول: تحليل الدراسات السابقة	94
المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية	94
خاتمة الفصل	96
الفصل الثالث: انعكاسات تطبيق معيار كفاية رأس المال على مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية	97
مقدمة الفصل	98
المبحث الأول: لمحة عن النظام البنكي الجزائري	99
المطلب الأول: أهم المحطات الرئيسية التي مر بها النظام البنكي الجزائري	99

الفرع الأول: بوادر التوجه نحو اقتصاد السوق	99
الفرع الثاني :أهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد و القرض	104
المطلب الثاني :هيكلة و خصوصيات القطاع البنكي الجزائري	106
الفرع الأول :هيكلة القطاع البنكي الجزائري	107
الفرع الثاني : خصوصيات القطاع البنكي الجزائري	108
المبحث الثاني: واقع كفاية رأس المال في النظام البنكي	113
المطلب الأول :النظام البنكي الجزائري وفق اتفاقيات بازل	113
الفرع الأول النظام البنكي الجزائري وفق اتفاقية بازل الأولى	113
الفرع الثاني : النظام البنكي الجزائري وفق اتفاقية بازل الثانية	117
الفرع الثالث :النظام البنكي الجزائري نحو تطبيق اتفاقية بازل الثالثة	122
المطلب الثاني :أهم التحديات التي تواجه القطاع البنكي الجزائري للالتزام بمعيار كفاية رأس المال	135
المبحث الثالث: دراسة مقارنة لأثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على مؤشرات الأداء المالي	138
المطلب الأول:تقييم مؤشرات صلابة القطاع البنكي الجزائري	138
الفرع الأول: تقييم كفاية رأس المال و مؤشرات صلابة البنوك التجارية الجزائرية	138
الفرع الثاني : تقييم كفاية رأس المال و مؤشرات صلابة القطاع البنكي العمومي	143
الفرع الثالث: تقييم كفاية رأس المال و مؤشرات صلابة القطاع البنكي الخاص	147
المطلب الثاني: دراسة قياسية مقارنة لأثر كفاية رأس المال على عينة من البنوك التجارية العمومية و الخاصة	150

الفرع الأول: الخطوات المتبعة في الدراسة	150
الفرع الثاني: تقديم متغيرات و نموذج الدراسة	156
الفرع الثالث: التحليل والتفسير والمقارنة المالية لنتائج الدراسة	174
خاتمة الفصل	180
الخاتمة العامة	182
قائمة المراجع	187

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مكونات رأس المال حسب مقررات الاتفاقية الأولى	06
2-1	الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب تقرير الاتفاقية الأولى	11
3-1	معاملات تحويل الالتزامات العرضية	13
4-1	الأوزان الترجيحية لمختلف أصناف الائتمان	22
5-1	نسب معاملاتβ المحددة لخطوط الأعمال الثمانية	30
6-1	مكونات رأس المال التنظيمي	36
7-1	متطلبات رأس المال (الوحدة النسبة المئوية %)	39
8-1	الترتيبات الانتقالية لتنفيذ توصيات الاتفاقية الثالثة	41
1-3	تطور أهم مؤشرات الوساطة المصرفية للقطاع البنكي الجزائري خلال السنوات 2014-2018	109
2-3	المستحقات غير المحصلة و معدلات المؤونات المخصصة(%) للقطاع البنكي الجزائري خلال السنوات 2014-2020	111
3-3	رزنامة التطبيق التدريجي للحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال	115
4-3	مجمل حالات خرق المعايير الاحترازية المسجلة خلال سنة 2018	119
5-3	نسبة الملاءة الكلية و القاعدية (%) للقطاع البنكي الجزائري خلال السنوات 2011-2020	123
6-3	التنقيط الخارجي للقرض	125
7-3	التنقيط الجزافي للقرض	126

8-3	ترجيح الخطر العام لمحفظة التداول	128
9-3	ترجيح الخطر الخاص لمحفظة التداول	128
10-3	نسبة الرافعة المالية% للقطاع البنكي الجزائري خلال السنوات 2014-2018	129
11-3	تطور معدل الأصول السائلة نسبة إلى الخصوم قصيرة الأجل خلال السنوات 2011-2020	131
12-3	نتائج مهمات الرقابة الشاملة في إطار "SYNOBA" سنة 2018	133
13-3	تطور نسب الملاءة الكلية و القاعدية ومؤشرات ربحية القطاع المصرفي(%) خلال السنوات 2011-2020	140
14-3	تطور نسبة كفاية رأس المال والسيولة المصرفية خلال السنوات 2011-2020	142
15-3	تطور نسب الملاءة الكلية و القاعدية ومؤشرات ربحية القطاع المصرفي العمومي (%) خلال السنوات 2014	144
16-3	تطور نسبة كفاية رأس المال وسيولة القطاع المصرفي العمومي(%) خلال السنوات 2014-2020	146
17-3	تطور نسب الملاءة الكلية و القاعدية ومؤشرات ربحية القطاع المصرفي الخاص (%) خلال السنوات 2014-2020	147
18-3	تطور نسبة كفاية رأس المال وسيولة القطاع المصرفي الخاص(%) خلال السنوات 2014-2020	149
19-3	وصف و تحديد لمتغيرات الدراسة	156
20-3	نتائج النموذج التجميعي لأثر كفاية رأس المال على العائد على الأصول	158
21-3	نتائج نموذج التأثيرات الثابتة لأثر كفاية رأس المال على العائد على الأصول	158
22-3	نتائج نموذج التأثيرات العشوائية لأثر كفاية رأس المال على العائد على الأصول	159

3-23	اختبار فيشر المقيد	160
3-24	اختبار مضاعف لاغرانج	161
3-25	اختبار هوسمان	161
3-26	نتائج النموذج التجميعي لأثر كفاية رأس المال على السيولة	162
3-27	نتائج نموذج التأثيرات الثابتة لأثر كفاية رأس المال على السيولة	163
3-28	نتائج نموذج التأثيرات العشوائية لأثر كفاية رأس المال على على السيولة	163
3-29	اختبار فيشر	164
3-30	اختبار مضاعف لاغرانج	165
3-31	اختبار هوسمان	165
3-32	نتائج النموذج التجميعي لأثر كفاية رأس المال على العائد على الأصول	166
3-33	نتائج نموذج التأثيرات الثابتة لأثر كفاية رأس المال على العائد على الأصول	167
3-34	نتائج نموذج التأثيرات العشوائية لأثر كفاية رأس المال على العائد على الأصول	167
3-35	اختبار فيشر المقيد	168
3-36	اختبار مضاعف لاغرانج	169
3-37	نتائج النموذج التجميعي لأثر كفاية رأس المال على السيولة	169
3-38	نتائج نموذج التأثيرات الثابتة لأثر كفاية رأس المال على السيولة	170
3-39	نتائج نموذج التأثيرات العشوائية لأثر كفاية رأس المال على السيولة	170
3-40	اختبار فيشر	171

41-3	اختبار مضاعف لاغرانج	172

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	ملخص مضمون الاتفاقية الثانية	18
2-1	مقاييس بعد العملاء و ارتباطها بالبعد المالي و بعد العمليات الداخلية	63
3-1	خطوات محددة لبناء بطاقة الأداء المتوازن	64
1-3	هيكلة مجلس النقد و القرض	105
2-3	هيكلة اللجنة المصرفية	105
3-3	هيكلة القطاع البنكي الجزائري سنة 2019	108
4-3	أهم مؤشرات الوساطة المصرفية للقطاع البنكي الجزائري خلال السنوات 2014-2018	110
5-3	تطور المستحقات غير المحصلة و معدلات المؤونات المخصصة(%) للقطاع البنكي الجزائري خلال السنوات 2014-2020	112
6-3	نسبة الملاءة الكلية و القاعدية (%) للقطاع البنكي الجزائري خلال السنوات 2011-2020	124
7-3	تطور معدل الأصول السائلة نسبة إلى الخصوم قصيرة الأجل خلال السنوات 2011-2020	131
8-3	تطور نسب الملاءة الكلية و القاعدية ومؤشرات ربحية القطاع المصرفي(%) خلال السنوات2011-2020	141
9-3	تطور نسبة كفاية رأس المال والسيولة المصرفية خلال السنوات 2011- 2020	143

10-3	تطور نسب الملاءة الكلية و القاعدية ومؤشرات ربحية القطاع المصرفي العمومي(%) خلال السنوات 2014-2020	145
11-3	تطور نسبة كفاية رأس المال وسيولة القطاع المصرفي العمومي(%) خلال السنوات2014-2020	146
12-3	تطور نسب الملاءة الكلية و القاعدية ومؤشرات ربحية القطاع المصرفي الخاص (%) خلال السنوات 2014-2020	148
13-3	تطور نسبة كفاية رأس المال وسيولة القطاع المصرفي الخاص(%) خلال السنوات 2014-2020	150

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعتبر موضوع كفاية رأس المال البنك أحد الاتجاهات الحديثة، التي حظيت بالاهتمام المتزايد، لا سيِما في العقود الأخيرة التي عرفت تطورات اقتصادية كبيرة ناتجة عن العولمة، الأمر الذي مكن البنوك من الاستفادة من حجم التطورات السريعة المسجلة على المستوى القطاع دوليا من تحرير مالي و ابتكارات تكنولوجية في المقابل ظهرت تحديات من شأنها التقليل من حجم المكسب و الفرص المتاحة، نخص بالذكر التجارب القاسية التي هزت الاستقرار المالي و البنكي، و هددت بنشوب فوضى اقتصادية عارمة كأزمة المكسيك وكذلك الأزمة النقدية و المالية في دول جنوب و شرق آسيا التي كان لها الأثر الأكبر على النظام البنكي الدولي، الأمر الذي تطلب توفير أنظمة وآليات سليمة للرقابة في ظل تصاعد التحديات التي تواجهها البنوك التجارية، حيث كان لابد من ظهور فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، من أجل طرح آليات المحافظة على استقرار القطاع الذي يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية من أجل الحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك باعتبارها حجر الزاوية في أي اقتصاد.

و كأول خطوة تم اتخاذها من أجل التوصل إلى قطاع مصرفي مرن و مستقر، تشكلت لجنة في بادئ الأمر تحت اسم لجنة التنظيمات و الإشراف و الرقابة المصرفية على الممارسات العملية أو لجنة الأنظمة و الرقابة المصرفية، من مجموعة الدول الصناعية الكبرى التي أولت اهتماما واضحا بموضوع كفاية رأس المال، تشكلت من محافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرة المتمثلة في : بلجيكا، كندا، فرنسا، إسبانيا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، لوكسمبورغ سنة 1974، بإشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية في ظل تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها، إذ تم إعلان إفلاس العديد من البنوك الأمريكية و الأوروبية التي كانت بمنأى عن خطر الإفلاس و الانهيار.

فمنذ سنة 1988 شرعت اللجنة في وضع معايير و قواعد تحدد عمل و أنشطة البنوك و كيفية الرقابة و الإشراف عليها، و تقدير الجدارة الائتمانية لها، حيث أصدرت أول اتفاقية لها في جويلية من سنة 1988 ليصبح الاتفاق عالميا يوصي بوضع حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال إذ يتعين على البنك الالتزام به، بحيث تصل نسبة رأسمال البنوك إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8%على أن يبدأ التطبيق الفعلي مع بداية 1992، عٌرفت هذه النسبة باسم معيار كوك نسبة لاسم

مقترحها ، أما فيما يتعلق بتقدير الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فقد أقرت الاتفاقية الطريقة المعيارية البسيطة لقياسها، تم إدخال العديد من التعديلات عليها سنة 1996 من اجل تصحيح العيوب التي ميزت معيار كفاية رأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر السوقية .

إلا أن التطبيق العملي للاتفاقية الأولى أفرز العديد من نقاط الضعف الأمر الذي دفع اللجنة لإصدار اتفاقيتها الثانية سنة 2004 لاقتراح طريقة مختلفة عن سابقتها لقياس معيار كفاية رأس المال والذي عرف هذه المرة باسم Ratio Mc Donough ، مقدمة بذلك مناهج جديدة لقياس مخاطر الائتمان، و كذلك معالجة لنوع جديد من المخاطر يدعى بمخاطر التشغيل، مبنية على ثلاثة محاور متمثلة: في متطلبات الحد الأدنى من رأس المال، الإشراف و المراجعة الرقابية و انضباط السوق على أن يبدأ التطبيق سنة 2007 ظلت سارية المفعول إلى غاية 2010.

إلا أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي شهدها العالم سنة 2008 المعروفة بأزمة الرهن العقاري دفعت لجنة الرقابة المصرفية إلى مراجعة عميقة و شاملة للبحث عن مواطن الضعف في أنظمة الرقابة والإشراف التي تستطيع احتواء الآثار الوخيمة التي خلفتها الأزمة على الأنظمة البنكية التقليدية، لتظهر بعد ذلك اتفاقيتها الثالثة التي اعتمدت على إجراء تعديلات جوهرية على الدعامات الثلاثة لاتفاقية بازل الثانية، و لعل أهم جانب لهذه الاتفاقية الأخيرة رفع نسبة كفاية رأس المال إلى من 8%إلى 10.5%، تقييد الرافعة المالية و استحداث نسب جديدة للسيولة على المدى القصير و الطويل، حيث ستجبر القوانين الجديدة البنوك على الاحتفاظ باحتياطيات أكثر جودة من رؤوس أموالها مما هو مفروض عليه في ظل القواعد الحالية، ليبدأ التطبيق تدريجيا من سنة 2013 إلى غاية يناير 2019، بغرض دعم استقرار النظام المالي العالمي.

و بالحديث عن الجزائر و على غرار بقية دول العالم عملت بعد الاستقلال على تأسيس نظام بنكي برأسمال عمومي في ظل جزائر مستقلة من خلال التخطيط المركزي، و مع بروز شعارات مختلفة كالعولمة، الاستثمار الأجنبي و اقتصاد السوق، وجدت البنوك الجزائرية نفسها مجبرة على مسايرة التطورات المالية و الاقتصادية العالمية، من خلال القيام بإصلاحات عن طريق تطبيق التوصيات الصادرة عن لجنة بازل الأولى سنة 1988 من خلال ربط رأسمال البنك بالمخاطر التي يتعرض لها

من أجل تعزيز سلامة النظام البنكي وفق ما نص علية بنك الجزائر بالنسبة للبنوك العمومية و الخاصة، و الاعتراف بأهمية الرقابة الاحترازية ضمن الرقابة على البنوك.

و عليه تم سنة 1990 إصدار قانون النقد و القرض 90-10الذي يعتبر نقطة انطلاق القطاع البنكي الجزائري نحو تكريس مبدأ الرقابة البنكية وتحقيق الاستقرار في القطاع و تحسين الأداء المالي الذي أصبح يعد شرطا جوهريا من أجل البقاء و الاستمرارية و قياس مدى الإنجاز المحقق خاصة و أنه سنة 1990 كانت 65% من أصول هذه البنوك غير مدرة لعائد، وهنا جدير بالذكر أن الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء قدما و استخداما على مستوى البنوك كونه يعكس مدى ثبات و استقرار المنظمات، فهو يوفر وابل منهمر من المعلومات الدقيقة التي لها دلالة هامة لكل طرف من الأطراف المساهمة و العملاء، فالأداء المتميز يحقق ربحية مستدامة تنعكس على الاستثمارات المستقبلية و تجنب البنوك التمويل الخارجي الذي يزيد من أعبائها و يؤدي في غالب الأحيان إلى العسر المالي أو حتى تصفيتها بالكامل .

1.طرح الإشكالية:

و بناء على ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير معيار كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية العمومية مقارنة بالخاصة ؟

2. التساؤلات الفرعية:

تمهيدا للإجابة على التساؤل الرئيسي قمنا بطرح مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو موقع الجزائر من تطبيق المعيار الدولي لكفاية رأس المال؟
2. ما هو انعكاس تطبيق معيار كفاية رأس المال على مؤشرات الربحية للبنوك التجارية الجزائرية العمومية و الخاصة ؟
3. ما هو انعكاس تطبيق معيار كفاية رأس المال على مؤشرات السيولة للبنوك التجارية الجزائرية العمومية و الخاصة ؟

3.الفرضيات:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

1. يؤثر تطبيق معيار كفاية رأس المال إيجابا على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية العمومية؛
2. يؤثر تطبيق معيار كفاية رأس المال إيجابا على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية الخاصة؛

4.مبررات اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا على موضوع الدراسة للأسباب التالية :

- ✓ ندرة تناول البحث على المستوى الوطني، مقارنة بالمستوى الدولي؛
- ✓ الاهتمام الشخصي بالبحث، بناءا على معارف و اطلاع مسبق بالموضوع؛
- ✓ محاولة إجراء مقارنة بين البنوك الخاصة والعمومية من حيث تقيد كل منها بمعيار كفاية رأس المال و انعكاس ذلك على أدائهما المالي؛

5.أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق الأهداف الموالية :

- ✓ معرفة موقع الجزائر من تطبيق المعيار الدولي لكفاية رأس المال؛
- ✓ تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال مؤشرات الربحية و السيولة؛
- ✓ المقارنة بين البنوك العمومية و الخاصة من حيث مؤشرات الأداء المالي ومدى تأثرها بتطبيق معيار كفاية رأس المال؛

6.أهمية الدراسة:

من خلال دراستنا نحاول معرفة الأثر الذي يحدثه تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك التجارية الجزائرية العمومية والخاصة، بصفته أداة مهمة تعمل على ضمان الاستمرارية والديمومة للبنوك في ظل بيئة تنافسية قوية، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على أدائها المالي.

7.حدود الدراسة:

الحدود الخاصة بدراستنا هي:

- الحدود المكانية: و تضم عينة مختارة من البنوك التجارية الجزائرية، و هي مقسمة إلى:

أولا :البنوك التجارية الجزائرية العمومية

1. البنك الخارجي الجزائري (BEA)؛
2. البنك الوطني الجزائري (BNA)؛
3. القرض الشعبي الجزائري (CPA)؛
4. بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)؛
5. بنك التنمية المحلية (BDL)؛

ثانيا: البنوك التجارية الخاصة

1. المؤسسة العامة الجزائر (SGA) ؛
2. بنبي باريباس الجزاير(BNP PARIBAS EL DAZAIR)؛
3. بنك الخليج(AGB) ؛
4. بنك العرب(ABC BANK) ؛
5. بنك البركة (AL BARALKA) ؛

- الحدود الزمنية: امتدت فترة دراستنا من سنة 2004الى 2015.

حيث وقع اختيارنا على عشرة بنوك تجارية جزائرية، منها أهم 5 أكبر بنوك عمومية و 5بنوك تجارية خاصة ، خلال فترة دراسة ممتدة على 12عشرة سنة ، الأمر الذي يمكننا من انجاز بحثنا و الإجابة على إشكالية الدراسة، بحيث توفر لدينا 60 مشاهدة وهي مقبولة إحصائيا، كما أن اختيارنا كان مقيدا بالبيانات المتوفرة لدينا خلال الفترة(2004- 2015) نظرا لصعوبة توفرها.

8.منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهج الوصفي لدراسة الجوانب النظرية المختلفة للموضوع محل الدراسة، من خلال استخدام مجموعة من: الكتب ،المقالات ،المؤتمرات ،الرسائل و المواقع الالكترونية، من أجل الإلمام بجوانب البحث المختلفة بخصوص دراستنا.

فيما تم اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي للجانب التطبيقي، من خلال إسقاط المفاهيم النظرية على عينة من البنوك التجارية .

أما من ناحية الأدوات المستخدمة فقد قمنا بحساب و ضبط متغيرات الدراسة الخاصة بنسب كفاية رأس المال و الأداء المالي ثم تنظيمها باستخدام برنامج(Microsoft Office Excel 2007)، من اجل الحصول على قاعدة بيانات خاصة بكل بنك و وضعها في البرنامج الإحصائي (Eviews10) من أجل استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الساكنة .

9.صعوبات الدراسة:

تظهر صعوبة البحث و تتجلى في الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة من قوائم مالية و جداول حسابات النتائج.

10.هيكل الدراسة:

قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول، بحيث تم تخصيص الفصل الأول للإطار النظري لكفاية رأس المال و الأداء المالي للبنوك، والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول الإطار العام لكفاية رأس المال ، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تضمن مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك، في حين تناول المبحث الثالث محددات الأداء المالي في البنوك.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسات سابقة تناولت موضوع دراستنا حول أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي البنكي و عرضها بإيجاز، والذي قمنا بتجزئته إلى ثلاثة مباحث، الأول يضم الدراسات التي كان مفادها وجود اثر إيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي، أما المبحث الثاني فهو مخصص للدراسات التي كان مفادها وجود تأثير سلبي لكفاية رأس المال على الأداء المالي، بينما المبحث الثالث مخصص لمعرفة موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة.

كما شمل الفصل الثالث المعنون بـانعكاسات تطبيق معيار كفاية رأس المال على مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية كذلك ثلاثة مباحث، بحيث خصص المبحث الأول لإعطاء لمحة عن النظام البنكي الجزائري، والثاني تطرق لواقع كفاية رأس المال في النظام البنكي الجزائري، أما المبحث

الثالث فقد تم تخصيصه لإجراء دراسة مقارنة لأثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على مؤشرات الأداء المالي .

الفصل الأول:

الإطار النظري لكفاية رأس المال

و الأداء المالي للبنوك

مقدمة الفصل:

في ظل العولمة والتطورات التي تطرأ على الصناعة المصرفية دوليا، أصبح موضوع كفاية رأس المال من أهم أسس تطوير القطاع البنكي و من الحتميات الاقتصادية خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، في ظل الاتجاهات الحديثة لإدارة البنوك التي تسعى نحو تدعيم مراكزها المالية بشكل واضح في ربع القرن الماضي، بعد أن عصفت الأزمات بالساحة المصرفية العالمية و كان لها الأثر الأكبر في الخسائر التي عرفتها المهنة المصرفية ، الأمر الذي دفع البنوك المركزية للدول الصناعية العشرة لتأسيس لجنة للرقابة المصرفية في إطار بنك التسويات الدولية، أصدرت هذه ال لجنة أول مقرراتها سنة 1988 و هو متعلق بكفاية رأس المال تم بمقتضاه وضع حد أدنى لرأس المال قدر بـ: 8% آنذاك. فالالتزام بالمعيار الدولي لكفاية رأس المال يعتبر من أرقى معايير الإدارة المصرفية الحديثة،التي تعزز من قدرة البنك على استيعاب أي مخاطر محتملة في مجال العمل المصرفي في ظل منافسة عادلة، تضمن الأداء المالي المتميز للبنك من خلال العمل على تحقيق غاياته المنشودة أهمها الربحية و في هذا الإطار يبقى الأداء المالي المحدد الأول لنجاح البنوك، حيث أن التفوق في الميدان المالي يضمن للبنك الاستمرارية و البقاء و النمو، من خلال القدرة على تحقيق ربحية مستدامة، تدعم المركز المالي للبنك و تعمل على خلق ربحية مستقبلية .

و عليه خصص الفصل الأول لدراسة الإطار النظري لكفاية رأس المال وفقا لاتفاقيات لجنة الرقابة المصرفية، و الإحاطة بمفهوم الأداء المالي و محدداته الداخلية و الخارجية ، والذي قسم إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول الإطار العام لكفاية رأس المال من خلال تخصيص المطلب الأول لتحديد كفاية رأس المال في البنوك وفقا لاتفاقية بازل الأولى ، المطلب الثاني لتحديد كفاية رأس المال في البنوك وفقا لاتفاقية بازل الثانية و المطلب الثالث لتحديد كفاية رأس المال في البنوك وفقا لاتفاقية بازل الثالثة، أما بالنسبة المبحث الثاني فقد تضمن مؤشرات ق ياس الأداء المالي للبنوك من خلال تخصيص المطلب الأول للحديث عن عموميات حول الأداء المالي و المطلب الثاني تناول مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك، في حين خصص المبحث الثالث لتناول محددات الأداء المالي في البنوك، حيث ضم المطلب الأول المحددات الداخلية للأداء المالي البنكي والمطلب الثاني المحددات الخارجية للأداء المالي البنكي.

المبحث الأول: الإطار العام لكفاية رأس المال

حظي موضوع كفاية رأس المال باهتمام السلطات الرقابية و إدارات البنوك معا، نظرا للدور الذي يلعبه في تعزيز مصداقية النظام المالي ، فالغرض من هذا المعيار هو التأكد من التزام البنك بحد أدنى من أمواله لمواجهة المخاطر المحتملة ، بهدف تـأمين صلابة مركزه المالي و تجنيبه الفشل، و عليه نجد أن لجنة بازل للرقابة المصرفية أولت اهتماما واضحا بالموضوع من خلال إقرار ثلاث اتفاقيات عمدت من خلالها المحافظة على سلامة العمل المصرفي، بإصدار حزمة من التوجيهات أهمها الاحتفاظ بحد أدنى من متطلبات رأس المال.

المطلب الأول: تحديد كفاية رأس المال في البنوك وفقا لاتفاقية بازل الأولى

تمثل هذه الاتفاقية اللبنة الأساسية التي أوجدت معيار كفاية رأس المال بشكل رسمي على مستوى الساحة البنكية، و جعلته أكثر واقعية، من خلال جعله احد أهم معايير السلامة المصرفية.

الفرع الأول: نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية

إن سلامة العمل البنكي أصبحت مسألة مهمة و ملحة في السوق ال بنكية الدولية، خصوصا مع ظهور البنوك الدولية النشاط، بدأ التفكير في البحث عن آليات جديدة بهدف التوصل لإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية على المستوى العالمي،و كأول خطوة في هذا الاتجاه تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر سنة 1975، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية[1]،فاللجنة مؤلفة من كبار ممثلي سلطات الرقابة المصرفية و البنوك المركزية لعدد من الدول الصناعية الكبرى (ألمانيا ،إيطاليا إسبانيا، بلجيكا، السويد، سويسرا، فرنسا، لوكسمبورج، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كندا).

تجتمع اللجنة أربع مرات سنويا و لا تتمتع قراراتها أو توصياتها بأي صفة قانونية ،[2] أنشأت هذه الأخيرة إثر أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث و ازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها

[1] عبد الحميد عبد المطلب، الإصلاح المصرفي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2013، ص:251.

[2] أحمد شعبان، الأزمات و المتغيرات الاقتصادية و دور القطاع المصرفي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011، ص:181.

البنوك العالمية و تعثر بعض هذه البنوك عن السداد ،إضافة للمنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال هذه البنوك، بالإضافة لانتشار فروعها خارج الدولة الأم في ظل العولمة، حيث تأسست اللجنة من أجل تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك، و تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية؛
- ✓ التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة و مشاركة تلك السلطات مسؤولية التنظيم و مراقبة المعاملات مع المؤسسات المالية الأجنبية ، بما يحقق كفاءة و فعالية الرقابة المصرفية؛
- ✓ إنشاء نظام رقابي معياري يحقق الأمان لجميع المتعاملين مع البنك من مودعين و مستثمرين ، و الجهاز البنكي ككل الأمر الذي يحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية؛[1]
- ✓ تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك؛
- ✓ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك ؛

و بتاريخ 1987/12/10 أقر القائمون على السلطة النقدية من محافظي البنوك المركزية لمجموع الدول العشر تقرير ، وتم الاتفاق على توجيهه للنشر و التوزيع على الدول الأعضاء في المجموعة، و في دول أخرى لدراسته خلال مدة ستة أشهر للتعرف على الآراء المختلفة بشأن التوصيات المطروحة، تم طرح التقرير النهائي بعد دراسة ما وردها من آراء، و أقرت لجنة بازل للإشراف المصرفي في يونيو 1988 و بموافقة من قبل مجلس المحافظين اتفاقيتها الأولى تحت مسمى اتفاق بازل " Basel Accord"[2] ، في شكل حزمة من المبادئ التوجيهية لتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك للدول الأعضاء في اللجنة شرط تنفيذ الخطوط التوجيهية عام 1989و يكتمل التطبيق الفعلي سنة 1993.[3]

---

[1] بريش عبد القادر، أنيسة سدرة، فرص و تحديات العمل المصرفي في ظل مستجدات مقررات لجنة بازل دراسة حالة البنوك الجزائرية، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر03، العدد06،2017، ص:12-13.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص:252-253.

[3] George Sheldon capital adequacy rules and the risk-seeking behavior of banks: a firm-level analysis, Swiss journal of economics and statistics, vol. 132(4/2), p: 709.

بغية تعزيز سلامة و استقرار النظام ال بنكي الدولي في إطار منافسة عادلة تتميز بدرجة عالية من الاتساق من أجل تقليص التفاوت التنافسي بين البنوك الدولية النشاط.[1]

الفرع الثاني: مقررات اتفاقية بازل 1988

تعد من أهم منجزات اللجنة المصرفية التوصل إلى اتفاقية سنة 1988 خاصة بتحديد معيار لكفاية رأس المال، حيث هدفت هذه الاتفاقية إلى وقف الهبوط المستمر لرأس مال البنوك العالمية الذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين، و كذا تسوية الأوضاع بين البنوك العاملة على المستوى الدولي في سبيل تحقيق المنافسة العادلة بينها.[2]

"بشكل عام يعرف رأس المال بأنه الفرق بين الأصول والخصوم لأي منشأة، حيث يعتبر حماية لحقوق دائني أي مؤسسة في حالة عدم وجود مخصصات لمقابلة أي خسائر تحدث في المستقبل، كذلك بالنسبة للبنوك يعتبر رأس المال الخط الدفاعي الأول لمواجهة أية خسائر محتملة، نتيجة انخفاض قيمة أي بند من بنود الأصول وعدم وجود مخصص يستوعب هذا الانخفاض"، [3]"فرأس المال هو مؤشر مهم للحالة العامة للبنك، بالنسبة للأسواق المالية والمودعين ومنظمي البنوك" [4]، بالتالي نجد أن معيار كفاية رأس المال أو نسبة رأس مال البنك إلى الأصول ، مقياس لملاءة البنك ومرونته ، ومدى قدرة البنوك على التعامل مع الخسائر غير المتوقعة[5]، وعليه يتم احتساب هذه النسبة وفقا لتوصيات لجنة الرقابة المصرفية سنة 1988 بالشكل التالي، حيث تعرف هذه النسبة بمعيار كوك أيضا:

---

[1]International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (July 1988, Updated To April 1998), Basle Capital Accord, p: 01.

[2]بريش عبد القادر، حبار عبد الرزاق، تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة في إطار المشاركة في الملتقى الدولي : سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية، ص:01.

[3]فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة (إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص:81.

[4]Morton Glantz, Johnath Mun, Credit Engineering for Bankers : a practical guide for bank lending, second edition , Acadimic press, Elsevier,2011,p : 311

[5] http://wdi.worldbank.org/table/5.5 consultée le : 21/01/2021.

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{(رأس المال الأساسي +رأس المال المساند)}}{\text{مجموع الالتزامات و التعهدات مرجحة بالمخاطر}} \geq 8\%$$

تعني هذه المعادلة بكل بساطة أنه يتوجب على البنك أن يضع 8 وحدات نقدية كاحتياط (الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال) مقابل كل 100 وحدة نقدية يتم إقراضها، [1]فقد أكدت اللجنة أن النسبة المستهدفة هي نسبة رأس المال إلى الموجودات (موزونة بالمخاطر) بمقدار 8%، منها ما لا يقل عن 4% رأس مال أساسي، و يتم احتساب هذه النسبة مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأساسية وفقا لما قررته لجنة الرقابة المصرفية العالمية، بوضع أهم الخطوط التوجيهية الرئيسية، بإتباع الإجراءات التالية :

✓ **وضع مكونات لكفاية رأس مال البنك:**

الجدول01-01:مكونات رأس المال حسب مقررات الاتفاقية الأولى

الشريحة الأولى:(رأس المال الأساسي)	**الشريحة الثانية :(رأس المال المساند)**
رأس المال المدفوع	الاحتياطات غير المعلنة
الأرباح المحتجزة	احتياطات إعادة تقييم الأصول
الاحتياطات المعلنة	احتياطات عامة
	أدوات رأسمالية
	القروض المساندة متوسطة و طويلة الأجل

Source: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (July1988, Updated To April 1998), Basle Capital Accord, P:14

[1]عبد العزيز طيبة، محمد مرايمي، بازل 2 و تسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة في إطار المشاركة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول :إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، أيام :11-12 مارس،2008، ص:11.

حسب مقررات الاتفاقية الأولى تم تقسيم رأس المال إلى شريحتين وفق ما يلي:

1.الشريحة الأولى:

الشريحة الأولى أو رأس المال الأساسي، تتكون من حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة و المدفوعة بالكامل و كذلك الأسهم الممتازة ، وفقا لتحفظات معينة بالإضافة إلى الاحتياطات المعلنة و الأرباح المحتجزة ،[1]في حين تم استبعاد العناصر التالية من رأس المال الأساسي:[2]

- شهرة المحل؛
- الاستثمارات في المؤسسات المصرفية و المالية التابعة غير المندمجة التي لا تظهر حساباتها الختامية ضمن حسابات المركز الرئيسي، من أجل توحيد الشركات التابعة بغرض تقييم كفاية رأس المال للمجموعات المصرفية؛
- المساهمات في رؤوس أموال البنوك الأخرى؛

2.الشريحة الثانية:

1.2 مكونات الشريحة الثانية:

نجد أن الشريحة الثانية أو رأس المال المساند أو التكميلي، يتكون من العناصر التالية:[3]

- الاحتياطات غير المعلنة:

يمكن تكوين الاحتياطيات غير المنشورة أو المخفية بطرق شتى وفقًا للأنظمة القانونية والمحاسبية المختلفة في البلدان الأعضاء، تحت هذا البند يتم تضمين الاحتياطيات التي تم تمريرها فقط من خلال حساب الربح والخسارة والتي تم قبولها من قبل السلطات الرقابية، دون أن تظهر عند نشر البيانات الختامية للبنك في الصحف ،على الرغم من أنها غير منشورة، قد تكون في جوهرها من نفس الجودة

[1] فائزة لعراف، مرجع سابق، ص:82.

[2] International Convergence of Capital Measurement and Capital Standard, Basle Committee on Banking Supervision, July 1988, P: 18.

[3]International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (July 1988, Updated To April 1998) OP.CIT, P: 04 -06.

الجوهرية للأرباح المحتجزة المنشورة ، ولكن في سياق الحد الأدنى من المعايير المتفق عليها دوليًا، إلا أنها تفتقر إلى الشفافية ، إلى جانب حقيقة أن العديد من البلدان لا تعترف بالاحتياطيات غير المعلنة.

– احتياطات إعادة تقييم الأصول:

تنشأ هذه الاحتياطات نتيجة تقييم الموجودات لإظهار قيمتها الجارية أو الحالية بدلا من تكلفتها الدفترية، شرط أن يكون التقييم يعكس احتمال تذبذب أسعار أصولها، و تخصم بنسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الموجودات .

– المخصصات العامة (الاحتياطات العامة للديون المشكوك في تحصيلها):

المخصصات أو خسائر القروض العامة، و هي الاحتياطيات المحتفظ بها مقابل الخسائر المستقبلية التي لم يتم تحديدها بعد (هي خسائر غير محددة في الوقت الحالي و التي قد تتجسد لاحقًا)،حيث أن الاحتياطيات المؤهلة للإدراج سوف تكون محدودة بنسبة 1.25% كحد أقصى من الأصول الخطرة.

– أدوات رأسمالية:

هي الأدوات التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين و القروض من هؤلاء المساهمين، حيث تتسم بالمشاركة في تحمل خسائر البنك في حال تحققها، كما أنها غير قابلة للاستهلاك.

– القروض المساندة متوسطة و طويلة الأجل:

هذا النوع من القروض يطرح في شكل سندات ذات أجل محدد لكي تكون ضمن عناصر رأس المال التكميلي، و يشترط في هذا النوع من القروض أن لا تزيد آجالها عن 5 سنوات على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة عن أجلها، في إطار السعي نحو تخفيض الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات الشريحة الثانية كلما اقترب أجل استحقاقها، من خصائصها أن ترتيب سدادها يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك و قبل سداد ما قد يستحق للمساهمين في حالة إفلاس البنك.[1]

2.2 القيود المفروضة على الشريحة الثانية:

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص:259.

نجد أن هناك قيود موضوعة من طرف اللجنة على رأس المال المساند أو التكميلي، و التي تتلخص في النقاط الموالية:[1]

– ألا يتعدى إجمالي رأس المال المساند عن 100٪ كحد أقصى من إجمالي عناصر رأس المال الأساسي؛

– أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50٪ من عناصر رأس المال الأساسي؛

– سيقتصر مبلغ المخصصات العامة أو الاحتياطيات العامة كحد أقصى قدره 1.25 %، أو بشكل استثنائي ومؤقت يصل إلى2 % من الأصول الخطرة؛

– احتياطيات إعادة تقييم تخضع لخصم بنسبة 55٪ من قيمتها ؛

✓ **التركيز على مخاطر الائتمان :**

و هي مخاطر فشل الطرف الآخر، أين يتم حساب الحدود الدنيا المطلوبة و اللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان التي قد تواجه البنك سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها أو كانت ثابتة أو متداولة مع مراعاة مخاطر الدول.[2]

✓ **تقسيم دول العالم من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:**

1. مجموعة دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE و الدول ذات الترتيبات الإقتراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي:

و هي مجموعة الدول التي رأت اللجنة، أنه في حالة ما إذا زادت الإيداعات لدى بنوكها ، أكثر من سنة فإن وزن المخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي الدول، بالتالي ينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم، و تضم هذه المجموعة الدول كاملة العضوية في OCDE يضاف إلى ذلك دولتان هما : سويسرا و المملكة العربية السعودية ، و الدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات إقتراضية خاصة، بشرط استبعاد أي دولة من هذه المجموعة إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي في السنوات الخمس السابقة ، و معنى ذلك أن هذا الشرط يسمح بـإرتفاع أو انخفاض عدد

[1] International Convergence of Capital Measurement and Capital Standard, OP:CIT,P :17

[2] بريش عبد القادر، أنيسة سدرة، مرجع سابق، ص:14.

هذه الدول التي تتكون من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورج، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أيسلندا، ايرلندا، إسبانيا ،أستراليا، البرتغال، اليونان[1].

2.مجموعة الدول الأخرى في العالم:

الدول ذات المخاطر العالية و تضم كل دول العالم بما فيها الأقطار العربية ماعدا السعودية، و نتيجة لما تتعرض له البنوك العاملة في هذه المجموعة من مخاطر توصي اللجنة بضرورة زيادة رؤوس أموالها و رفع معدلات كفايتها من 8% إلى 12%و 15% على أقل تقدير.[2]

✓ **وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول :**

الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة و كذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين، حيث تتدرج الأصول عند حساب معيار كفاية رأس المال ضمن خمسة أوزان:

صفر، 10 %، 20 %، 50% ، 100% حيث نجد أن اللجنة تركت الحرية للسلطات النقدية المحلية لأن تختار تحديد بعض أوزان المخاطر، بالتالي إحداث أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل و آخر حسب درجة المخاطرة بعد تكوين المخصصات اللازمة.[3]

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص:256.

[2] سجى فتحي محمد، متطلبات بازل1و بازل 2 حول كفاية رأس المال دراسة لبعض المصارف العربية، مجلة تنمية الرافدين، مجلد30، العدد 91، 2008، ص :266-265.

[3] دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2012، ص:311.

الجدول01-02:الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب تقرير الاتفاقية الأولى

معامل الترجيح %	طبيعة الأصول
%0	النقدية: – تشمل (حسب التقدير الوطني) السبائك الذهبية المحتفظ بها في خزائن خاصة؛ – المطلوبات من الحكومة و البنك المركزي بالعملة المحلية ؛ – المطلوبات من دول منظمة التعاون الاقتصادي و بنوكها المركزية، لاسيما المطلوبات المعززة بضمانات نقدية من طرفها و بضمانات أوراق مالية من قبل حكوماتها المركزية؛
0 ،10، ،20أو 50% حسب تقدير السلطات النقدية .	– مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية(التي تمارس نشاطها اقتصاديا) و القروض المضمونة من قبلها باستثناء الحكومة المركزية.
%20	– مطلوبات من بنوك التنمية الدولية (البنك الدولي، بنك التنمية الإفريقي، بنك الاستثمار الأوروبي) و كذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية صادرة عن هذه البنوك؛ – مطلوبات من بنوك مرخصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية أو القروض المضمونة من قبلها؛ – مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية أو قروض مضمونة من قبلها؛ – مطلوبات أو قروض مضمونة من بنوك خارج منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ،و تبقى من استحقاقها أقل من سنة واحدة ؛ – نقدية جاري تحصيلها؛
%50	قروض مضمونة بالكامل برهن على عقارات لأغراض السكن و التأجير.

%100	– مطلوبات من القطاع الخاص؛ – مطلوبات من بنوك خارج منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و بقي على استحقاقها أكثر من سنة؛ – مطلوبات من الحكومات المركزية لدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية و مموَلة بها؛ – مطلوبات على شركات تجارية مملوكة للقطاع العام؛ – الأصول الثابتة كالمباني و الآلات و المعدات ؛ – العقارات و الاستثمارات الأخرى؛ – الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل بنوك أخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال؛ – جميع الأصول الأخرى؛

Source: International Convergence Of Capital Measurement And Capital Standards, (July 1988 Updated To April 1998), Basel Capital Accord, P:17 -18.

✓ **وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية :**

الاتفاقية ترى ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنوك إلى الغير ، أي أنه أقل من مخاطر الائتمان المباشر، و قد تم تسوية هذه الالتزامات التي قد تؤول إلى ائتمان مباشر في المستقبل، و في هذا الإطار يتم ما يلي:

تحويل الالتزام العنكي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته، [1]ثم يتم تحويل الائتمان المباشر إلى أصل خطر مرجحا باستخدام الوزن الترجيحي للمدين. فعلى سبيل المثال :معامل تحويل الاعتماد المستندي 20 % فإذا كان الالتزام الناشئ في هذه الاعتمادات على عميل من عملاء القطاع الخاص فإن:

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص:256-257.

وزن مخاطره يكون 100 % بالتالي درجة المخاطرة التي تحتسب لرصيد الاعتماد القائم في الالتزامات العرضية هي:20 % × 100%، و إذا كان الالتزام بالعملة المحلية على الحكومة تصبح القيمة 20 %× 0%=0%، حيث أن قيمة الالتزامات العرضية تحسب من خلال الوزن الترجيحي الخاص بالأصول المقابلة في داخل الميزانية.[1]

جدول01-03: معاملات تحويل الالتزامات العرضية

المعامل %	الالتزامات العرضية
%100	– بدائل الائتمان المباشر،(على سبيل المثال الضمانات العامة للقروض بما في ذلك خطابات الإعتمادات تحت الطلب كضمانات للقروض و الأوراق المالية)؛ – القبول المصرفي (بما في ذلك التظهير الذي يأخذ هذا الطابع)؛
%50	– بعض العمليات المتعلقة بالبنود العارضة مثل سندات حسن الأداء و تأمينات العطاءات و الكفالات و خطابات الإعتمادات المستندية المتعلقة بعمليات معينة؛
%20	– الالتزامات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتماد المستندي للشحنات ذات الأولوية)
%100	– اتفاقيات البيع و إعادة الشراء و بيع الأصول مع حق الرجوع إلى البنك فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ؛
%100	– المشتريات المستقبلية للأصول، و الالتزامات عن ودائع مستقبلية، و الأوراق المالية، و الأسهم المدفوعة جزئيا و التي تمثل التزامات عند سحب معين؛
%50	– تسهيلات إصدار الأوراق المالية و تسهيلات الاكتتاب المتجددة ؛
%50	– التزامات أخرى (مثل التسهيلات الاحتياطية الرسمية وخطوط ائتمان) مع استحقاق أصلي

[1] فائزة لعراف، مرجع سابق، ص:89.

	يتجاوز سنة واحدة؛
%0	التزامات مماثلة ذات استحقاق أصلي أقل من سنة، و يمكن إلغاؤها دون قيد أو شرط في أي وقت؛

Source: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (July1988 Updated To April 1998) ,Basel Capital Accord, P: 19

الفرع الثالث:التعديلات التي أجريت على معيار كفاية رأس المال لسنة 1988

تم إجراء العديد من التعديلات على معيار كفاية رأس المال يمكن تلخيصها في ما يلي:[1]

1.سنة 1993 تم اقتراح إدخال بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال و ذلك بعد تزايد التحديات التي تواجهها ال بنوك خاص بعد إفلاس بنك " بيرنجر" البريطاني من نفس السنة ، ليغطي رأس المال مخاطر السوق *[2] إلى جانب تغطية المخاطر الائتمانية ، ثم إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال مكملة للشريحتين السابقتين تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط، و هي عبارة عن سندات يطرحها البنك في اكتتاب عام بعائد أعلى من سعر السوق، نظرا لاحتمال تعرض حائزيها للخسائر التي قد يواجهها، حيث تقترب في طبيعتها في حالة تحقق الخسائر من حقوق المساهمين في هذا الأخير؛

2. سنة 1995 وافقت اللجنة على السماح للبنك باستخدام الأساليب الداخلية الخاصة لقياس مخاطر السوق، الهدف من هذا التعديل هو توفير ضمانات رأسمالية صريحة و محددة ضد مخاطر الأسعار (السوق) ؛

[1] فائزة لعراف مرجع سابق، ص:90

[2] *مخاطر السوق: هي مخاطر التعرض للخسائر بالنسبة للبنود المتعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتحركات في أسعار السوق، وأهمها مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم وأسعار السلع.

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{(رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + القروض المساندة)}}{\text{الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطر السوقية×12,5}} \geq 8\%$$

3.سنة 1996 أصدرت الاتفاقية تقريرا خاصا باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية، أي عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية لل بنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان و مخاطر السوق، عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 لتصبح المعادلة:

4.سنة 1999 نشرت اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس كفاية رأس المال يحل محل اتفاقية 1988، لتشمل النسبة مخاطر التشغيل إضافة للمخاطر السابقة، ليصدر الاتفاق الثاني سنة 2004؛

الفرع الرابع:أهم الخصائص المميزة للاتفاقية الأولى

تتلخص مزايا الاتفاقية في النقاط التالية: [1]

- جعل الرقابة على معايير رأس المال أكثر واقعية، من خلال الإسهام في تقوية واستقرار النظام المصرفي العالمي، حيث ارتفعت نسبة كفاية رأس المال في الدول العشرة الصناعية من 9.3% إلى 11.3%خلال سنة 1996؛
- أدى وجوب زيادة رأس المال في البنوك بزيادة أصولها الخطرة إلى مضاعفة مسؤولية الجمعيات العامة في اختيار مجالس إدارات البنوك ؛
- سهولة تكوين فكرة عن سلامة المؤسسات المالية من خلال أسلوب متفق على مكوناته و عناصره مسبقا؛
- تطبيق معيار كفاية رأس المال يجعل البنوك أكثر اتجاها إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة؛

المطلب الثاني: تحديد كفاية رأس المال وفقا للاتفاقية الثانية

[1] عبد القادر بريش، أنيسة سدرة، مرجع سابق ص:15.

خلال سنة 2004 تم إصدار الاتفاقية الثانية و تحديد بداية سنة 2007 كآخر أجل لتطبيقها، بعد سلسلة طويلة من الاقتراحات و الاستشارات من السلطات الوصية للدول الأعضاء والمنشآت المصرفية، فالاتفاق الجديد ليس مجرد إعادة النظر في الاتفاق السابق، بقدر ما هو تبني لنظرة جديدة للتعامل مع المخاطر و ما يستوجبه ذلك من تغيير في أساليب إدارة البنوك و الرقابة عليها، فضلا عن التغيير في البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها .

الفرع الأول: أسباب إعداد لجنة بازل لمعايير الاتفاقية الثانية

بالرغم من المزايا العديدة التي حملتها الاتفاقية الأولى إلا أن هناك بعض الثغرات، التي لم تأخذ بعين الاعتبار، تتلخص في النقاط التالية:

- الاتفاقية أولت اهتماما واضحا و وضعا مميزا لمخاطر دول و بنوك منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية على حساب باقي دول العالم؛
- اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير البنكية التي دخلت العمل المصرفي دون الخضوع لمتطلبات معيار كفاية رأس المال ؛
- لم تأخذ مقررات اللجنة عند تحديدها لمعيار كفاية رأس المال وضع الأنظمة البنكية في الدول النامية، التي تتميز بصغر حجم بنوكها وضآلة أموالها؛[1]
- محاولة البنوك التهرب من الالتزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تندرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب سلطات رقابية؛[2]
- أصبحت الاتفاقية غير مناسبة على الأقل بالنسبة للبنوك الكبيرة بعد تغير مفهوم رأس المال استجابة لابتكار أدوات مالية جديدة، و تغير مفهوم الأصول أيضا؛
- تركيز الاتفاقية على مخاطر الائتمان فقط، رغم أن هناك مخاطر أخرى لا تقل تأثيرا على وضعية البنوك[3]، و عدم مراعاتها للتطورات الواقعة على مستوى الساحة المصرفية من ناحية التقدم التكنولوجي في

---

[1] عبد القادر بريش، أنيسة سدرة، مرجع سابق، ص:15.

[2] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص:317.

[3] نور الدين بربار، محمد هشام قلمين، تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 03 في المصارف الجزائرية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد الأول، افريل2014، ص:237.

الاتصالات و تقدم الفن المصرفي و تحليل المخاطرة من ناحية أخرى ، فضلا عن الأزمات المالية منها الأزمة الآسيوية التي أكدت على ضرورة استقرار القطاع المصرفي ككل و ليس كل بنك على حدة ؛

- تحديد القروض بمستوى واحد من الترجيح (مثلا تحديد 100% ترجيحا للمخاطر في القروض التجارية) في حين نجد أن القروض تختلف عن بعضها البعض، بالتالي نستنتج أن معامل رأس المال لا يقدم معلومات دقيقة حول كفاية رأس المال البك في علاقته بالمخاطرة؛ [1]

الفرع الثاني: كفاية رأس المال وفق الاتفاقية الثانية

1.مقررات الاتفاقية الثانية :

متطلبات رأس المال وفق الاتفاقية الثانية تستند إلى جودة الأصول بدلاً من نوعها ،[2] فلم تفرق الاتفاقية بين البنوك وتعاملت معها بنفس الطريقة بغض النظر عن حجمها، وتعقد عملياتها ودرجة التقدم لديها حيث أنصب اهتمام اللجنة على اقتراح إطار جديد لكفاية رأس المال و الذي يعتبر أكثر تعقيدا لتعزيز سلامة أمن النظام المصرفي، يمكنُه من مجابهة مختلف الأخطار المصرفية مهما كانت طبيعتها، فالأمر ليس مجرد ضمان حد أدنى لمستلزمات رأس المال بل هناك ضرورة لنظرة أوسع تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان لإدخال مظاهر أخرى للمخاطر خاصة مخاطر التشغيل، فضلا على أن التعامل مع المخاطر لا يقتصر فقط على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال بل يتطلب منظومة كاملة من المبادئ السليمة للبنك و التحقق من الالتزام بها،[3] و العمل على إيجاد آليات تسمح بـ : [4]

- ✓ تطوير طريقة قياس و إدارة المخاطر المصرفية؛
- ✓ توفير رأس مال إضافي لتغطية مخاطر التشغيل؛
- ✓ التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك الأساسيات و المستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص:382

[2] Frank Heid, The cyclical effects of the Basel II capital requirement ,science direct , Journal of Banking & Finance, 31 (2007),p : 3886.

[3] تقرير لصندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية، أبو ظبي، 2004، ص :19.

[4] نور الدين بربار، محمد هشام قلمين،مرجع سابق، ص:237.

✓ زيادة الحد الأدنى لأوزان المخاطر من 100 % إلى 150 %؛

حيث ارتكزت الاتفاقية على ثلاثة دعائم رئيسية ، و فق الشكل الموالي :

الشكل01-01: ملخص مضمون الاتفاقية الثانية

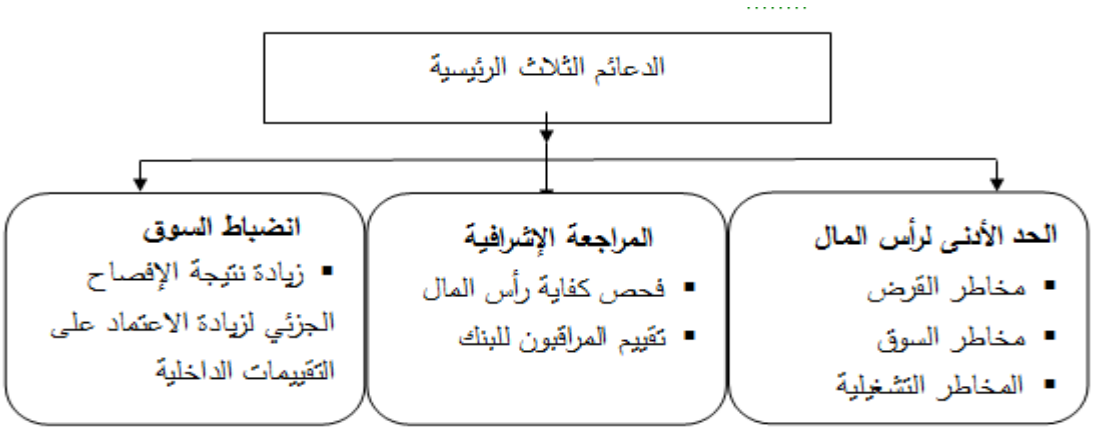

Source: Hennie Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic: Analyzing Banking Risk, Third Edition,the International Bank For Reconstruction And Development, Washington, 2009, P.12

1.1 الدعامة الأولى: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

و يحدّدُ في هذا الجزء الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، بتغييرات جوهرية في طريقة معالجة هذه المخاطر، مع تغطية شاملة لمخاطر التشغيل التي لم يتم قياسها في الاتفاقية السابقة.

يمكن القول أن الاتفاقية حافظت على البنود نفسها التي تدخل في احتساب بسط المعادلة الخاصة بالملاءة المالية لبازل- 1 - و كذلك حافظت على النسبة نفسها 8 %، لكنها غيرت من طريقة احتساب

المقام في هذه المعادلة، إذ اقترحت ثلاثة فئات من المخاطر ،[1] وبالتالي تصبح نسبة الملاءة هي نسبة " Mac Donough" بالشكل التالي:[2]

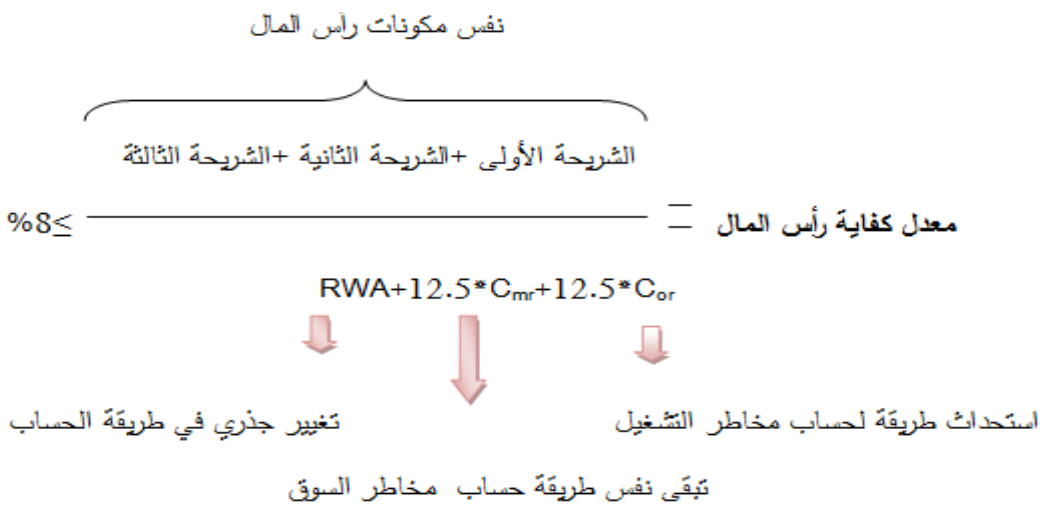

RWA (Risk weighted Assets) :الأصول المرجحة بالمخاطر و المحسوبة لمخاطر الائتمان

C_{mr}: رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق

C_{or}: رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل

إن الفكرة الرئيسية لمفهوم المخاطر من منظور الاتفاقية الثانية ، أنها أصبحت أكثر حساسية لتقديرات السوق، فالبنوك من خلال تعاملها المستمر في الأسواق أقدر على تحديد هذه المخاطر و ذلك بالمقارنة بالتقدير الجزافي الذي تضعه اللجنة، و من هنا فإن الاتجاه العام للاتفاق الثاني هو اقتراح منهجين للتعامل مع المخاطر هما :الأسلوب البسيط (المعياري) و الأسلوب المعقد (الداخلي)، و العمل أكثر نحو تحفيز وضع النظم الداخلية لتقدير المخاطر وفقا لنظرة السوق، لكن مع الاحتفاظ بالأسلوب البسيط في

[1] سمير آيت عكاش، ياسين الطيب، تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق معايير لجنة بازل الجديدة، مجلة اقتصاد الجديد،العدد 07، سبتمبر 2012، ص:111.

[2] فائزة لعراف، مرجع سابق، ص:105.

تقدير المخاطر فيما يتعلق بالمنهج المعياري، بهدف مساعدة البنوك الصغيرة و المتوسطة و خاصة في البنوك النامية، لنظرا لإمكانياتها المحدودة.[1]

سنوضح بالتفصيل أكثر طريقة قياس المخاطر التي أقرتها اللجنة وأنظمة التصنيف:

1.1.1مخاطر الائتمان:

تعتبر مخاطر القرض أو الائتمان من المسببات الرئيسية للأزمات المصرفية، باعتبار أن موجودات البنك أكثر عرضة لهذا النوع من المخاطر بنسبة كبيرة جدا، فكلما زادت مخاطر الائتمان زاد احتمال التعثر، و تدعى كذلك "مخاطر فشل الطرف الآخر" أو "مخاطر التخلف عن السداد ".[2]أين تقترح اللجنة إعطاء البنوك الخيار بين طريقتين رئيسيتين لحساب متطلبات رأس المال فيما يتعلق بمخاطر الائتمان:

الأول هو تقييم المخاطر وفقًا لمقاربة موحدة، بناءًا على تقييمات الائتمان الخارجية التي تعترف سلطات الرقابة الوطنية باختصاصها في حساب رأس المال، الثاني سيسمح للبنوك باستخدام نظم التصنيف الداخلي الخاصة بها، شرط الموافقة الصريحة من سلطتها الإشرافية. [3]

بالتالي ستكون السلطات الرقابية قادرة على الاختيار من بين عدة طرق، فالبنوك التي تكون عملياتها أكثر تعقيدًا مؤهلة لاستخدام النوع الثاني أي نظم التصنيف الداخلي، من خلال تحديد الجدارة الائتمانية للمدينين،[4]وعليه يتم تقييم مخاطر الائتمان وفق المداخل التالية:

أ.المدخل المعياري:

هذا النهج هو الأقرب إلى الاتفاقية الأولى حيث أن حساب مخاطر الائتمان يعتمد على الخصائص الواضحة للطرف المقابل / أو الضمانات المقدمة، أين يتم تحديد معاملات الترجيح وفقًا لكل فئة

---

[1] تقرير صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص:21.

[2] Hennie Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic: Analyzing Banking Risk, Third Edition, The international Bank for Reconstruction and Development, Washington, 2009, P.132

[3] Comite de Bâle sur le contrôle bancaire, Nouvel accord de Bâle sur les fonds propre, BIS, Avril 2003, p : 07.

[4] Frank Heid , OP. CIT, p: 3886.

احترازية. شرط الاعتماد على التصنيفات الائتمانية المقدمة من طرف مؤسسات التقييم الخارجية Standard & Poor's*[3]،Moody's**[2] ,Fitch IBCA***[1] في تحديد الأوزان المستخدمة لقياس حساسية هذا الخطر من أجل توحيد طرق الحساب و جعلها أكثر عدالة، حيث لم تعد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تستفيد من المعاملة الخاصة التي سمحت لها بتخصيص معدل ترجيح صفري بالنسبة للمقترضين السياديين (الدول و بنوكها المركزية) ،[4] و هنا يظهر دور البنك المركزي في اعتماد هذه المؤسسات و إقرارها. [5]

ويحتسب الحد الأدنى من رأس المال المطلوب وفق الصيغة التالية:[6]

$$\mathbf{RC} = RWA * 0.08$$

$$\mathbf{RWA} = RW_i * A_i$$

حيث:

RWA: الأصول المرجحة بالمخاطر و المحسوبة لمخاطر الائتمان

RC: رأس المال القانوني

$\mathbf{A_i}$: الأصول

---

[1] * استخبارات سوقية عالية الجودة في شكل تصنيفات ائتمانية وأبحاث وقيادة فكرية، تنشر تقارير عن التحليل المالي للقيم المنقولة الأسهم و السندات، وتعرف في السوق المالي الأمريكي من خلال مؤشر البورصة« S&p 500 » تنتشر في 26 دولة حول العالم.

[2] ** وكالة تعمل على تحقيق الشفافية والخبرة والثقة في معاملات السندات، لمساعدة المنظمات على تقييم المخاطر المتنوعة واتخاذ قرارات بشأن التعامل مع الآخرين.

[3] *** تأسست الوكالة بنيويورك و هي مؤسسة تقييم مختلطة أمريكية بريطانية.

[4] Sylvie Taccola-Lapierre ,le dispositif prudentiel Bale II, autoévaluation et contrôle interne : une application au cas français, Thèse pour le doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 27 novembre 2008, université du sud Toulon-var, faculté des sciences économiques et de gestion, France ,p : 112

[5] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص:284.

[6] فائزة لعراف، مرجع سابق، ص:109-110.

RW_i : وزن الخطر للأصل.

الجدول01-04:الأوزان الترجيحية لمختلف أصناف الائتمان

مطالبات على	AAA TO AA-	A+TO A-	BBB+ TO BBB-	BB+TO B-	أقل من B-	غير مصنف
الحكومات و البنوك المركزية	%0	%20	%50	%100	%150	100 %
مطالبات من هيئات عامة خارج الحكومة المركزية	لوزن المطالبات على قطاعها العام، لدى السلطات الإشرافية الوطنية خيارين 1 أو 2 فيما يتعلق بالمطالبات على البنوك. في حالة اختيار الخيار 2 يعني عدم استخدام معاملة تفضيلية على المستحقات قصيرة الأجل.					
مطالبات بنوك التنمية الدولية	عموماً تحديد الأوزان للمطالبات على بنوك التنمية بناءً على تقييمات الائتمان الخارجية المماثلة لتلك الواردة في الخيار 2 للمطالبات المتعلقة بالديون. ولكن من دون المعاملة التفضيلية الممنوحة للمستحقات قصيرة الأجل.					
مطالبات على البنوك (الخيار الأول)	%20	%50	%100	%100	%150	100 %
مطالبات على البنوك (الخيار الثاني)	%20	%50	%50	%100	%150	50 %

مطالبات على البنوك(الخيار الثاني) ترجيح الديون قصيرة الأجل	%20	%20	%20	%50	%150	20 %
مطالبات على شركات الأوراق المالية	يمكن معاملة المبالغ المستحقة القبض من الشركات الاستثمارية كمستحقات على البنوك شريطة أن تخضع هذه المؤسسات لرقابة وإشراف مماثلة لتلك المنصوص عليها في الاتفاقية الجديدة، بدون خضوعها للقواعد التي تخضع لها الشركات.					
مطالبات على	AAA TO AA-	A+TO A-	BBB+ TO BBB-	BB+TO BB -	أقل من BB -	غير مصنف
شركات	%20	%50	%100		%150	100 %
المطالبات المدرجة في المحافظ القانونية للعملاء الصغار	حددت اللجنة وزن 75% للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة					
مطالبات مضمونة بعقارات سكنية	حددت اللجنة وزن 35% للقروض المضمونة كليا برهانات عقارية ،سواء كان المقترض الذي يشغله أو كان مؤجرا. يجب على السلطات الإشرافية الوطنية تحديد ما إذا كانت هذه الأوزان التفضيلية مناسبة بحيث يمكنهم أن يطلبوا من البنوك رفعها تبعاً لذلك إذا اعتبروا أن هذه المعايير غير مستوفاة، فيجب عليهم زيادة الوزن.					
القروض مضمونة بالعقارات التجارية	%100 تدرك اللجنة أنه في حالات استثنائية ، في الأسواق المتطورة ، فإن					

	الرهانات العقارية على المكاتب / المباني التجارية / المباني التجارية متعددة الاستخدامات ذات المستأجرين المتعددين قد تدعي ترجيحاً قدره 50% من القرض الذي لا يتجاوز القيم الدنيا التالية: 50٪ من القيمة السوقية أو 60٪ من قيمة الرهن للأصل الذي يضمن القرض.
القروض التي مضى موعد إستحقاقها (القروض المستحقة السداد)	معامل 150٪ في حالة مخصصات محددة تمثل أقل من 20٪ من المبلغ المستحق للقرض. معامل 100٪ عندما لا تقل المخصصات المحددة عن 20٪ من القرض القائم. معامل 100٪ إذا كانت المخصصات المحددة لا تقل عن 50٪ من القرض القائم، ولكن مع إمكانية قيام السلطة الإشرافية بتخفيض هذا المعامل إلى 50٪.
أصول أخرى	%100

Source : Comite de Bâle sur le contrôle bancaire, source : Nouvel accord de Bâle sur les fonds propre, BIS, Avril 2003, p :08-13 .

أما بالنسبة للبنود خارج الميزانية العمومية يتم تقييمها بموجب النهج الموحد، باستخدام معاملات تحويل الالتزامات العرضية من اجل الحصول على معادلات التعرض لمخاطر الائتمان، والتي تشبه تلك المحددة بموجب الاتفاقية الأولى.[1]

ب .مدخل التصنيف الداخلي:

يعكس هذا المدخل منهجية البنك وممارساته في إدارة المخاطر التي يتعرض لها، من خلال تقييم مقدرة المقترض، بتوزيع المتعرضين للمخاطر إلى فئات و هي:

[1]Hennie Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic ,OP.CIT , P:135.

الشركات،حكومات، بنوك، قروض التجزئة المصرفية و حقوق الملكية،حيث نجد فئة الشركات تضم خمس فئات فرعية للتمويل المتخصص، و تشمل فئة عملاء قروض التجزئة ثلاثة فئات فرعية ،[1]شرط حصول البنك على موافقة من السلطة الرقابية لتطبيق هذا المدخل من خلال استيفائه لمجموعة من الشروط، بالتالي يصبح البنك مؤهلا لاعتماد تقديراته الذاتية لقياس مكونات المخاطر الائتمانية لحساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة هذه الأخيرة، أين يتم احتساب هذه المتطلبات وفق معادلات رياضية صاغتها اللجنة، من خلال أسلوبين هما : أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي أو البسيط ، و أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم . حيث أنه بالنسبة لكل فئة من فئات الأصول التي يغطيها المدخل الداخلي يوجد 03 عناصر رئيسية هي:[2]

✓ **مكونات المخاطر:** هي محددات لمخاطر الائتمان، و تشمل 4 عناصر على النحو الآتي:

1. احتمالات التعثر: هي احتمالية تخلف العميل عن الدفع أو السداد، "يجب أن تقارن البنوك بانتظام معدلات التخلف عن السداد المسجلة بالتقديرات الخاصة لكل فئة تصنيف وأن تكون قادرة على إثبات أن هذه المعدلات تبقى ضمن الحدود المتوقعة" ؛[3]

2. قيمة المديونية عند التعثر: الخسائر المتوقعة في ظل تخلف العميل عن الدفع؛

3. قيمة الخسارة عند التعثر: حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع ؛

4. أجل الاستحقاق: موعد استحقاق العملية؛[4]

في ظل التصنيف الداخلي الأساسي أو البسيط ، يتعين على البنوك تقدير احتمالات التعثر بناءا على بيانات تاريخية متوفرة لديهم، حيث يتم تحديد قيمة باقي المكونات الأخرى المذكورة سابقا من قبل السلطة الرقابية، بينما في ظل التصنيف الداخلي المتقدم، يتعين على البنوك تقدير قيمة كافة مكونات المخاطر

---

[1] Sylvie Taccola-LAPIERRE, OP.CIT p : 116

[2] صورية عاشوري، مهيدي ذوادي، أثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد01، ص :97.

[3] Sylvie Taccola-Lapierre, OP.CIT ,p : 117

[4] صورية عاشوري، مهيدي ذوادي، مرجع سابق، ص :98.

شرط الاستيفاء لحد أدنى من المعايير، مع الاعتماد على دوال أوزان المخاطرة المقدمة من طرف اللجنة لحساب متطلبات رأس المال في كلتا الأسلوبين.[1]

✓ **دوال أوزان المخاطر:** هي الوسيلة التي يتم من خلالها تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر وعليه تحديد متطلبات رأس المال اللازم.

✓ **المتطلبات الدنيا:** هي المعايير التي يجب استيفاؤها حتى يستطيع البنك أن يستخدم مدخل التصنيف الداخلي وعليه يتم حساب متطلبات رأس المال.[2]

هنا يوجد مفهوم شائع خاطئ مفاده أن: "استخدام أحد أساليب التصنيف الداخلي لقياس مخاطر الائتمان من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض تكلفة رأس المال"، هذا ليس صحيحًا فالمقاييس في إطار التصنيف الداخلي تكون أكثر دقة، ومنحنى وزن المخاطر يكون أكثر حدة بالنسبة لهذا النهج مقارنة بالنهج السابق، و نتيجة لذلك فإن محفظة القروض ذات الجودة الرديئة ستنتج متطلبًا مرتفعًا لرأس المال عند استخدام هذا المدخل.[3]

2.1.1 مخاطر السوق:

لقد تم إدخال مخاطر السوق ضمن متطلبات معايير لجنة بازل رسميا و ذلك في سنة 1998، [4] حيث تتعلق هذه المخاطر بدرجات و ظروف عدم التأكد عند حساب العوائد و المكاسب الناشئة من تغيرات السوق المرتبطة بأسعار الأصول، أسعار الفائدة ، تقلبات أسعار الصرف، التغيرات في السيولة وتقلّبات العوائد عند التفاعل في المشتقات المالية [5] ، وتعرف اللجنة هذا النوع من المخاطر بأنها مخاطر الخسارة سواء داخل أو خارج الميزانية الناجمة عن التغير في أسعار السوق، [6]و تضع منهجين لغرض قياس مخاطر السوق وهما المنهج المعياري، ومنهج النماذج الداخلية.

---

[1] Comite de Bâle sur le contrôle bancaire, OP.CIT, p : 42

[2] صورية عاشوري، مهيدي ذوادي، مرجع سابق، ص :98.

[3] Hennie Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic, OP.CIT, P:136.

[4] سمير آيت عكاش، ياسين الطيب، مرجع سابق، ص:114.

[5] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص:268.

[6] Hennie Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic, OP.CIT, P:138.

أ.المدخل المعياري:

يقوم على تحليل الخطر الخاص المتعلق بكل سند دين في محفظة البنك، و الخطر العام الذي تتحمله المحفظة ككل، حيث ينتج الخطر الخاص عن تغير غير مناسب في سعر السند لسبب يعود على مصدره الخاص.

ب.مدخل النماذج الداخلية:

هي نماذج إحصائية متطورة تستخدمها البنوك لتقدير مخاطر السوق يوميا وفي ظل الظروف العادية للسوق، حيث يعتمد هذا المدخل على مفهوم القيمة المعرضة للخطر VAR (Value At Risk) ،إلا أن تطبيق أنظمة القياس الداخلية يبقى مرهونا باستيفاء بعض الشروط ، حيث تتولى الهيئات الرقابية المحلية تقييم أنظمة القياس الداخلية للبنوك و مدى كفاءتها و مقدرتها على ضبط استخدام هذه النماذج. [1]

إن الصيغة الرياضية لمفهوم VAR، تعتمد على وجهة نظر المستثمر، بقوله:

نحن نؤكد بنسبة(C%) أننا لن نخسر أكثر من(D) وحدة نقدية في (N)من الأيام القادمة، بحيث المتغير (D)عنصر القيمة المعرضة للمخاطر، يعد دالة لمعلمتين المدة الزمنية(N) للأفق و مستوى الثقة(C) .

فتقدير القيمة المعرضة للمخاطر هو تقدير لحجم الخسارة المتوقعة في القيمة السوقية للأداة المالية، ضمن مدة زمنية محددة (N)،[2] حيث تقنية"VAR " تعمل على نمذجة المقدار الإجمالي لمخاطر السوق، ضمن مستوى احتمالية معين، أين يتم تقدير المبلغ الذي قد يخسره البنك إذا ما احتفظ بأصول معينة لمدة محددة (اللجنة تحدد مستوى الثقة بنسبة99% لمدة10 أيام).[3]

3.1.1المخاطر التشغيلية:

تقدم الاتفاقية الثانية عنصرًا جديدًا "الخطر التشغيلي"، نجد أن البنوك كانت على إطلاع بوجود هذا النوع

---

[1]زبير عياش، سناء العايب، تسيير مخاطر السوق بين مقررات بازل 2 وإصلاحات بازل 3، مجلة دراسات اقتصادية،المجلد6، العدد 2، ديسمبر 2019، ص:-89-95.

[2]سرمد كوكب الجميل، حسن صبحي حسن، تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق العربية المالية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية، مجلة تنمية الرافدين 89(30)،2008، ص:124.

[3] Hennie Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic, OP.CIT, P:242

من المخاطر لكن لم تكن مطالبة بوضع جزء من أموالها الخاصة لتغطي ته، بينما في ظل الإصلاحات الجديدة تشكل المخاطر التشغيلية اليوم مصيرا ماليا كبيرا بالنسبة للبنوك، لذلك أقرت اللجنة بضرورة تخصيص جزء من الأموال الخاصة لتغطيتها.[1]

عرفت اللجنة مخاطر التشغيل بأنها : "مخاطر الخسائر الناجمة عن أوجه القصور أو الفشل المتعلقة بالإجراءات الداخلية والموظفين والأنظمة أو الأحداث الخارجية، (يشمل التعريف المخاطر القانونية ، لكنه يستبعد المخاطر الإستراتيجية وخطر السمعة)، "[2]حيث تظهر مخاطر التشغيل كنتيجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية جميعها تؤدي إلى خسائر غير متوقعة،[3]بحيث يتم تصنيف هذه المخاطر و ترتيبها حسب درجة الخطورة بالترتيب التالي:[4]

-الاحتيال الداخلي ؛

-الاحتيال الخارجي؛

-ممارسات العمل و الأمان في مكان العمل؛

-الممارسات المتعلقة بالعملاء و المنتجات و الأعمال؛

-الأضرار في الموجودات المادية ؛

-توقف العمل و الخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر؛

-التنفيذ و إدارة المعاملات؛

حيث يوجد ثلاث طرق لحساب متطلبات الأموال الخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية ، بترتيب متزايد من الحساسية للمخاطر و التعقيد: نهج المؤشر الأساسي ، النهج المعياري ونهج القياس المتقدم، أين تقوم البنوك بالانتقال من أبسط نهج إلى أكثرها تعقيداً، فالبنوك ذات البعد الدولي أو المعرضة لمخاطر

---

[1] Sylvie taccola – Lapierre, OP.CIT, p:128.

[2] Comite de Bâle sur le contrôle bancaire, OP.CIT, p :108

[3]أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 03، الجزائر، ديسمبر2015، ص:119.

[4]سمير آيت عكاش، ياسين الطيب، مرجع سابق، ص:113- 114

تشغيلية كبيرة، تجد نفسها مجبرة على اعتماد الأساليب الأكثر حداثة، شريطة استيفاء الحد الأدنى من المعايير المفروضة من قبل السلطات الرقابية ، فلا يجوز لأي بنك أن يقدِم دون موافقة السلطة الإشرافية على اعتماد نهج أبسط بعد السماح له باستخدام نهج أكثر تفصيلاً ، بالإضافة إلى ذلك تحدد السلطة الرقابية أن البنك الذي لم يعد يستوفي المعايير الموافقة على نهج ما ، قد يطلب منه العودة إلى نهج أبسط لبعض أو كل الأنشطة، حتى تستوفي الشروط التي وضعتها السلطة الإشرافية،[1]بالتالي تعتمد البنوك على الطرق التالية :

أ.أسلوب المؤشر الأساسي :

على البنوك التي تعتمد هذا الأسلوب الاحتفاظ برأس مال للمخاطر التشغيلية يعادل نسبة مئوية ثابتة يرمز لها بـ :alpha "α" من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاث الماضية، ويمكن التعبير عن العملية بالمعادلة التالية :[2]

$$K_{BIA} = \alpha * GI$$

K_{BIA} : متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي.

GI: متوسط إجمالي الدخل السنوي على مدى السنوات الثلاث الماضية.

α: وفقا لما قررته يساوي 15% .

وفقا لما قررته لجنة الرقابة المصرفية يعرف إجمالي الدخل، بأنه صافي الإيراد من الفوائد مضافا إليه صافي الإيراد من غير الفوائد ويستبعد أي أرباح أو خسائر محققة من بيع أوراق مالية في البنك وتستبعد أي بنود غير عادية (غير نظامية)، وكذلك أي دخل ناتج من التأمين،أين تجدر الإشارة أن السنة التي يكون فيها إجمالي دخل البنك صفرا أو خسارة تستثنى و يتم احتساب متوسط سنتين فقط ، وإذا حقق البنك خسارة لسنتين أو أكثر من السنوات الثلاثة الأخيرة ، يطبق الركن الثاني من الاتفاق أين يحق لسلطة الرقابة المصرفية أن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر

[1] Comite de Bâle sur le contrôle bancaire, OP.CIT, p :108

[2] Comite de Bâle sur le contrôle bancaire, OP.CIT, p :108

التشغيلية .[1]

ب.الأسلوب المعياري:

يستند الأسلوب إلى تقسيم أنشطة البنك إلى 8انشطة أساسية" Business Lines " و فق الجدول أدناه و يتم تحديد إجمالي الدخل من هذه الأنشطة على مدار ثلاث سنوات، ثم إيجاد المتوسط لكل نشاط و ضربه في نسبةβ(بيتا) التي تتراوح بين 12%إلى 18% حسب طبيعة كل نشاط للوصول إلى حجم أنماط التشغيل .[2]

ويتم حساب متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر التشغيل وفقا للأسلوب المعياري، وفق المعادلة التالية:[3]

$$K_{TSA}=\sum (G|_{1-8}*\beta_{1-8})$$

K_{TSA}: متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر التشغيل وفقا للأسلوب المعياري.

$G|_{1-8}$: متوسط إجمالي الدخل لثلاثة سنوات ماضية لخطوط الأعمال الثمانية.

B1-8: نسبة مئوية ثابتة تحددها اللجنة تمثل العلاقة بين مستوى رأس المال المطلوب والناتج الإجمالي لكل فئة من الفئات الثمانية، موضحة في الجدول أدناه:

الجدول 01-05:نسب معاملاتβ المحددة لخطوط الأعمال الثمانية

خطوط الأعمال " Business Lines "		معامل β
تمويل الشركات	β_1	18%
التجارة و المبيعات	β_2	18%
أعمال التجزئة المصرفية	β_3	12%
الأعمال التجارية المصرفية	β_4	15%

[1] أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، مرجع سابق، ص:120.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص:285

[3] Comite de Bâle sur le contrôle bancaire, OP.CIT, p :110

السداد و التسويات	β_5	18 %
خدمات الوكالة	β_6	15%
إدارة الأصول	β_7	12%
أعمال السمسرة بالتجزئة	β_8	12%

Source : Comite de Bâle sur le contrôle bancaire, Nouvel accord de Bâle sur les fonds propre, BIS, Avril 2003, p :110

ج .الأسلوب القياسي المتقدم:

يقوم أسلوب القياس المتقدم على:[1]

– تقسيم أنشطة البنك حسب خطوط الأعمال السابقة الذكر؛

– تحديد مؤشرات التعرض للمخاطر Exposure Indicator (EI)لكل خط أعمال من قبل السلطة الرقابية، حيث مؤشرات التعرض لخسائر التشغيل هي:إجمالي الدخل، إجمالي الأصول، عدد العاملين، إجمالي المكافئات، عدد العمليات، قيمة العمليات، عدد الحسابات، القيمة الدفترية للأصول المادية؛

– تجميع البيانات عن أحداث الخسائر التشغيلية(التصنيفات السابقة الذكر) Loss Event؛

– يتم احتساب احتمال خسائر الحدث Probability of Loss Event (PE) و الخسائر الناتجة عن حدوث الحدث Loss Given Event(LGE) من خلال البيانات التاريخية المتوفرة لدى البنك، بالتالي تحدد الخسائر المتوقعةEL من حاصل ضرب:

$$\mathbf{EL_{ij}} = EI_{ij} * PE_{ij} * LGE_{ij}$$

حيث:

i: خط العمل

j:الحدث المسبب للخطر

[1] فائزة لعراف، مرجع سابق، ص: 135-136.

– يتم تحديد متطلبات رأس المال لكل خط أعمال على حدة، من خلال ضرب الخسائر المتوقعة EL في معامل محدد من قبل السلطات الرقابية؛

– متطلبات رأس المال لمواجهة خسائر التشغيل تتمثل في إجمالي متطلبات رأس المال لكافة خطوط العمل، بالطريقة الموضحة في المعادلة التالية:

$$K_{AMA}=\sum \quad EL_{ij} \ , \ j=1.....8, I=I.....7$$

2.1الدعامة الثانية: المراجعة الإشرافية

التعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد ضمان حد أدنى لمتطلبات رأس المال بل يقتضي الأمر توفير منظومة متكاملة من المبادئ السليمة التي يعمل البنك وفقها و التحقق من الالتزام بها ،[1]من هنا كان مفروضا على اللجنة إضافة الدعامة الثانية المتعلقة بعملية المراجعة الإشرافية. الغرض منها التأكد من أن وضعية كفاية رأس المال البنك متماشية مع بنية و إستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها، و هذا من خلال تكليف السلطات الرقابية الوطنية بهذه المهمة للتأكد من أن كل بنك يستخدم نظام مراقبة داخلي يسمح بجعل الأموال الخاصة القانونية في مستوى معين يتماشى مع تطورات و نشاط البنك بالتالي الركيزة الثانية جاءت للتأكد من شمولية مفهوم المخاطر. [2]

بصفة عامة الدعامة الثانية لم تحمل نفس الصيغ الكمية المحددة كسابقتها، بل تضمنت مبادئ الغرض منها رسم اتجاه عام للاسترشاد به، عن طريق وضع الخطوط الرئيسية للعمل مانحة بذلك حرية اختيار أسلوب التطبيق بحسب ظروف كل بنك و أوضاعه ، ولعل أهم المبادئ الأساسية للدعامة الثانية هي:

- يتوقع المنظمون أن تعمل البنوك فوق الحد الأدنى من نسب رأس المال التنظيمي بحيث يتطلب الأمر منها الاحتفاظ برأس مال يزيد عن الحد الأدنى؛
- يجب أن يكون لدى البنوك عمليات لتقييم كفاية رأس المال (أنظمة داخلية سليمة) فيما يتعلق ببيان المخاطر الخاصة بها، بالإضافة إلى استراتيجيات للحفاظ على مستوى رأس المال المطلوب ؛

[1]تقرير صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص:19.

[2]سمير آيت عكاش، ياسين الطيب، مرجع سابق، ص:116.

- يجب على المشرفين مراجعة وتقييم إستراتيجية كفاية رأس المال الداخلي للبنك، فضلاً عن التزامه بنسب رأس المال التنظيمي؛
- يجب أن يسعى المشرفون إلى التدخل في مرحلة مبكرة لمنع رأس المال البنك من الهبوط و منعه من التدني عن المستوى المطلوب؛ [1]

3.1 الدعامة الثالثة: انضباط السوق

بهدف ضبط سلوكيات السوق و تعزيز درجة الشفافية و الإفصاح ، تم وضع هذه الركيزة من قبل اللجنة . فالبنوك ملزمة بموجبها بنشر البيانات الخاصة والطرق المتَّبعة لتحديد حجم الخطر، ومدى تعرضها للأخطار، حتى يكون العملاء على علم بمدى كفاءة البنك و سلامة مركزه المالي، بصيغة أخرى " ستقدم متطلبات الإفصاح عرضًا أنظف وأكثر وضوحًا لقدرة البنك على امتصاص الخسائر". [2]وحسب ما أوردته اللجنة يكون الإفصاح مطابقا للمعايير المحاسبية المعمول بها على مستوى كل دولة، بحيث هناك إفصاح أساسي و إفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية فالإفصاح يشمل أربعة نواحي:

- ✓ نطاق التطبيق ؛
- ✓ تكوين رأس المال؛
- ✓ عمليات تقييم و إدارة المخاطر؛
- ✓ كفاية رأس المال؛[3]

الفرع الثالث: المقترحات التي عملت الاتفاقية على إرسائها

كل المقترحات كان الهدف منها خلق إدارة فعالة للمخاطر، و التمكن من خلق جو مناسب للقيام بالأنشطة المصرفية المختلفة والحفاظ على استقرار النظام المصرفي . من خلال الاستقرار على الخطوط الرئيسية التالية:

---

[1]Morton Glantz, Johnath Mun, OP.CIT , p:327

[2] Morton Glantz, Johnath Mun, OP.CIT ,p :330

[3]تقرير لصندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص:18.

✓ **نظرة متكاملة للمخاطر:**

لم يقتصر الأمر على مجرد ضمان حد أدنى من رأس المال، بل يجب تكوين نظرة أوسع للمخاطر تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان، بغية تكوين منظومة متكاملة من مبادئ الإدارة السليمة مبنية على الانضباط و الشفافية و التحقق من الالتزام بهما.[1]

✓ **حساسية اكبر للسوق في تقدير المخاطر:**

فالبنوك من خلال تعاملها المستمر في الأسواق لها القدرة على تحديد المخاطر التي تتعرض لها بالمقارنة مع التقدير الجزافي الذي تضعه اللجنة.

✓ **إلغاء التمييز مع زيادة المرونة :**

تم إلغاء التقسيم المعمول به سابقا بهدف خلق منافسة عادلة بين البنوك، عن طريق ضمان تشريعات أنظمة ذات كفاءة عالية . فللاتفاق الجديد يستند إلى اعتماد السوق في تقدير درجة المخاطر، و المرونة من حيث اعتماد عدة أساليب في قياس المخاطر حسب درجة تطور أساليب إدارة المخاطر. [2]

المطلب الثالث: تحديد كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل الثالثة

الفرع الأول: أسباب إعداد لجنة بازل لمعايير الاتفاقية الثالثة

تم إصدار النصوص النهائية للاتفاقية الجديدة في 12 سبتمبر 2010 ومن المحتمل أن تصبح الاتفاقية الحالية كوسيلة للحد من الأزمات المالية مستقبلا،على أن يتم الشروع في تطبيقها تدريجيا ابتداء من مطلع سنة 2013 إلى غاية سنة 2019.

إن حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 جعل الاتفاقية الثانية موضع قلق، حيث تعرضت اللجنة على إثرها لعدة انتقادات خصوصا أنها تعمل على حماية البنوك من الأزمات المالية وتعزيز صلابة الأداء المالي، فالاتفاقية الثانية كانت غير كافية لدرء المخاطر، و لعل أهم الفجوات التي شكلت نقاط ضعف هذه الأخيرة هي:

---

[1] أحمد شعبان، مرجع سابق، ص:193.

[2] تقرير صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص:23.

- غياب التصنيف الائتماني لبعض الممارسات المصرفية، الأمر الذي يضاعف من أعباء التمويل لدى البنك، مع إهمال المخاطر النظامية ومخاطر السيولة؛
- إن التزام البنوك باحتجاز نسب أكبر من أرباحها لتكوين مخصصات يؤثر بالسلب على المساهمين في البنك ؛
- عدم مراعاة الحالات الخاصة لبعض البنوك ومنها الإسلامية ؛
- غير ملزمة التطبيق الأمر الذي جعل المسؤوليات تقع على عاتق البنوك المركزية،من حيث عدم التقيد بقواعد الإفصاح و الشفافية و تعمد إخفاء الإخفاقات المالية للبنوك؛ [1]
- تفويض تقييم مخاطر الائتمان إلى وكالات التصنيف ، الأمر الذي أدى إلى تضارب في المصالح حيث تقوم هذه الأخيرة بمنح تنقيط عالي للأصول المورقة أكثر بكثير من قيمتها لتضمن بيعها وهذا في إطار مصالح شخصية بين المصدرين لتلك الأوراق وكالات التصنيف؛
- تسجيل ضعف النماذج الداخلية لقياس المخاطر والتنبؤ وهو الأمر الذي أكدته الأزمة؛
- إهمال الركيزتين الثانية و الثالثة، بحكم أنهما يعتمدان على الإفصاح والشفافية حول مكونات رأس المال، وكذا إظهار المخاطر التي تكون البنوك عرضة لها ومحاولة فهمها؛[2]
- مخصصة للبنوك ذات رأس المال الضخم والتي لديها من الخبرات والتقنيات ما يمكنها من تطبيق التوصيات،الأمر الذي يشكل تحد كبير لدى البنوك الصغيرة وحتى البنوك عالمية النشاط في ظل أنظمة مصرفية رقابية غير متطورة على سبيل الذكر بنوك الدول النامية ،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتمال تعرضها للازمات المالية ، حيث تجد نفسها ملزمة على استخدام الأساليب المعيارية عوضا عن استخدام الأساليب المتطورة ؛ [3]

---

[1] نور الدين بربار، محمد هشام قلمين، مرجع سابق، ص:240

[2] طلال عباسي، عبد الرحمان أولاد زاوي، واقع صلابة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل 3، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية، المجلد 06، العدد03، ديسمبر 2019، ص:467 .

[3] كلتوم حميدي، الإطار الجديد لاتفاق بازل3 و دوره في تعزيز آليات الرقابة المصرفية و تحقيق السلامة المصرفية العالمية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، مجلد 13،العدد01، جانفي 2019، ص:14

- الاتفاق الثاني كان أكثر مسايرة للتقلبات الدورية الاقتصادية؛[1]

الفرع الثاني: كفاية رأس المال وفق الاتفاقية الثالثة

من خلال الاتفاق الجديد تتم مواصلة الإصلاحات السابقة بالبناء على الركائز الثلاثة لإطار الاتفاقية الثانية، وفق ترتيبات معينة، إذ تتلخص مقررات التوصيات الجديدة على صعيدين : [2]

I.**صعيد جزئي:** ترسيخ القواعد الاحترازية الخاص بالبنوك كل على حد ة، الأمر الذي يزيد من مرونة هذه الأخيرة خلال فترات الضغط.

II.**صعيد كلي:** تقييم المخاطر النظامية للجهاز البنكي وهي" المخاطر المالية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار، لدرجة إعاقة عمل النظام المالي ككل إلى حد ينخفض فيه النمو الاقتصادي، باعتبارها مخاطر مترابطة"[3]، بمرور الوقت قد تتفاقم إلى حد نقل عدوى الاختلال لكافة البنوك العاملة في القطاع، فالاتفاقية تعمل على جعل القطاع الاقتصادي قادرا على الصمود أمام التقلبات الدورية الاقتصادية.

نجد أن مضمون الاتفاقية الثالثة يتجسد في إصلاحات الهدف منها الرفع من مرونة القطاع من خلال:

1.تدعيم رأس مال البنك: عن طريق جملة من الإجراءات، و هي:

1.1زيادة جودة وشفافية القاعدة الرأسمالية:

يتكون إجمالي رأس المال التنظيمي من مجموع العناصر التالية:[4]

---

[1] Bank for International Settlements, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems , December 2010 (rev June 2011) , p :05

[2] Bank for International Settlements, OP.CIT ,p :02

[3] Marianne Ojo, Extending the scope of prudential supervision: Regulatory developments during and beyond the “effective” periods of the Post BCCI and the Capital Requirements directives Center for European Law and Politics, University of Bremen, Oxford Brookes University , Munich Personal RePEc Archive , January 2010,P :10

[4]Bank for International Settlements, OP.CIT ,p :13-17

الجدول 01-06: مكونات رأس المال التنظيمي

الشريحة الأولى:	الشريحة الثانية : رأس المال المساند	حذف الشريحة الثالثة
الفئة الأولى: الأسهم العادية		/
الفئة الثانية: رأس مال إضافي		

Source: Bank For International Settlements, Basel Iii: A Global Regulatory Framework For More Resilient Banks And Banking Systems, December 2010 (Rev June 2011), P: 12

فمن خلال الجدول(01- 06) نجد أن رأس المال التنظيمي يتكون من:

الشريحة الأولى: و تضم العناصر الموالية:

الفئة الأولى: رأس المال الأساسي للأسهم العادية = الأسهم العادية + علاوة (خصم) الإصدار + الأرباح المحتجزة بما فيها أرباح (خسائر) الفترة مطروحاً منها التوزيعات + الاحتياطيات المعلنة + الأرباح (الخسائر) من خلال الدخل الشامل + حقوق الأقلية.

الفئة الثانية : رأس المال الأساسي الإضافي ويتكون من:

- أدوات مصدرة من البنك وتستوفي معايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي؛
- علاوة الإصدار (الخصم) عن إصدار أدوات رأس المال الأساسي الإضافي؛
- الأدوات المصدرة من الشركات التابعة وتستوفي معايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي؛

الشريحة الثانية: رأس المال المساند و يتكون من:

- الأدوات المصدرة من البنك وتحمل صفات رأس المال المساند (وغير مندرجة ضمن الشريحة الأولى)؛
- علاوة الإصدار (الخصم) الناتجة عن إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال المساند؛
- الأدوات المصدرة من الشركات التابعة وتستوفي شروط رأس المال المساند؛
- احتياطي المخاطر المصرفية العامة ؛

بحيث جميع العناصر المذكورة سابقا تخضع للقيود التالية:

✓ الأسهم العادية على الأقل 4.5٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر ؛

✓ رأس المال من المستوى الأول 6٪ على الأقل من الأصول المرجحة بالمخاطر؛

✓ إجمالي رأس المال على الأقل 8٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر؛

2.1 تعزيز تغطية المخاطر:

"تقييم مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض رؤوس أموال إضافية للمخاطر المذكورة،وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية علة إثر تقلبات أسعارها في السوق." [1]

3.1اعتمادا اثر الرافعة:

الرافعة المالية أو التمويلية هي توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها مقابل تكاليف ثابتة (فوائد ثابتة) على أمل زيادة العائد للمالكين، أي استعمال الديون في هيكل التمويل بغرض زيادة العائد على حقوق الملكية،[2] وبهدف تقييد تراكم نسبة الاستدانة في القطاع البنكي، وضعت اللجنة حدا أدنى للرافعة المالية من الشريحة الأولى بنسبة 3٪، خلال فترة تشغيل موازي ممتدة من 1 يناير 2013 إلى 1 يناير 2017، حيث يبدأ الإفصاح عن نسبة الرافعة المالية ومكوناتها في 1 يناير 2015.[3]

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى}}{\text{إجمالي الموجودات(داخل وخارج الميزانية) بدون مخاطر}} \geq 3\%$$

4.1 وضع دعائم الصد للحد من مسايرة دورات الأعمال ومعالجة المخاطر النظامية:

متطلبات كفاية رأس المال حسب الاتفاقية الثالثة، زادت نسبة رأس المال الأساسي من 4%إلى 6%،[4]بحيث تم رفع نسبة الحد الأدنى من متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية من 2 % إلى 4.5%، بالإضافة إلى ذلك سيتطلب الأمر من البنوك الاحتفاظ بـ: "رأس المال التحوُّطي" أو ما يسمى "باحتياطي

---

[1] نوال آيت سي معمر، محمد بزارية، الاتجاهات الحديثة للرقابة على الائتمان في إطار تحقيق السلامة المصرفية ومدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 16،العدد01، مارس 2020، ص:119

[2] محمود فهد عبد العلي، أثر الرافعة المالية في كلفة التمويل و معدل العائد على حق الملكية، المجلة العراقية،المجلد 4، العدد21، ص:241-240.

[3] Bank for International Settlements, OP.CIT, p: 61-63.

[4] Bank for International Settlement, OP.CIT, p: 12.

للحفاظ على رأس المال " (**CCB**) Capital Conservation Buffer بنسبة 2.5% لمواجهة فترات الضغط المستقبلية و استيعاب الخسائر، تعتبر هذه النسبة نوعا جديدا من رأس المال، بذلك تصبح متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية 7%، بالتالي تقر بنود الاتفاقية أنه في حال أخل أحد البنوك بهذه القواعد، أي اقتراب نسبة رأس المال التنظيمية من متطلبات الحد الأدنى الاحتياطية لديه (7%) ، سيحق للسلطات المالية فرض قيود على توزيع الأرباح .

بالإضافة سيتم تطبيق العازلة الدورية Counter cyclical Buffer(**CB**) ضمن مجال:

[0 %-2.5%] من حقوق الملكية للأسهم العادية ، أو أي رأسمال آخر قادر على استيعاب الخسارة بشكل كامل،[1]إن الهدف من وضع هامش الحماية من التقلبات الدورية أو ما يعرف "بحواجز رأس المال ضد التأثير الحلقي" هو تقوية مستويات رأس المال والتحكم فيها خلال تقلبات دورات الأعمال(فترات الانكماش و الرواج).[2]

نجد أن متطلبات رأس المال للشريحة الأولى بعد إضافة احتياطي الحفاظ 2.5% تصبح 8.5% مقابل 6%، و يصبح الحد الأدنى لرأس المال 10.5%. و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم01-07: متطلبات رأس المال (الوحدة النسبة المئوية %)

	حقوق الملكية للشريحة الأولى	**الشريحة الأولى**	**رأس المال الإجمالي**
الحد الأدنى	4.5	6	8
إحتياطي الحفاظ CCB	2.5		
الحد الأدنى + CCB	7	8.5	10.5
العازلة الدورية CB	2.5 - 0		

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص:327

[2] كلتوم حميدي، مرجع سابق، ص:21.

Source: Bank For International Settlements, Basel III: A Global Regulatory Framework For More Resilient Banks And Banking Systems, December 2010 (Rev June 2011), P: 64

بناءا على ما سبق، فإن الصيغة الجديدة لنسبة كفاية رأس المال:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الشريحة الأولى + الشريحة الثانية}}{\text{الأصول المرجحة بمخاطر(الائتمان+ السوق+ التشغيل)}} \geq 10.5\%$$

2.وضع معايير دولية في مجال تقييم مخاطر السيولة:

كذلك من الأمور التي تم إدراجها في لائحة الإصلاحات التي شملتها الاتفاقية مخاطر السيولة "التي تنبع من احتمال عدم قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها"،[1] بالتالي البنوك يجب أن يكون لديها دائمًا تغطية سيولة لسيناريوهات الضغط الناتجة عن الأزمات المالية من خلال تقديم نسبتين كحد أدنى لتمويل السيولة:

نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (**LCR**) :

تخص المدى القصير، الأصول ذات السيولة العالية التي يحتفظ البنك بها لمواجهة التدفقات النقدية لديه خلال 30 يوما ، وذلك لغرض تلبية احتياجاته من السيولة اليومية ، و تحسب وفق المعادلة التالية :

$$\text{LCR} = \frac{\text{مخزون البنوك من الأموال السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية (30 يوم)}} \geq 100\%$$

معدل صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (**NSFR**):

تخص المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك بغرض تحقيق توازن أفضل بين المطلوبات والموجودات. ، و تحسب وفق المعادلة التالية :[2]

[1] Morton Glantz, Johnath Mun, OP.CIT, 2011,p :313

[2] نور الدين بربار، محمد هشام قلمين، مرجع سابق، ص:241.

$$NSFR = \frac{\text{قيمة التمويل المتاحة والمستقرة لسنة}}{\text{المبلغ المطلوب للتمويل لسنة}} \geq 100\%$$

3.الترتيبات انتقالية:

حيث يتم تطبيق الإجراءات السابقة الذكر على مراحل يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم01-08: الترتيبات الانتقالية لتنفيذ توصيات الاتفاقية الثالثة

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرافعة المالية	المراقبة الإشرافية		تشغيل موازي من 1 يناير 2013 إلى 1 يناير 2017 ،يبدأ الإفصاح في 1 يناير 2015					الدمج في الدعامة 1	
نسبة الحد الأدنى من متطلبات حقوق الملكية			3,5	%4	%4,5	4,5%	4,5%	4,5%	4,5%
احتياطي للحفاظ على رأس المال						0.625%	1.25%	1.875%	2.50%
نسبة الحد الأدنى من متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية + احتياطي للحفاظ على رأس			3.5%	4.0%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375%	7.0%

المال									
الكشف و التحقق من مكونات الأسهم العادية من الشريحة 1				20%	40%	60%	80%	100%	100 %
الحد الأدنى من رأس المال الشريحة 1			4.5%	5.5%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال			8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال بالإضافة إلى احتياطي للحفاظ على رأس المال			8.0%	8.0%	8.0%	8.625%	9.25 %	9.875 %	10.5 %
أدوات رأس المال التي لم تعد مؤهلة لرأس المال الأساسي أو التكميلي	يتم التخلص منها تدريجيًا على مدى 10 سنوات ابتداء من 2013								
نسبة تغطية السيولة(LCR)	بداية عملية الملاح ظة				إدخال معيار الحد الأدنى				

معدل صافي التمويل المستقر (NSFR)	بداية عملية الملاح ظة						إدخال معيار الحد الأدنى		

Source: Bank for International Settlements, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, December 2010 (rev June 2011), p69

الفرع الثالث: تقييم الاتفاقية الثالثة

إن الاتفاق كما ذكرنا سابقا، يسعى لحماية البنوك من الأزمات المستقبلية من خلال الرفع من رأس مالها و العمل على إقرار الشفافية وتطبيق الحوكمة، إلا أن تطبيق التوصيات الأخيرة ينجر عنه مجموعة من النتائج السلبية نوعا ما ، يمكن تلخيصها في النقاط التالية :[1]

– التزام البنوك بمعايير السيولة الجديدة يجعلها تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة ، الأمر الذي يعود بالسلب على توظيفاتها، كما أن التخوف من أزمات السيولة يجعل البنوك تتجه أكثر إلى الاستثمارات القصيرة الأجل والمضمونة العائد ذات التنقيط الائتماني الجيد؛

– التقيد بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى زيادة تكلفة الإقراض و خفض نسبة الأرباح؛

– فرض ضغوط على البنوك الضعيفة التي تواجه عدة تحديات في رفع من رأسمالها ؛

– إن تطبيق رأس المال الجديد ، رفع ترجيح بعض أنواع المخاطر و إدراج مخاطر جديدة ، كلها عوامل تجعل البنوك في بحث دائم عن مصادر جديدة لرأس المال، عن طريق الاقتطاع من الأرباح، أو عدم توزيعها أصلا، وبالتالي تنخفض ربحية السهم الأمر الذي ينعكس على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية؛

[1] نوال آيت سي معمر، محمد بزارية، مرجع سابق،ص:120.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك

يعد تقييم الأداء المالي للبنوك عملية مهمة و ضرورية، الهدف منها معرفة مدى تحقيق البنك لخططه و أهدافه، و ركنا مهما للعملية الرقابية، بحيث تنبع أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك من عدة نواحي أبرزها أنه يشكل أساسا لقياس كفاءة البنك و سعيه لمتابعة نشاطاته، كما يوفر نظام معلومات لأغراض الرقابة و التخطيط، و اتخاذ القرارات المستقبلية بناء على ذلك[1] .

المطلب الأول:عموميات حول الأداء المالي

من أكثر الجوانب التي تعكس مدى نجاح المؤسسة هو تفوقها على المستوى المالي بالدرجة الأولى، بصفته دليل على استقرار المؤسسة و توجهها نحو المسار الصحيح.

الفرع الأول: ماهية الأداء المالي

1.مفهوم الأداء المالي:

الأداء حسب "P.DRUKER"هو" قدرة المؤسسة على الاستمرارية و البقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين و العمال "[2]أما الأداء من منطلق المعالجة الشمولية للمؤسسة يربط الباحثون الأداء بمدى بلوغ هذه الأخيرة أهدافها أحيانا، و أحيانا أخرى بمدى الاقتصاد في استخدام مواردها المتميزة بالندرة النسبية"[3] حيث نجد أن مصطلح الأداء يتكون من عنصرين هما :الفعالية و الكفاءة والذي يعرفهما " Vincent planuchet" وفق ما يلي :" الفعالية من خلال القدرة على تحقيق النشاط المرتقب و الوصول إلى النتائج المتوقعة، و الكفاءة من خلال القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، والنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة ".[4]

---

[1]فوزان عبد القادر القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13،العدد4،2017، ص:465.

[2]الداوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد07، 2009- 2010، ص : 221

[3]عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، 2001، ص: 87

[4]عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية 2009- 2016، مجلة الباحث،المجلد18،العدد01، 2018، ص:551

بينما يرتبط ميدان الأداء المالي بالجانب المالي فقط، بحيث يشير إلى المفهوم الضيق للأداء في منظمات الأعمال،لأنه يهتم بالمخرجات المتحققة من الأهداف المالية، بصفته يركز على استخدام مؤشرات كمية لقياس مدى إنجاز الأهداف، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح .[1] إلا أن البعض يرى أن قياس الأداء هو فن أكثر بكثير من كونه علم ، ويتطلب استخدام الخيال والحكم بدلا من الاعتماد على مجموعة معينة من القواعد بحيث لا يوجد مقياس واحد للأداء من شأنه أن يوفر لنا إجابات مباشرة، و هذا ما يظهر جليا من خلال وجود مفاهيم مختلفة للأداء تختلف باختلاف المعايير و المقاييس المستخدمة .[2]

حيث يرى "ميلتون فريدمان "أن الأداء المالي :"يتوقف على الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة و تحقيق أقصى عائد ممكن"[3].

نجد تعريف آخر مضمونه أن الأداء المالي: "هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".[4]

و بمعنى آخر : "مدى قدرة المؤسسات على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات الطويلة أو القصيرة الأجل من أجل خلق الثروة".[5]

كما يعرف الأداء المالي من خلال تسليط الضوء على العوامل التالية:[6]

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية ؛

---

[1]محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2009، ص:45.

[2]Cash Flow Forecasting Essential Capital Markets, chapter 3-factors impacting financial performance ,2006 ,edited by :Andrew fight,elsevier2006,p:50

[3]عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، مجلد7،العدد02، 2014، ص:24

[4]عبد الوهاب دادن، ر شيد حفصي، مرجع سابق، ص:24

[5]نعمان محصول ، سراج موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد 3،العدد 2، ديسمبر 2019، ص:123

[6]عبد الغني دادن ، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ص:41-42.

– أثر السياسات المالية المتبعة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة ؛

– مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض و أرباح ؛

– مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة ؛

نجد أن أغلب المفاهيم المذكورة سابقا حول الأداء المالي تجتمع حول فكرة مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقا، بأقل تكلفة.

أما بصفة خاصة بالنسبة **للبنوك** يعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما ،لأنه يمتاز بالاستقرار و الثبات و يسهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل و الصحيح، باعتباره انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية و حساب الأرباح و الخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية ،كونه يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة.[1]

نجد أن الرؤى تختلف فيما يخص الأداء المالي الجيد بما يخدم مصلحة الأطراف المستفيدين فعلى سبيل الذكر، العملاء يهتمون بقدرة البنك على رعاية مدخراتهم وكيف تُحمى مصالحهم من قبل السلطات الإشرافية، من ناحية أخرى يركز أصحاب الأسهم على قدرة ال بنك على توليد أرباح أي ضمان عائد المستقبلي لممتلكاتهم الحالية، أما أصحاب الديون فينظرون إلى مدى قدرة البنك على سداد التزاماته.[2]

2. أسباب تباين مفاهيم الأداء المالي:

هناك عدة أسباب تقف وراء تعدد المفاهيم المقترحة للأداء المالي، يرجع بعضها إلى:[3]

– **اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم الوظيفة المالية :**

نجد أن بعض المفاهيم المقترحة تسند الوظيفة المالية إلى القرارات المالية المتخذة فقط، والواقع أن هذه المفاهيم لا تستطيع الإلمام بكافة جوانب الوظيفة المالية للشركة الأمر الذي يجعلها غامضة و يرجع هذا الغموض إلى عدم الشمول من جهة وعدم التوحيد من جهة أخرى، فهناك الجماعة النقدية التي تعتبر

---

[11]نجوى فيلالي، تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 402، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 6،العدد 02، ديسمبر 2020، ص:54.

[2] European Central Bank, Beyond Roe–How To Measure Bank Performance ,Appendix To The Report on Eu Banking Structures,September2010,P:10

[3]عبد الغني دادن ، مرجع سابق، ص:42–43.

الوظيفة المالية كل عملية تتخذ الشكل النقدي، في حين و جهة النظر التشغيلية يحددها الإجابة على التساؤل التالي :هل تنشأ الوظيفة المالية لمواجهة و تخطي المصاعب المالية ؟ أم أنها تتعلق بمجمل التصرفات الخاصة بكيفية التحصل على الأموال و حسن استغلالها ؟

- **تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة:**

خلال عشرينيات و ثلاثينات القرن الماضي كانت الوظيفة المالية الكلاسيكية تلعب دور المزود بالأموال في المؤسسة، فوفق المنظور الكلاسيكي هدف الوظيفة المالية مضاعفة الربح في ظل مستقبل مؤكد الحدوث، لكن سرعان ما انهار هذا المفهوم في ظل الظروف التي أتسمت بحالات عدم التأكد و التعقيدات و التظليل المعلوماتي ،إلى جانب انفصال الملكية عن الإدارة و بروز الهدف المالي التقليدي المدعم من طرف الملاك ، ألا و هو تعظيم القيمة السوقية للشركة الأمر الذي أدى إلى بزوغ النظرية المالية شبه التقليدية و ميلاد نظرية تكلفة الأموال بعد ذلك ، التي كانت مساعيها تعظيم التدفق النقدي المنتظر من الاستثمارات بالبحث عن اقل تكلفة تمويل .

كما شهدت الفترة الموالية الممتدة من 1950 إلى 1960بزوغ النظرية المالية المعاصرة التي تعد نموذجا خارجيا للشركة خاضعا لقوانين سوق الأصول، و ذلك بالفصل بين رأس المال الاقتصادي و المالي.

- **تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية و اقتصادية :**

إلى غاية سنة 1985 اتسمت نوعية المؤشرات بالطابع المحاسبي و المالي من خلال بناء صلة مباشرة بقياس العوائد و الأرباح، و ظلت هذه النظرة رائجة إلى غاية سنة 1995 أين قامت النظرية المالية الحديثة بالمزج بين البعد المحاسبي دون إهمال للبعد المستقبلي كأسلوب لقياس الأداء وقياس القيمة، من خلال اعتماد المؤشرات المحاسبية ذات صلة بالمردودية سواء تعلق الأمر بالأموال الخاصة أو بالأصول الاقتصادية أو بتدفق عوائد الاستثمارات، و في نفس السياق نجد أن النظرية تداركت أهمية المؤشرات الاقتصادية بالموازاة مع المؤشرات السوقية ، لما تمتلكه من قوة و تفسير للبيئة الاقتصادية ذات التأثير الفعال على المركز الداخلي للشركة بالموازاة مع المؤشرات السوقية.

3. أهمية الأداء المالي:

تزداد أهمية الأداء المالي باعتباره المحدد الرئيسي للصحة المالية للمنشأة،فمن خلاله تستطيع هذه الأخيرة معرفة نقاط ضعفها و قوتها، و استخدام البيانات التي يوفرها في معالجة مواطن الضعف، و اتخاذ الإجراءات الملائمة لمعالجتها، و ترشيد القرارات الاستثمارية بما يخدم مصلحة المؤسسة من اجل البقاء و الاستمرارية ، حيث أن الأداء المالي يعمل على توفير معلومات تستخدم في التحليل لاتخاذ القرار و اختيار السهم الأفضل من خلال تقييم سيولة و ربحية المؤسسة و تطور نشاطها، وبناءا على ذلك يتم اعتماد مؤشرات توفر أساليب تحليل الأداء المالي، حيث أن الهدف من تقييم الربحية و تحسينها هو تعظيم الثروة ، و تقييم السيولة بغرض تحسين قدرة المؤسسة على الالتزام بديونها ،أما تقييم النشاط فالغرض منه معرفة طريقة تخصيص المؤسسة لمصادرها المالية و استثماراتها ،أما لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على الديون الخارجية يتم تقييم الرفع المالي، في حين الغرض من تقييم حجم المنشاة يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية .[1]

الفرع الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

1. مفهوم تقييم الأداء المالي:

بعض الباحثين ينظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها مرحلة أو جزء من عملية المراقبة، باعتبارها تنصب بشكل كبير على الإنجازات المحققة في المؤسسة، فهي تطبق من اجل الإجابة على:ماذا تحقق مما يجب أن يتحقق ؟ أما لماذا لم يتحقق الذي كان يجب أن يتحقق ؟ فالإجابة عليه تعتبر مرحلة أخرى من مراحل الرقابة و لا يدخل في إطار تقييم الأداء ،أي أن عملية تقييم الأداء تتوقف عند مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية، ثم إصدار حكم بشأن أداء المؤسسة، و في هذا الصدد فإن تقييم الأداء المالي هو عملية قياس انجازات المؤسسة المحققة فعلا، باستعمال مؤشرات أغلبها كمية ليصبح لدى المسير،إضافة للمعلومات المعيارية معلومات حقيقية تعبر عن النتائج الفعلية للمؤسسة ،الأمر الذي يسمح بإصدار أحكام تقييمية بشأن أدائها.[2]

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص:48.

[2] عبد المليك مزهودة ، مرجع سابق، ص: 95-96.

أما عن تقييم الأداء المالي على مستوى **البنوك** فهو" الحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي تم اتخاذها، من حيث تأثيرها على قدرة البنك و مركزهالمالي ، و تقييم مدى كفاءة وفاعلية الأنشطة و السياسات المختلفة المتبعة من طرفـه و تأثيرها على ربحية البنك و مركزه التنافسي، والاستفادة من ذلك بوضع خطط للأداء المالي المستقبلي للبنك"[1]

2.أهداف تقييم الأداء المالي:

لتقييم الأداء المالي أهداف عديدة ، نلخصها في النقاط التالية :[2]

– كشف نقاط الخلل و الضعف ال تي قد تطرأ على نشاط البنك،و إجراء تحليل شامل لها و بيان مسبباتها، بهدف وضع اقتراحات و حلول لذلك ، و تجنب الوقوع في الأخطاء مستقبلا، نظرا لأهميته التي تظهر جلية على المستوى المالي، من خلال التأكد من توفر السيولة و قياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار و التمويل و ما يصاحبها من مخاطر ؛

– متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة كمًا و نوعًا ضمن الخطة الموضوعة مسبقا، و يتم ذلك استنادا إلى بيانات و معلومات مقدمة عن سير الأداء، الأمر الذي يسمح بتقديم صورة واضحة و شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن وضع البنك؛

– يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته، عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمنيا من فترة إلى أخرى، و مكانيا من خلال مقارنة النتائج المحققة مع البنوك الأخرى؛

3.خطوات تقييم الأداء المالي:

تمر عملية التقييم المالي، بالمراحل التالية:[3]

– الحصول على مجموعة من القوائم المالية السنوية للبنك ؛

[1] محصول نعمان، سراج موصو، مرجع سابق، ص:123.

[2] نجوى فيلالي، مرجع سابق، ص:57.

[3] عبد الباقي بضياف و آخرون، مرجع سابق، ص:51.

– حساب مختلف مؤشرات تقييم الأداء المالي، منها نسب الربحية، السيولة، الرفع المالي، و تتم بإعداد و اختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛

– دراسة و تقييم النسب، لمعرفة الإختلالات و مواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي مقارنة مع ما كان متوقع أو إجراء مقارنة مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع؛

– وضع توصيات ملائمة ومحاولة التوصل لحلول بناءا على عملية تقييم الأداء بعد تحديد الفروق و معرفة أسبابها، و أثرها على المؤسسة؛

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الأداء المالي

إن مؤشرات قياس الأداء المالي، تسعى لإعطاء وصف دقيق لوضعية المؤسسة في الوقت الراهن، كما تعتبر أساس مهم لبناء التوقعات المستقبلية، و عليه شهدت هذه المقاييس تطورا واضحا بين الماضي و الحاضر.

الفرع الأول:الأسلوب التقليدي لقياس الأداء المالي

اعتبر الربح لفترة طويلة الهدف الرئيسي الذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه، و هذا من منطلق أن المؤسسة ذات الأرباح المرتفعة هي التي تتمتع بأداء جيد، و عليه وفقا لهذا التصور كان أداء المؤسسة يقاس من خلال النموذج المحاسبي، الذي يعتمد في قياسه لأداء المنشأة على تحليل النسب المالية.

1. النسب المالية

تعد النسب المالية من الأدوات التقليدية الكمية المستخدمة في التحليل المالي، بحيث تعبر عن العلاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوف المالية منظمة و مرتبة لتكون دالة تعكس أداء نشاط ما عند نقطة زمنية محددة،[1]و هنا تجدر الإشارة إلى أن الأداء المالي للشركة يتوقف على مدى قدرتها على إنشاء القيمة، وهو الأمر الذي يمكن تحديده من خلال النسب المالية ، و لا تكون هذه الأخيرة ذات دلالة في

[1] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي،التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2002، ص:65.

التحليل، إلا إذا تم متابعة تطورها على مدار سنوات سابقة ، أو تم مقارنتها بالنسب المرجعية لها، و تنقسم النسب المالية حسب مصدرها إلى ثلاثة مجموعات:

- ✓ نسب مالية خاصة بتحليل حسابات النتائج؛
- ✓ النسب المالية المتعلقة بتحليل المركز المالي ؛
- ✓ نسب مالية مشتركة؛

كما نجد أن النسب المالية تنقسم إلى مجموعات بحيث تعبر كل مجموعة عن بعد محدد من أبعاد نشاط المؤسسة منها:الربحية، الرفع المالي و السيولة: [1]

1.1 مؤشرات الربحية:

الربحية هي أحد المحددات الحاسمة للجدارة الائتمانية، حيث أن البنوك التي تحقق هوامش ربح عالية سيكون لديها قدرة أقوى على توليد رأس المال، و عليه من أجل الحصول على تحليل أكثر شمولاً للأداء نحتاج إلى توسيع تحليلنا للربحية [2]، فنسب الربحية تقيس كفاءة إدارة البنك في استغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال لتحقيق الأرباح، و مؤشر جيد لتحسن الأداء المالي على مستواه ، [3]لذا نجد أنها موضع اهتمام المساهمين باعتبارها تمثل العائد على أموالهم المستثمرة على مستوى البنك، وفي نفس الوقت تعتبر مصدر ثقة للمودعين، لذلك تندرج ضمن مؤشرات الربحية نسب عديدة أهمها :

أ. معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA):

كما يعرف بمعدل العائد على الأصول، تقيس هذه النسبة قدرة البنوك التجارية على تحقيق الربح نتيجة لاستخدام وتوظيف أصولها في نشاطها الأساسي، بحيث تفيد المعدلات المرتفعة من هذا المؤشر على تحقيق الربحية، و يتم حساب النسبة وفق ما يلي: [4]

---

[1] عبد الوهاب دادن ، رشيد حفصي، مرجع سابق، ص:25.

[2] Cash Flow Forecasting Essential Capital Markets, OP.CIT, P :51-50

[3] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص: 59

[4] تهتان موارد، شروقي زين الدين، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية :دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011،المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية،العدد01 ،2014،ص:34.

معدل العائد على إجمالي الموجودات= النتيجة الصافية السنوية/ إجمالي الموجودات

نجد أن مؤشر العائد على الأصول على الرغم من انه يعكس بالدرجة الأولى قدرة إدارة البنك على جني الأرباح من الأصول إلا انه يستبعد البنود خارج الميزانية . الأمر الذي يخلق تحيزا في تقييم أداء البنك [1]، كما أن إهماله لجانب تكلفة رأس المال لا يخدم مصلحة حاملي الأسهم، فما الغرض من تعظيم هذا المؤشر دون تغطيته لهاته الكلفة ،إلى جانب اعتماد هذا المؤشر على قاعدة قبول المشاريع التي تحقق مردودية معتبرة في وقت قريب تجعله يهمل الاستثمارات التي تحقق عوائد مهمة على المدى البعيد،إضافة لما سبق نجد أن المؤشر يسعى لخدمة الأطراف الداخلية للمنشاة من خلال اعتماده على المعلومات التي يعكسها المديرين و رؤساء الأقسام.[2]

ب.معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) :

من أكثر مقاييس الأداء المالي شهرة هو معدل العائد على حقوق الملكية، نظرا لكونه يقيس الكفاءة التي يوظف بها البنك رأس مال مالكيه (المساهمين) ،[3]فالنسب العالية من هذا المعدل دليل على المخاطرة العالية الناتجة عن زيادة الرافعة المالية، [4]ويتم حساب المعدل وفق النسبة التالية :[5]

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية السنوية/ حقوق الملكية

و جدير بالذكر أن هذا المؤشر عكس سابقه (ROA) يخدم مصلحة حاملي الأسهم بحيث يعتمدون عليه لتشكيل محفظة الأسهم من خلال اختيار الأسهم ذات المردود المالي ، فهو يغطي كلفة رأس المال على

---

[1] Athanasoglou Panayiotis, Brissimis Sophocles and Delis Matthaios Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability ,working paper, bank of Greece.no25,2005,P:13

[2] عمر الفاروق زرقون، محمد زرقون، فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار (ENSP) للفترة 2009-2012، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 5،العدد2، جوان 2014، ص:32 .

[3] Cash Flow Forecasting Essential Capital Markets, OP.CIT, P: 50.

[4] محمود فهد عبد العلي،مرجع سابق، ص:242.

[5] Michela arnaboldi, giovanni azzone, marco giorgino, performance measurement and management for engineers, acadimic press, elsevier, 2015, p: 43.

الأقل كأساس للمقارنة و هذا لا يعني انه يأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال ، بالتالي يمكن لمتخذي القرار معرفة التغيرات التي تطرأ على الهيكل المالي للبنك.[1]

ج.هامش الفائدة الصافية (NIM):

كذلك من بين مقاييس الربحية نجد نسبة هامش الفائدة الصافية التي تهدف إلى إيضاح السياسة التسعيرية للبنك و مدى نجاحها ،[2] و يعبر عنها بصيغة النسبة المئوية بحساب الفرق بين دخل الفائدة و مصاريفها أي الفرق بين الإيرادات من الفوائد المقبوضة و تكاليف الفوائد المدفوعة قسمة الأصول المولدة للدخل بحيث تتضمن هذه الأخيرة كل القروض و الاستثمارات ، يتم احتسابها وفق المعادلة التالية : [3]

هامش الفائدة الصافية(NIM) = دخل الفائدة الصافي/ الأصول المولدة للمكاسب

2.1:نسب السيولة

السيولة تمثل مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عند حلول تاريخ استحقاقها، الأمر الذي يعكس كفاءة البنوك في استخدام أصولها دون تحقيق خسائر، و الاهتمام بنسب السيولة يساعد على تجنب خطر الوقوع في العسر المالي، الذي يؤدي إلى اختفاء الشركات من سوق الأعمال، فالسيولة تلعب دور المدافع عن تأمين بقاء و استمرار الشركات ، و مؤشر جيد للحكم على مقدرة الشركات على البقاء في المدى الطويل،[4] و نظرا لأهمية مسألة السيولة نجد نسب متعددة لقياسها ، و من بينها:

أ.نسبة التداول:

توضح النسبة عدد المرات التي تغطي فيها الأصول المتداولة للمطلوبات المتداولة مع وجود هامش آمان في المدى القصير، حيث ارتفاع النسبة مؤشر جيد لسيولة البنك، و يتم حساب النسبة وفق ما يلي:

نسبة التداول= الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة

---

[1] عمر الفاروق زرقون، محمد زرقون، مرجع سابق، ص:33.

[2] نجوى فيلالي،مرجع سابق، ص:59.

[3] مروج طاهر هذال المرسومي، عباس كاظم جاسم الدعمي، قياس اثر كفاية رأس المال في تقويم الأداء المالي المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 13،العدد53، ص: 40.

[4] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص:62-63.

ب.نسبة السيولة السريعة:

و تعرف أيضا بالاختبار القاطع، وهي توضح مقدرة البنك على مواجهة الخصوم المتداولة بالأصول المتداولة (ماعدا المخزون و المدفوعات مقدما)، حيث توضح النسبة عدد مرات تغطية المطلوبات المتداولة بالموجودات الأكثر سيولة (النقد ،الأوراق المالية القصيرة الأجل ،الذمم المدينة) و تعتبر مؤشر جيد لقدرة البنوك على الاستمرارية ، و يتم حساب النسبة وفق ما يلي: [1]

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة–المخزون)/ الخصوم المتداولة

2.نموذج" Du PONT " :

يرتبط معدل العائد على حق الملكية (ROE) بالعائد على الأصول (ROA) من خلال مضاعف حق الملكية Equity Multiplier(EM) و هو ما يسمى" تحليل دو بونت"، حيث أن هذا الأخير هو حاصل قسمة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية:

العائد على حق الملكية =(صافي الدخل / إجمالي الأصول) × (إجمالي الأصول /إجمالي حقوق الملكية)

بحيث:

ROE= ROA× EM

العائد على حقوق الملكية = بالعائد على الأصول× الرفع المالي .

مضاعف حقوق الملكية يقوم بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، فالقيمة الأكبر من هذا المضاعف تشير إلى درجة أكبر من التمويل الخارجي مقارنة بحقوق الملكية، وهكذا فإن مضاعف حقوق الملكية EM يقيس الرفع المالي كما يعتبر مقياسا للربح و المخاطرة.

- **هامش الربح ومنفعة الأصول:**

[1] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص:70–71.

يمكن تحليل العائد على الأصول (ROA) إلى هامش الربح لمنتج البنك ومنفعة الأصول وفق المعادلة التالية:

هامش الربح (PM)= صافي الدخل/ إجمالي الإيرادات

بحيث يعكس هامش الربح صافي الدخل المحقق لكل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات، بينما تمثل منفعة الأصول أو معدل دوران الأصول نسبة الإيراد الكلي لكل وحدة نقدية من الأصول، وفق المعادلة التالية:[1]

منفعة الأصول(AU)= إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول

و بناءا على ماسبق ، يمكن حساب العائد على حقوق الملكية ، وفق المعادلة التالية :

معدل العائد على حقوق الملكية = منفعة الأصول× هامش الربح × مضاعف حق الملكية

$$ROE = AU \times PM \times EM$$

فهذه المعادلة تعكس الأداء المالي للبنك بشكل أفضل، فإذا حقق البنك عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض، يمكن تفسير ذلك من خلال التحقق من العائد على الأصول أو الرافعة المالية أو كليهما، فهذه الصيغة تمتاز بدرجة عالية من المرونة بحيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي.[2]

3.نموذج CAMELS:

يعتبر نموذج CAMELS، من أهم أنظمة التصنيف المستخدمة من قبل الهيئات الرقابية لقياس أداء البنوك و تقييم سلامتها، و يعود تاريخ إنشائه إلى سنة1979 عندما استخدمه لأول مرة المجلس الاتحادي

[1]طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية:تحليل العائد و المخاطرة، سلسلة البنوك الجارية "قضايا معاصرة"–الجزء الثالث، الدار الجامعية بالإسكندرية،مصر، 2001، ص:82.

[2]مقيمح صبري،محددات الربحية في البنوك التجارية :دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري، مجلة الحقيقية،العدد 31، ص:390

الأمريكي لفحص المؤسسات المالية ، بحيث تتكون الكلمة CAMELS من الحروف الأولى للمؤشرات المكونة لهذا النموذج و هي ستة،[1]نلخصها في النقاط الموالية :

- **كفاية رأس المال:** يعكس هذا المؤشر الصلابة و القوة المالية للبنك، من خلال قدرته على التصدي للمخاطر التي قد تواجه بنود الميزانية، [2]و يتم حساب نسبة كفاية رأس المال من خلال قسمة رأس المال التنظيمي إلى إجمالي الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها.
- **جودة الأصول:** جودة الأصول تأخذ في الاعتبار أداء موجودات البنك ، و خاصة القروض التي يقدمها،[3]و من أكثر المقاييس المستخدمة لقياس جودة الأصول نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض البنكية،[4]بالتالي يعكس هذا مؤشر مدى تعرض البنك لمخاطر الائتمان، التي تزيد بزيادة الأصول الرديئة .
- **كفاءة الإدارة:** يجب أن تتمتع الممارسات الإدارية بدرجة عالية من النزاهة و الكفاءة المهنية و جودة الخدمة، من خلال الالتزام بالمعايير المحددة، القدرة على مواجهة البيئة المتغيرة و القيادة الإدارية الجيدة للبنك، ويعبر عنها باستخدام النسب التالية : نسبة تكاليف الفائدة إلى إجمالي القروض ، نسبة تكاليف التشغيل إلى إجمالي الأصول ، نسبة تكاليف التشغيل إلى النتيجة الصافية . [5]
- **الربحية:** تحقيق الربحية من أهم أهداف ومحددات أداء البنوك، وذلك أن الأرباح تعتبر المصدر الأساسي لتحقيق العوائد المناسبة لملاك البنك و تقوية رأس ماله، و تعزيز ثقة المودعين لديه، و نجد أن هناك عدة مقاييس للربحية منها: صافي هامش الفائدة.

---

[1]فوزان عبد القادر القيسي، مرجع سابق، ص:466.

[2]نجوى فيلالي، مرجع سابق، ص:58

[3]فاطمة بن شنة، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005-2014،مجلة الباحث، المجلد18، العدد01، 2018، ص:539

[4]نجوى فيلالي، مرجع سابق، ص:58

[5]فاطمة بن شنة، مرجع سابق، ص:539

- **السيولة** : تعبر السيولة البنكية عن مدى قدرة البنك على تسيد التزاماته اتجاه الدائنين في المدى القصير ، و كل زيادة على مستواها تزيد من ثقة المودعين، و نجد أن هناك عدة نسب لقياس للسيولة البنكية أهمها: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول .[1]
- **الحساسية لمخاطر السوق** : تعتبر مخاطر السوق مخاطر الخسائر التي تطال المحفظة السائلة الناتجة عن التحركات في أسعار السوق و التي تتكون من مخاطر أسعار الفائدة ، العملة ، مخاطر أسعار الأسهم و السلع و يتم تقيمها بواسطة طرق إحصائية معقدة أهمها VAR ،[2]حيث تعتبر عملية تحليل الحساسية إلى السوق حديثة نسبيا مقارنة مع باقي المؤشرات، و يعود ظهورها إلى سنة 1997. [3]

بحيث يقوم نظام التصنيف CAMELS بترتيب البنوك حسب كل مؤشر ، عن طريق وضع تقدير يتراوح مابين التقدير رقم 1 و هو الأفضل و التقدير الأدنى رقم 5، بحيث إذا حظي البنك بالتقدير 1 أو 2 دليل على سلامة البنك ، أما 3 دليل على أن البنك يعاني من بعض نقاط الضعف التي يجب أخدها بعين الاعتبار، أما التقديرات 4 و 5 دليل على حودث أزمات داخل البنك .[4]

الفرع الثاني: الأساليب الحديثة لقياس الأداء المالي:

إن محدودية الأساليب التقليدية من حيث التوقيت والاعتماد على البيانات التاريخية السابقة في قياس الربحية على المدى القصير فقط، [5]التي لا تعكس بالضرورة صورة متكاملة عن أداء الشركة بمختلف جوانبه، فتح باب البحث عن سبل بديلة لتدارك النقائص السابقة، و عليه تم استحداث نماذج مبتكرة لقياس الأداء، نذكر منها نموذج القيمة الاقتصادية المضافة وبطاقة الأداء المتوازن.

1 نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

1.1 مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة

---

[1]فوزان عبد القادر القيسي، مرجع سابق، ص:467

[2]فاطمة بن شنة، مرجع سابق، ص540.

[3]نجوى فيلالي، مرجع سابق، ص:58.

[4]طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص:104.

[5] Michela arnaboldi,giovanni azzone,marco giorgino, OP.CIT ,p :46

تم تطوير نموذج قياس الأداء "القيمة الاقتصادية المضافة"(EVA (Economic Value Added من قبل شركة الاستشارات "Stern Stewart &Co"،[1] بحيث يتم قياس الأداء و النجاعة المالية الفعلية لأرباح الشركة مع استبعاد الأعباء و تكلفة رأس المال المستثمر ،[2] "بهدف معرفة ما إذا كانت الشركة تولد معدل عائد اقتصادي أعلى من تكلفة رأس المال المستثمر من أجل زيادة القيمة السوقية لها " ،[3] فالشركة تحقق الربح الاقتصادي فقط عند الحد الذي تتجاوز فيه أرباحها العوائد التي تحققها استثماراتها. [4]

و من هنا يمكن القول أنه عند تحقيق EVA>0 فإن الربحية على رأس المال المستثمر تكون أكبر من تكلفة رأس المال، بالتالي المؤسسة هنا يكون لها القدرة على خلق ثروة للمساهمين، مما يعني تحقيق أداء يفوق توقعات السوق.

كما تعرف بالفرق بين العائد المحقق من خلال الدورة و العائد المنتظر مع الأخذ بعين الاعتبار الخطر المصاحب له، فالعائد المحقق يعكس النتيجة قبل الفوائد و بعد الضريبة، و العائد المنتظر فهي مكافأة أصحاب الأموال ، [5] بحيث يتم حساب هذه القيمة سنويا، وفق المعادلتين المواليتين: [6]

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة– (تكلفة رأس المال×رأس المال المستثمر)

القيمة الاقتصادية المضافة =(معدل العائد على رأس المال المستثمر– معدل تكلفة رأس المال)× (رأس المال المستثمر)

2.1 مزايا استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة:

---

[1]Ralph C.Kimball, Economic Profit and Performance Measurement in Banking, New England Economic Review, Federal Reserve Bank of Boston, 1998, p :37.

[2]دادن عبد الغني، مرجع سابق،ص:43.

[3] European Central Bank, OP.CIT, P:09.

[4] Ralph C.Kimball, OP.CIT , p :36.

[5]عبد الكريم خيري، مدى مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تحديد القيمة السوقية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،مجلد7،عدد01، 2021، ص:308.

[6]عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، مرجع سابق، ص: 25.

هناك العديدة من الجوانب المميزة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة، نحاول تسليط الضوء على البعض منها في النقاط الموالية: [1]

– يعتمد هذا المؤشر بالدرجة الأولى على تكلفة رأس المال، بالتالي نجد أن الربح المتبقي هو العائد الحقيقي لحملة الأسهم؛

– إن استخدام القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر مالي يؤدي إلى تقلص التناقضات الناشئة عن استخدام عدة مؤشرات للربحية؛

– يوفر مؤشرEVA المصداقية من خلال الاعتراف بالعاملين كفئة مشاركة و مسؤولة عن خلق الثروة، و هو ما يلخصه " G B.Stewart" في قوله أن: "الهدف المالي الأول هو تعظيم ثروة المساهمين و فائدة ذلك لا تعود على المساهمين و حسب بل على المؤسسة ككل".[2]

3.1 الانتقادات الموجهة لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة:

بالرغم من المزايا العديدة لنموذج EVA ،إلا أنه واجه العديد من الانتقادات،تم تلخيصها في النقاط التالية:[3]

– تقيس الربحية في الأجل القصير، لذا يجب تدعيمها بمؤشرات أخرى تقيس درجة مرونة العمليات الإنتاجية، مستوى الجودة، كفاءة عمليات التشغيل سرعة الاستجابة لرغبات العملاء و درجة رضا العاملين؛

– الاعتماد على البيانات التاريخية في قياس كفاءة الأداء دون وجود دور بارز في رصد النتائج المستقبلية المتوقعة، بحيث يتم قياس رأس المال على أساس التكلفة التاريخية، الأمر الذي يفسر إحجام الشركات الناشئة عن اكتساب القيمة الاقتصادية المضافة تخوفا من النتائج السلبية، بالنظر لضآلة صافي الربح في بداية نشاط الشركة مقارنة بحجم التدفقات النقدية الخارجية؛

---

[1] مقبل علي احمد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم الشركات الصناعية و التعديلات المقترحة لاحتسابها:دراسة تطبيقية، مجلة دراسات محاسبية و مالية، مجلد5، العدد11، 2010، ص:13.

[2] أسماء أيمن، عبد الغني دادن، اختبار قدرة المؤشرات التقليدية و الحديثة على تفسير القيمة السوقية المضافة دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2002-2017،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 8(01)/2021، ص: 261 .

[3] عبد الكريم خيري مرجع سابق، ص:311.

– من أجل حسابEVA يتطلب الأمر إجراء العديد من التسويات على صافي الدخل المحاسبي من العمليات، الأمر الذي يعمل على تقليل مصداقيتها نظرا لإمكانية خضوع هذه التسويات لتقديرات شخصية، حيث حدد "Stern Stewart "أكثر من 160 تعديلا محتملا ؛

– يتم حساب قيمة EVA استنادا لمعيار البيع على أساس المبيعات مطروحا منها تكلفة الخدمات و السلع المستخدمة في الإنتاج المباع، بالتالي هناك إغفال لقيمة التغير في المخزون سواء بالزيادة أو النقصان في قياس التدفق المضاف لمخزون الثروة في بداية مرحلة القياس؛

2.نموذج بطاقة الأداء المتوازنBSC :

1.2مفهوم بطاقة الأداء المتوازن

تعد بطاقة الأداء المتوازن(Balanced Scored) BSC من أشهر الاتجاهات الحديثة في الإدارة، التي تقوم بترجمة الرؤية المستقبلية والإستراتيجية للمؤسسة إلى مجموعة من المؤشرات المالية و غير المالية، فحسب وصف كل من " Kaplan & Norton "أن بطاقة الأداء المتوازن هي" نموذج يمثل إطارا متعدد الجوانب لوصف و تنفيذ وإدارة إستراتيجية الشركة في كل المستويات الإدارية عن طريق ربط الأولويات و الأهداف و المقاييس بهذه الإستراتيجية " .[1]

فرغم تتعدد المفاهيم المقترحة لبطاقة الأداء المتوازن إلا أن مصدرها الأساسي هو الذي وضعه كل من "Kaplan & Norton " في مقالة تم نشرها سنة 1992 بعنوان "مقاييس بطاقة الأداء المتوازن التي تحرك الأداء"و الذي يؤكد على أن بـطاقة الأداء المتوازن أكثر من مجرد أداة قياس بل عبارة عن نظام إدارة، يعمل على وضع خارطة طريق شاملة تترجم الأهداف الإستراتيجية للشركة إلى مجموعة متماسكة من المقاييس يعمل وفقها الموظفون، وذلك من خلال جعل القياس جزء أساسي من إستراتيجية العمل بغرض تحقيق أداء أفضل، حيث تتميز بطاقة الأداء المتوازن عن المقاييس المالية التقليدية التي تقدم تقريرا عما حدث في فترة سابقة أنها تساعد على تحقيق الرؤية الإستراتيجية مع الإشارة إلى كيف يمكن

[1] حسين ذيب، عبد الغني دادن، مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء الاستراتيجي بمؤسسات صناعة مواد البناء في الجزائر دراسة على عينة من المؤسسات في ولايتي :(ورقلة، باتنة)، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مجلد07،عدد01، 2021، ص:771-772

للمديرين تحسين الأداء في الفترات المستقبلية ،[1]لذا نجد أن الجدوى من استعمال بطاقة الداء المتوازن تتلخص في النقاط التالية: [2]

- التركيز على التنظيم كلل؛
- تعمل على مساعدة تكامل البرامج المختلفة للمنشأة؛
- تحدد المقاييس الإستراتيجية نحو المستويات الأقل مثل وحدة العاملين، كما يمكن للموظفين تحديد المساهمة في تحديد المطالب المتعلقة بتحقيق أداء إجمالي أفضل؛

2.2أبعاد بطاقة الأداء المتوازن BSC

مما سبق يتضح أن بطاقة الأداء المتوازن تضم عدة جوانب لقياس الأداء بالإضافة إلى الجانب المالي، و تقسم إلى أربعة أبعاد :

أولا:البعد المالي:

يعكس البعد المالي متطلبات مالكي الشركات، و يركز على تعظيم الربحية من خلال حزمة من الأهداف المالية و المؤشرات لقياس الأداء المالي، بحيث يعد هذا المنظور المحصلة النهائية لكل مقاييس الأبعاد الثلاثة الأخرى التي تسعى جميعها لتحقيق الأهداف المالية، فمن خلال هذا البعد تحاول الشركة الإجابة على التساؤل الموالي: لكي نتمكن من تحقيق هذا المنظور،كيف يمكن للشركة أن تظهر أمام مساهميها؟، وهو الأمر الذي أوضحه"Kaplan & Norton " من خلال اقتراح استراتيجيين للإجابة على التساؤل: [3]

- برنامج نمو الإيرادات للشركة ؛
- برنامج الإنتاجية من خلال كفاءة استخدام موارد الشركة و خفض التكاليف؛

ثانيا :بعد العملاء:

---

[1]Robert S.kaplan ,David P.Norton, Putting the balanced Scored to work ,Harvard business review, 1993,P:315-316

[2]الداوي الشيخ، مرجع سابق، ص : 224.

[3]حسين ذيب، عبد الغني دادن، مرجع سابق، ص:773.

يشخص منظور العملاء كيف يمكن للشركات أن تتميز عن منافسيها من خلال جذب العملاء والاحتفاظ بهم، حيث أصبحت الشركات تحرص على وضع رغبات و متطلبات الزبائن في قلب إستراتيجيتها، فالأداء المنخفض لبعد العملاء دليل للتراجع المحقق من طرف الشركة حتى و لو بدت الصورة المالية الحالية جيدة، لذا نجد أن التوجهات الاقتصادية الحديثة تنظر للزبون انه سبب وجود المنظمات وأساس بقاءها، و من المؤشرات الخاصة بمنظور العملاء نجد:الحصة السوقية من العملاء، إجمالي السوق المتاحة، إجمالي السوق الممكن الوصول إليها، العلامة التجارية، رضا العملاء بالإضافة إلى العديد من المقاييس الأخرى التي تعكس علاقة الزبون بالشركة .[1]

ثالثا :بعد العمليات الداخلية (التشغيلية) :

يركز هذا المنظور على العمليات الداخلية التي تمكن الشركة من تحقيق القيمة و التميز الذي يتوقعه العملاء منها، بالإضافة إلى تحقيق توقعات المساهمين و إرضائهم من خلال النتائج المالية التي تزيد من ثروتهم، و لتحقيق هذا المزيج يجب توفر العناصر التالية:

- ✓ الابتكار و التجديد؛
- ✓ عمليات التشغيل(الإنتاج، التسويق)؛
- ✓ عمليات خدمة ما بعد البيع؛

حيث نجد أن بطاقة الأداء المتوازن تعمل على تحسين العمليات الداخلية من خلال العمل على ربطه بالبعدين السابقين، وهو الأمر الموضح الشكل الموالي :

[1] الهادي براي، بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بأنشطة التسويق البنكي،مجلة الاقتصاد و التنمية، العدد الثاني، 2014، ص:148.

الشكل 01-02: مقاييس بعد العملاء و ارتباطها بالبعد المالي و بعد العمليات الداخلية

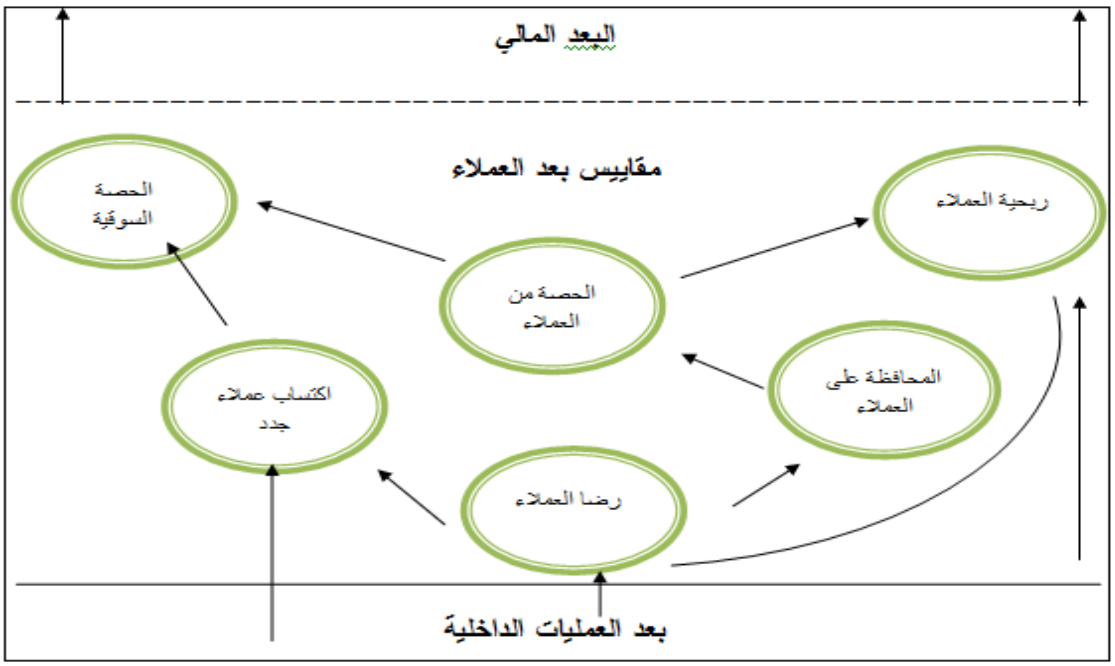

المصدر: الهادي براي، بطاقة الأداء المتوازن و علاقتها بأنشطة التسويق البنكي،مجلة الاقتصاد و التنمية العدد الثاني، 2014، ص:150

رابعا : بعد التعلم الابتكار و النمو :

يعكس هذا المنظور مدى تركيز واهتمام الشركة بتقييم كل من :القدرات الفكرية للموظفين و مستوياتهم و مهاراتهم، نظم المعلومات و الإجراءات الإدارية المطبقة ، ومحاولة تكييف هذه العناصر مع متطلبات البيئة المحيطة المتميزة بالتغير المستمر، بغرض تحقيق الأهداف المسطرة على المدى البعيد.[1]

3.2 مهنجية بناء بطاقة الأداء المتوازن

إن عملية تصميم بطاقة الأداء المتوازن هي عملية مستمرة مبنية على خطوات متسلسلة يجب مراعاتها بغية بناء نظام فعال، و في هذا المجال يختلف الباحثون حول منهجية تصميم البطاقة و مرجعه . بالأساس اختلاف المؤسسات عن بعضها البعض من حيث الهدف، النشاط ، الحجم و الثقافة و غيرها

[1] الهادي براي، مرجع سابق، ص:152.

من العوامل تجعل لكل مؤسسة نموذج بطاقة أداء متوازن محدد مبني وفق خصائصها و متطلباتها، و عليه يقترح الباحثان "Kaplan & Norton " خطوات محددة لبناء هذا النموذج، وفق الشكل الموالي :

الشكل01-03: خطوات محددة لبناء بطاقة الأداء المتوازن

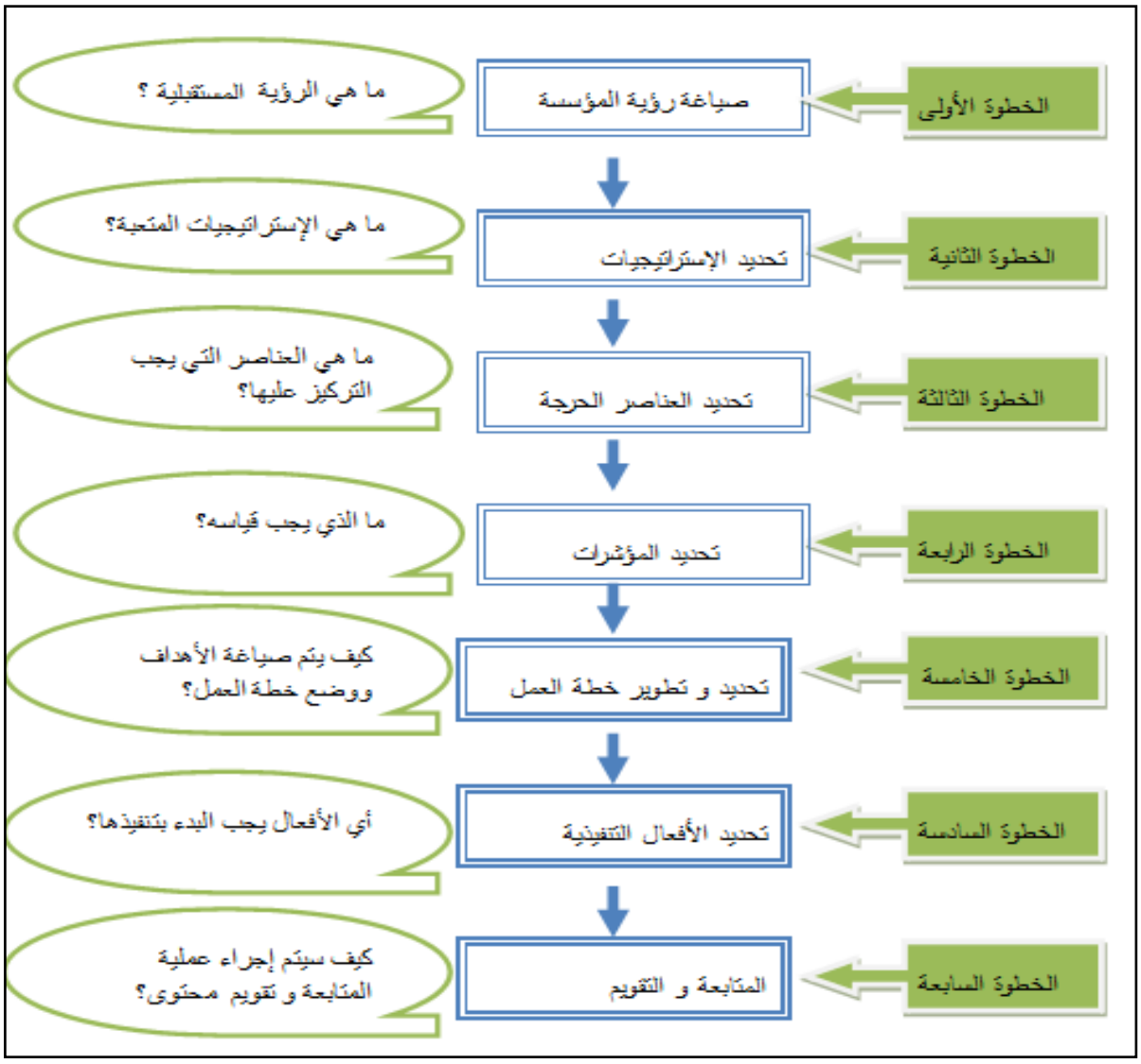

المصدر:مراد كواشي، بطاقة الأداء المتوازن و أهميتها في تقويم أداء المؤسسة،مجلة العلوم الإنسانية،عدد 34، ديسمبر 2010،ص:199

من الشكل السابق يظهر أن هناك تسلسل و ترابط و تدرج منطقي في تصميم بطاقة الأداء المتوازن، بدءا من تحديد الرؤية المستقبلية و رسم المسار الإستراتيجي الشمولي الذي تسير المؤسسة وفقه، ثم إعطاء الأولوية للعوامل التي تساهم بشكل واضح في تحقيق الهدف المنشود و صياغة المؤشرات الكمية

للمنظورات الأربعة السابقة الذكر من خلال رسم الخريطة الإستراتيجية للشركة، يليها بعد ذلك تحديد و تطوير خطة العمل وضبط الجدول الزمني لتنفيذ الخطوات السابقة، و العمل على ترتيب الأفعال التنفيذية بغية تجسيد خطة العمل على أرض الواقع، أخيرا تقييم الأعمال المنجزة بصور منتظمة.

4.2 صعوبات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن:

هناك العديد من العبقات التي تواكب تصميم بطاقة الأداء المتوازن، لذا من الأمور الواجب الحذر منها، حتى لا تصبح البطاقة عبء على أداء الشركة النقاط التالية:[1]

- ✓ يتطلب تصميم البطاقة التزاما فعليا من جميع الأفراد العاملة على مستوى الشركة، خاصة الإدارة العليا؛
- ✓ يجب أن تمتلك الشركة القدرة على إحداث التغيير و التجدد من اجل تحقيق النجاح؛
- ✓ على المؤسسة امتلاك طاقم إداري خبير مكلف بتصميم البطاقة له القدرة على مواجهة الصعوبات و تخطيها؛
- ✓ عدم استخدام مؤشرات صعبة للتحديد الكمي، فأساس تصميم البطاقة البساطة و الوضوح؛
- ✓ وجود تناسق و تناغم بين أهداف و مؤشرات منظورات البطاقة ؛
- ✓ التركيز الجيد على الأهداف المراد تحقيقها لعدم الوقوع في فخ التشتت وصعوبة تحديد أهم المؤشرات الواجب الأخذ بها ؛
- ✓ عدم جعل بطاقة الأداء المتوازن أداة كاملة للمكافآت، حيث تصبح البطاقة مطيةً للتستر على الفشل الواقع؛

[1] سامي هباش، مساهمة في تحسين وظيفة مراقبة التسيير في البنوك الجزائرية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017، ص: 116-115

المبحث الثالث: محددات الأداء المالي في البنوك

إن الأداء المالي للبنك يتحدد من خلال قدرته على تحقيق ربحية مستدامة، باعتبارها خط دفاعي ضد الخسائر غير المتوقعة، فهي تعمل على تعزيز المركز المالي للبنك كما تعمل على خلق ربحية مستقبلية من خلال استثمار الأرباح المحتجزة ، و من هذا المنطلق المنشأة التي تتكبد خسائر مستمرة سوف تستنفد في النهاية قاعدة رأس مالها،الأمر الذي يعرض حاملي الأسهم لخطر خسارة أموالهم،عكس ما كانوا ينتظرونه، حيث أن هدفهم الأول و الأخير هو الحفاظ على ثروتهم و تعزيزها، ومن اجل تحقيق هذا الهدف، يجب على البنك الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المحددات التي يجب التعامل معها ،[1]حيث نجد أن الأدبيات السابقة تقسم محددات الأداء المالي للبنوك التجارية إلى فئتين محددات داخلية وأخرى خارجية.

المطلب الأول:المحددات الداخلية

تتعلق المحددات الداخلية لأداء البنوك بشكل رئيسي بقرارات إدارة البنك و سياسته المتبعة، فالبعض يرى أن العوامل الإدارية تفسر بنسبة كبيرة التغيرات التي تطرأ على ربحية البنك ،[2] و التي بدورها تنقسم إلى متغيرات مالية و غير مالية .

الفرع الأول: متغيرات البيانات المالية

تشمل متغيرات البيانات المالية بنود الميزانية و جدول حساب النتائج ،حيث تظهر بنود الميزانية المركز المالي للبنك و تعكس قراراته في تخصيص الموارد الموجودة تحت تصرفه من قبل المساهمين و المودعين بهدف تعظيم العوائد، في حين يقيس جدول حساب النتائج نجاح العمليات المصرفية في فترة زمنية محددة ، فالنسب المتحصل عليها من هذا الأخير تعرف أيضا باسم نسب العمليات،لأنها تهتم بقياس كفاءة البنك في تحقيق الإيرادات و في نفس الوقت التحكم في التكلفة، و من المحددات التي

[1] European Central Bank, OP.CIT ,P:08

[2] Imad Zeyad Ramadan, Quais Kilani, Thair Kaddumi, Determinants Of Bank Profitability: Evidance From Jordan International Journal Of Academic Research Vol. 3, No. 4, July, 2011, p:180

تحظى بقدر كبير من الاهتمام هي التي تعنى بحجم الأصول ، الخصوم و الناتج و بتكوين كل منها،[1] و هي :

- **كفاية رأس المال و الأداء المالي للبنك:**

يسعى الباحثون في هذا المجال لإيجاد العلاقة المباشرة بين كفاية رأس المال و الأداء المالي، بدراسة تأثيرات اتفاقيات بازل التي توصي البنوك بالحفاظ على حد أدنى من رأس المال بهدف مواجهة أي خسارة يواجهها البنك تجنبه الوقوع في خطر التعسر أو الإفلاس، حيث يعكس معدل كفاية رأس المال القوة المالية للبنك و كل زيادة على مستواه تزيد من القدرة التمويلية للبنك و تعزز ثقة المدعين به ،الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على ربحية البنك ،[2]و من هنا تختلف الرؤى حول النسبة المحددة إذا ما كان لها اثر إيجابي أو سلبي على الأداء المالي، الذي يعبر عنه غالبا بمؤشرات الربحية التقليدية .

فبناءا على الدراسات السابقة نجد أن كل الرائدين في مجال دراسة و شرح العلاقة بين رأس مال البنوك و ربحيتها، يؤكدون أن قوة رأس المال هي المحدد الرئيسي للأرباح، معتبرين أن البنوك صاحبة رأس المال الجيد تواجه تكاليف أقل للتمويل الخارجي،[3]الناتج عن إجراءات الرفع المالي التي تتطلب التضحية بتوزيع الأرباح و ضمها لرأس المال لفترة أطول،[4]بالتالي هي "أكثر ربحية من البنوك ذات رأس المال المنخفض،

---

[1]مفروم برودي، محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر باستخدام تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9،العدد01،2021، ص:307

[2] Ali Bendob ,Profitability of public and private commercial banks in Algeria panal data analysis during 1997-2012,european journal of business and management ,vol.7,no.20,2015,P:120

[3] Kosmidou .k,Tanna.s, pasiouras.F,determinants of profitability of domestic UK banks panel evidence from the period1995-2002, economics finance and accounting applied research working paper series no. PR08-04, Coventry: Coventry University, 2008.

[4]الهام الطباخ، اثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة الزمنية2010-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06(02)، 2019، ص:267.

في حين ترى العديد من الدراسات أن المستويات المرتفعة من رأس المال تعمل على خفض نسب الربحية "،[1] و عليه لا تدعم استمرار النتيجة السابقة مع مرور الوقت.

- **السيولة و الأداء المالي للبنك:**

العمل البنكي يتطلب الموازنة بين متطلبات السيولة و متطلبات الربحية، فزيادة السيولة مفادها أن البنك يضحي بأرباح كان من الممكن تحقيقها،أما انخفاض السيولة يؤدي إلى عجز البنك عن سداد ديونه، و عليه البنك مطالب بالاحتفاظ بجزء من أصوله بأشكال سائلة أو شبه سائلة، بما يتناسب مع احتياجات عملائه و التزاماته ،[2] إذ تحتل السيولة أهمية خاصة في تقييم الملاءة المالية، نظرا لكونها تعكس قدرة البنك على السداد ،[3] و عن أثر السيولة على الأداء المالي، نجد أن الدراسات التجريبية في هذا المجال ترى أن خلق السيولة يؤثر سلبا و بشكل كبير على ربحية البنوك، فنقص السيولة المرتفعة يدل على خلق السيولة التي تزيد من مخاطر التخلف عن السداد و تقلل من أداء البنك، حيث خلق المزيد من السيولة يكلف البنك ربحيته ،[4] فالأصول السائلة تكون مرتبطة بمعدلات عائد اقل، [5]و يتم قياس جودة السيولة البنكية باستخدام النسب التالية :نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول ،[6] كما يتم تستخدم نسبة إجمالي إجمالي القروض المصرفية إلى إجمالي الأصول بشكل أساسي لقياس السيولة المصرفية أو كبديل لمخاطر الائتمان عندما لا تسمح البيانات بحساب مخصصات خسائر القروض.[7]

---

[1]Muhammad Haris , Yong Tan , Ali Malik, Qurat Ul Ain, a Study on the Impact of Capitalization on the Profitability of Banks in Emerging Markets: A Case of Pakistan, journal of risk and financial management ,vol.13,no.217,2020, p:01

[2]محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص: 141.

[3] فوزان عبد القادر القيسي،مرجع سابق، ص:467 .

[4] Inka yusgiantoro, Bank Capital, Liquidity creation, Profitability, and financial stability: Evidence across Countries, Indonesia financial services, December 2019.

[5] Kosmidou .k,Tanna.s, pasiouras.F, OP.CIT , p:10.

[6]فاطمة بن شنة، مرجع سابق، ص:539

[7]Samy Ben Naceur, Magda Kandil,the impact of capital requirements on bank's cost of intermediation and performance: the case of Egypt, journal of economics and business, 61 (2009), p :79.

- **جودة الأصول و الأداء المالي للبنك:**

تقيس جودة الأصول أداء الموجودات و خاصة القروض المقدمة من طرف البنك، إذ تتعلق جودة الأصول بالدرجة الأولى بمدى تنوعها، مدة و حجم القروض، نمو محافظ القروض، جودة الضمانات و غيرها، بالإضافة إلى أنها توضح مستوى مخاطر الأصول فهي تظهر القوة المالية للبنوك ، من خلال تحديد تركيبة الأصول المتعثرة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، نظرا لكونها تعكس مخاطر التخلف عن السداد فالمزيد من القروض المتعثرة يظهر مدى تدهور جودة أصول البنك، [1] وهنا جدير بالذكر أن هناك فرضيات عدة في المجال تشرح العلاقة بين حجم المخاطرة و الربحية ، فارتفاع نسبة القروض مقارنة بالأصول يزيد من تعرض البنك إما لمخاطر التعثر، بالتالي الحصول على هوامش ربح اقل، أو الحصول على هوامش فائدة مرتفعة تؤدي إلى زيادة دخل البنك نظرا لان القروض من أكثر أنواع الأصول خطورة بالتالي النوع الأعلى عائد . أما النسبة الكمية المستخدمة لتحديد جودة الأصول نجد : نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي قروض البنك، [2] كما يتم استخدام نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض في حالة غياب البيانات[3]

الفرع الثاني: متغيرات البيانات غير المالية

تعكس متغيرات البيانات غير المالية مجموعة العوامل التي ليس لها علاقة مباشرة بالقوائم المالية لل بنك، نذكر منها الموقع و عدد الفروع و حجم البنك. حيث يمكن إدراج عدد الفروع و الموقع ضمن المحددات الداخلية طالما يمكن لإدارة البنك التحكم فيها، كما تعتبر محددات خارجية إذا كان قرار إنشاء فروع أو خدمات جديدة مقيد بأنظمة و لوائح معينة ،أما فيما يخص حجم البنك فيعتبر محدد داخلي،[4] إن المقصود المقصود بحجم البنك تصنيفه إلى مؤسسة بنكية صغيرة ، متوسطة أو كبيرة ، بناءا على عدة مقاييس منها:إجمالي الموجودات، إجمالي المبيعات، إجمالي الودائع، إجمالي القيمة المضافة، [5]إذ نجد أن أحد

---

[1] فاطمة بن شنة، مرجع سابق، ص:539

[2] Samy Ben Naceur, Mohamed Omran,The effect of bank regulations competition, and financial reforms on bank's performance ,emerging markets review, 12(2011),P:10

[3] فاطمة بن شنة، مرجع سابق، ص: 539 .

[4] مفروم برودي، مرجع سابق، ص:311.

[5] عبد الباقي بضياف و آخرون، مرجع سابق، ص:552

أهم الأسئلة التي تقوم عليها السياسة المصرفية للبنوك هو ماهو الحجم الذي يعزز من ربحيتها ؟، فبشكل عام ثبت أن تأثير الحجم المتزايد له اثر إيجابي على ربحية البنك، و ذلك بالنسبة للبنوك الكبيرة للغاية، كما يمكن أن يشكل الحجم عائقا أمام أدائها بسبب البيروقراطية.[1]

و السبب الوجيه الذي يدفع الباحثون بالاعتقاد أن هناك تأثير مباشر للحجم على ربحية البنك، أنه من خلال أسعار الفائدة المنخفضة المفروضة على المقترضين البنوك الكبيرة تحقق أرباحا أقل . و مع ذلك فان البنوك الكبرى إذا كانت تسيطر على حصة كبيرة من السوق في ظل بيئة غير تنافسية قد تقوم بفرض معدل إقراض مرتفع مقابل معدل إيداع منخفض. [2]

كما نجد أن الحجم الكبير للبنك يؤدي إلى وفورات الحجم بتكاليف منخفضة، أواقتصاديات النطاق التي تؤدي إلى تنويع القروض و المنتجات بالتالي الولوج إلى أسواق لا يمكن للبنوك الصغيرة الدخول إليها.[3]

المطلب الثاني:المحددات الخارجية

المحددات الخارجية هي عبارة عن متغيرات لا تتعلق بإدارة البنك و لكنها تعكس البيئة الاقتصادية و القانونية التي تؤثر على أداء المؤسسات المالية.[4]

الفرع الأول:التركيز و الأداء المالي للبنك:

التركيز المصرفي من أهم المحددات التي لها علاقة مباشرة مع الصناعة المصرفية المحلية التي تميز كل بلد، و يتم حساب مدى التركيز البنكي بقياس حجم أصول البنك في اكبر ثلاثة بنوك إلى إجمالي الأصول، فكلما ارتفعت نسبة التركز، زادت قوة الاحتكار في النظام المصرفي، مما يمكن البنك من زيادة تكلفة الوساطة وتحقيق المزيد من الأرباح، [5]إلا أن الأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع تحتوي على موقفين مختلفين بشأن تركيز البنك و أدائه، حيث تدعي فرضية الأداء الهيكلي، أن القطاع المصرفي

---

[1] Athanasoglou Panayiotis and Others , OP.CIT , P: 15

[2] Imad Zeyad Ramadan and Others , OP.CIT , p:182

[3] Kosmidou .k and Others ,OP.CIT, p:11

[4]AthanasoglouPanayiotis and Others ,OP.CIT, P: 06

[5]Samy Ben Naceur, Magda Kandil, OP.CIT ,p :80

الأكثر تركيزا سوف يتصرف وفق احتكار القلة، بينما تجادل فرضية الهيكل الفعال بأن التركيز المصرفي يؤدي إلى كفاءة أفضل حيث تقوم البنوك الأكثر كفاءة بشراء البنوك الأقل كفاءة. [1]

الفرع الثاني:التضخم و الناتج المحلي الإجمالي و الأداء المالي

بشكل عام يكون لمعدلات التضخم أثر إيجابي على ربحية البنوك ، ذلك أن البنك يدمج علاوة معدل التضخم في سعر الفائدة المطلوب ، بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم على المدى الطويل، في حين يكون له الأثر السلبي على أداء البنوك و ربحيتها في حالة عدم القدرة على التنبؤ بمستويات التضخم ،الأمر الذي يفقد البنوك فرصة الاستفادة من البيئة الاقتصادية المحيطة .[2]

أما عن أثر الناتج المحلي الإجمالي على عوائد البنوك، في حالة نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي وشهدت الظروف الاقتصادية تحسنا ملحوظا، بالإضافة إلى زيادة قدرة المقترضين على السداد، فإن الطلب على الائتمان سوف يشهد تحسنا يولد عوائد معتبرة للبنوك، و على العكس تماما في حالة انخفاض الناتج الإجمالي المحلي، فإن الطلب على الائتمان سوف يشهد عزوفا، نتيجة الركود الاقتصادي وهو الأمر الذي ينعكس بالسلب على عوائد المصارف .[3]

[1] Samy Ben Naceur, Mohamed Omran, OP.CIT,P:10

[2] Ali Bendob, OP.CIT ,P:120

[3] مفروم برودي، مرجع سابق، ص:311

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بكافة الجوانب المحيطة بموضوع الدراسة من اجل معرفة أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي، تبين أن هذا الأخير هو دالة لعدة متغيرات و محددات داخلية و خارجية تؤثر عليه بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي ينعكس على ربحية البنك بالسلب أو بالإيجاب، فالبنوك التي تستطيع مواكبة هذه المتغيرات و التأقلم معها تحقق أداء مالي جيد و العكس صحيح.

فموضوع دراستنا كفاية رأس المال أهم هذه المحددات ، التي يكون لها أثر مباشر و بنسبة كبيرة على ربحية البنك و أدائه ، إذ تعمل هذه النسبة على تقوية رأس مال البنك و حافز لمراقبة علاقته بالمقترضين، كما تقلل من احتمالية التخلف عن السداد، من خلال استيعابها لكافة المخاطر التي يتعرض لها البنك وتعزز من مركزه المالي، فالبنوك ذات رأس المال الجيد هي أكثر ربحية من البنوك ذات رأس المال المنخفض، باعتبار أن الرسملة تخفض من فرص التعسر المالي الذي يكون في غالب الأحيان نتيجته الإفلاس، كما تخفض من متطلبات التمويل الخارجي الذي قد يكلف البنك ربحيته .

حيث تجد البنوك نفسها مجبرة على التزام بمعايير السلامة المصرفية، التي قد تكون صارمة بغية تحصين نفسها ضد الصدمات و الأزمات المستقبلية، و تحقيق أفضل عائد، و من هنا تتجه الرؤى حول قياس الأداء المالي لتقييم العائد المحقق ، بحيث يتطلب الأمر مجموعة معينة من القواعد نظرا لعدم وجود مقياس موحد للأداء من شأنه أن يوفر لنا إجابات مباشرة، إلا أن الهدف الرئيسي لقياس الأداء المالي يبقى نفسه مهما تعددت المؤشرات و المقاييس، فكلها تجتمع حول فكرة مدى نجاح البنك في تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقا، بأقل تكلفة.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

مقدمة الفصل:

الدراسات السابقة تعتبر اللبنة الأساسية التي يقوم عليها البحث العلمي، فمن خلالها يستطيع الباحث رسم معالم دراسته عن طريق تحديد أهم الأسس التي تبنى عليه ا الأبحاث من متغيرات،عينة الدراسة و أهم التقنيات المستخدمة لمعالجة البيانات المتوفرة لديه، و مقارنة ما تم التوصل إليه مسبقا من نتائج، مع ما يريد الباحث التوصل إليه بغرض تحقيق القيمة المضافة ، و تجنب الوقوع في الأخطاء التي وقع فيها غيره.

و عليه سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على دراسات سابقة تناولت موضوع دراستنا حول أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي البنكي و عرضها بإيجاز، بحيث تم تقسيم الشق الثاني من بحثنا إلى ثلاثة مباحث، الأول يضم الدراسات التي كان مفادها وجود اثر سلبي لكفاية رأس المال على الأداء المالي، أما المبحث الثاني فهو مخصص للدراسات التي كان مفادها وجود تأثير إيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي ، و بدورهما قُسما إلى مطلبين أحدهما خصص لل دراسات السابقة المحلية في حين المطلب الثاني تناول دراسات سابقة دولية، بينما المبحث الثالث مخصص لمعرفة موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة، حيث سنحاول من خلال المطلب الأول تحليل الدراسات السابقة، بينما المطلب الثاني يتناول مميزات دراستنا الحالية، من أجل بناء دراستنا التطبيقية.

المبحث الأول:الدراسات التي كان مفادها وجود تأثير سلبي لكفاية رأس المال على الأداء المالي

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الدراسات التي تناولت أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي البنكي و عرضها بإيجاز، مع تسليط الضوء على الدراسات التي خلصت بوجود أثر سلبي لكفاية رأس المال على الأداء المالي فقط .

المطلب الأول: دراسات سابقة محلية

تطرقنا في هذا المطلب إلى دراسات سابقة وطنية مفادها وجود تأثير سلبي لكفاية رأس المال على الأداء المالي ، مع تسليط الضوء بصفة خاصة على النتائج المتوصل إليها ، و ذلك بهدف أخذ نظرة شاملة عن آخر المستجدات الطارئة على مستوى الساحة البنكية الجزائرية.

1.دراسة: (Ali BENDOB، 2015):[1]

الورقة البحثية تهدف إلى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، عن طريق دراسة العلاقة بين ربحية البنك و العوامل الداخلية و الخارجية المحيطة ، بحيث تكون مجتمع و عينة الدراسة من 10 بنوك جزائرية عمومية وأخرى خاصة خلال فترة دراسة ممتدة من 1997-2012، و بهدف الوصول للإجابة على السؤال المطروح حول إشكالية أداء البنوك التجارية الجزائرية، تم استخدام المؤشرات المالية لنهج CAMEL كمحددات للربحية، من خلال دراسة أثر المتغيرات المستقلة و التي قسمت إلى عوامل خاصة بالبيئة الداخلية للبنك: كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة ،السيولة ، أما العوامل خارجية فهي مؤشرات الاقتصاد الكلي مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم، في حين المتغير التابع الربحية تم قياسه في هذه الدراسة بثلاثة نسب مالية تتعلق بالبيئة الداخلية للبنك و هي : متوسط العائد على حقوق الملكية ، متوسط العائد على الأصول وهامش صافي الدخل ، تم الحصول على بيانات الدراسة من قاعدة بيانات BankScope، و هي عبارة عن الميزانيات العمومية و بيانات الدخل و النسب المالية للبنوك محل الدراسة ،أما متغيرات الاقتصاد الكلي فتم الحصول عليها من الإحصاءات المالية

[1]Ali Bendob , Profitability of public and private commercial banks in Algeria panel data analysis during 1997-2012,european journal of business and management,vol.7,no.20,2015.

لصندوق النقد الدولي، تمت الدراسة باستخدام نموذج البيانات الزمنية المقطعية ،حيث تم التوصل إلى أن : كفاءة الإدارة و السيولة تأثر إيجابا على الربحية، في حين يرتبط مؤشر كفاية رأس المال ارتباطا سلبيا بهذه الأخيرة، بينما ليس هناك تأثير كبير ل.:جودة الأصول ،الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم على الربحية خلال فترة الدراسة .

2.دراسة: (عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد،2018):[1]

تهدف الدراسة إلى معرفة ما مدى تأثير العوامل و الظروف المحيطة بالبنوك التجارية الجزائرية على أدائها المالي، بحيث تكوْن مجتمع و عينة الدراسة من 4 بنوك تجارية جزائرية خلال فترة دراسة ممتدة من 2009-2016، أين تم بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغير التابع الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية ، و المتغيرات المستقلة (كفاية رأس المال، السيولة النقدية، سعر الصرف) باستخدام نماذج البانل، حيث تم التوصل إلى وجود تأثير سلبي(علاقة عكسية) بين كفاية رأس المال و الأداء المالي، فزيادة رأس المال بوحدة واحدة يصاحبها تغير في معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 1.65 في الاتجاه المعاكس و هو الأمر الناتج عن زيادة الرفع المالي على مستوى البنوك محل الدراسة ، كذلك تم التوصل إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية و الأداء المالي، و وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و الأداء المالي،إذ خلصت الدراسة أن المتغيرات المستقلة تفسر % 50من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي(العائد على حقوق الملكية).

3.دراسة: (فاطمة بن شنة، 2018):[2]

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر عوامل نموذج CAMELSعلى ربحية البنوك التجارية الجزائرية، حيث تكون مجتمع و عينة الدراسة من12بنكا منها العمومي والخاص خلال فترة دراسة ممتدة من 2005الى2014، أين تم الحصول على بيانات الدراسة من قاعدة بياناتBank Scope وDATA STREAM، و بهدف

[1] عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية 2009-2016، مجلة الباحث،المجلد18، العدد01، 2018 .

[2] فاطمة بن شنة، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذجCAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005-2014، مجلة الباحث، مجلد18،العدد01، 2018.

التوصل لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة وفق نموذج CAMELS التي شملت: نسبة كفاية رأس المال، نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض، تكاليف الفائدة إلى إجمالي القروض، تكاليف الفائدة إلى إجمالي الودائع ،إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول على المتغير التابع الربحية المقاس بمعدل العائد على الأموال الخاصة و معدل العائد على الأصول ، تم اعتماد البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data) ،حيث توصلت الدراسة إلى أن نسبة كفاية رأس المال، نسبة جودة الأصول و نسبة جودة الإدارة تساهم في تفسير التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على الأموال الخاصة بنسبة 58.53%، و على العائد على الأصول بنسبة 79.40%، و عليه تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كل من : نسبة كفاية رأس المال و الربحية و تم تفسير ذلك انه راجع لإجراءات الرفع المالي التي تقوم بها البنوك العمومية الجزائرية ، بينما العلاقة العكسية بين كل من نسبة جودة الأصول و الربحية يرجع سببها إلى ارتفاع حجم القروض المتعثرة ، كما تم الإشارة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة جودة الإدارة و الربحية، في حين تم التوصل لعدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة جودة الأرباح ،جودة السيولة و نسبة حساسية السوق و الربحية.

المطلب الثاني: دراسات سابقة دولية

حاولنا من خلال المطلب الذي يتناول الدراسات السابقة الأجنبية التي مفادها وجود تأثير سلبي لكفاية رأس المال على الأداء المالي ، تسليط الضوء بصفة خاصة على النتائج المتوصل إليها ، و بهدف أخذ نظرة شاملة عن آخر المستجدات الطارئة على مستوى الساحة البنكية الدولية .

1.دراسة: (Ahmed Aref Almazari، 2013):[1]

الورقة البحثية تسعى لدراسة العلاقة بين كفاية رأس المال و الربحية ، أين تم جمع البيانات الخاصة بمجتمع و عينة الدراسة ل9 بنوك تجارية سعودية من أصل 11بنكا مدرجا في البوصة السعودية خلال فترة دراسة ممتدة 2007-2011 ، و ذلك بغرض استخدامها لحساب النسب المالية الرئيسية للبنوك محل

[1] AHMED Aref ALMAZARI،Capital adequacy, COST Income and the Performance of Saudi Banks 2007-2011, international journal of academic reasearch in accounting finance and management sciences vol. 3, no.4, October 2013.

الدراسة بغية تقييم أدائها المالي، الدراسة تبنت النهج الوصفي التحليلي باعتمادها على التحليل المالي والأدوات الإحصائية لفحص و مقارنة تأثير المتغيرات المستقلة الرئيسية التي تؤثر على ربحية البنوك وهي : إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة التكلفة إلى الدخل ، حجم البنك ، بالإضافة إلى نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول، إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول، نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، إجمالي رأس المال إلى نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر ، نسبة الأصول إلى المطلوبات، نسبة الدين إلى حقوق الملكية، أما المتغير التابع فقد شمل كل من : العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول لتحديد الربحية و تقييم أداء البنك، بحيث تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) في اختبار الفروض و قياس الفروق و التشابهات بين بنوك العينة ، كما تم استخدام معامل الارتباط بيرسون للتحقق من الارتباط بين المتغيرات المدروسة بمستوى ثقة 5% وفقا لبرنامج الحزمة الإحصائية SPSS، توصلت الورقة البحثية أن نسبة كفاية رأس المال تؤثر بشكل سلبي على الربحية ، مما يعني أن البنوك ذات رأس المال الجيد تشهد تراجع في العوائد ،عكس الواقع المصرفي لأن الدراسات المتقدمة تشيد بأن جوهر كفاية رأس المال هو تعزيز الربحية، و ترجع الدراسة ذلك إلى ضعف الأداء التشغيلي للأصول مما أدى انخفاض معدل استغلال الموارد، لينعكس سلبا على درجة كفاية رأس المال، حيث أن نسبة العائد على الأصول مرتبطة بشكل إيجابي بـ: نسبة العائد على حقوق الملكية ، نسبة الأصول إلى المطلوبات، نسبة الدين على حقوق الملكية، حجم البنك،في حين وجود ارتباط سلبي بين نسبة العائد على الأصول ،إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة.

2.دراسة:(Dimitris Gavalas and Theodore Syriopoulos, 2014): [1]

الغرض من هذه الورقة هو تقدير ما إذا كانت متطلبات رأس المال المرتفعة ، ستؤدي إلى معدلات إقراض أعلى ونمو ائتماني أبطأ و إلى أي مدى، حيث تكون مجتمع و عينة الدراسة من البنوك التجارية للدول

[1] Dimitris Gavalas and Theodore Syriopoulos, Basel III and its Effects on Banking Performance: Investigating Lending Rates and Loan Quantity, Journal of finance and bank management, vol.2,No.3 & 4,December 2014

الأوروبية المتقدمة ، خلال فترة دراسة ممتدة من سنة2003 إلى 2010 : أين تم فحص مجموعتين مختلفتين من البنوك (بنوك دول شهدت الأزمة المصرفية خلال الفترة 2007 و 2010 ، وبنوك دول لم تشهد أزمة مصرفية خلال نفس الفترة)، الدراسة تمت على مرحلتين باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM):

المرحلة الأولى من الانحدار يعتبر المتغير التابع :حيازات رأس المال الأنسب و يتم تحديده نسبة إلى تغييرات في رأس المال، مصاريف الفائدة (مدفوعات الفوائد) والمصاريف غير المتعلقة بالفائدة، بناءا على فرضية أن هناك علاقة سلبية بين رأس مال البنك وكل من هذه العوامل ،أما المرحلة الثانية : المتغير التابع معدل الإقراض ويتم تحديده من حيث حيازات رأس مال البنك الأنسب التي تم التنبؤ بها في انحدار المرحلة الأولى وكذلك مصاريف الفوائد وغير المتعلقة بالفوائد ومستوى النشاط الاقتصادي، بناءا على فرضية أن الزيادة في التكلفة الحدية المستقبلية للقروض تؤدي إلى قيام البنك بإصدار قروض أقل بحيث تتلاشى الحاجة إلى حقوق الملكية ، توصلت الدراسة أن متوسط زيادة قدره 0.05٪ في معدل الإقراض يفرض زيادة نسبتها 1٪ في حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، بالنسبة للبنوك في البلدان التي شهدت الأزمة المصرفية ، وبمتوسط زيادة بنسبة 0.02٪في بنوك البلدان التي لم تشهد الأزمة المصرفية، بالتالي افتراض زيادة 1.3٪ في نسبة حقوق الملكية إلى الأصول لتلبية متطلبات بازل 3 ، حسب التقديرات الخاصة بكل بلد على حدا تعني انخفاضا في حجم القروض الممنوحة، بمتوسط 4.97٪ على المدى الطويل لمصارف الدول التي شهدت أزمة، وبنسبة 18.67٪ لبنوك البلدان التي لم تعاني من أزمة، الاختلاف الكبير للنتائج يعكس مرونة الطلب على القروض فيما يتعلق بمعدل فائدة القروض وصافي تكلفة البنك لزيادة حقوق الملكية.

3.دراسة: (رافد كاظم ونصيف العبيدي،2018): [1]

الدراسة عبارة عن مقارنة بين الأداء البنكي لعينة من البنوك متمثلة في: المصرف الوطني الإسلامي و مصرف التجارة العراقي للفترة الممتدة بين 2011-2015،حيث تهدف ورقة البحث للإجابة على التساؤل

[1]رافد كاظم نصيف العبيدي، اتفاقية بازل 2أثرها على الأداء المصرفي دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي و التجارة العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 3، 2018.

التالي:هل التغير في نسب كفاية رأس المال بالارتفاع و الانخفاض ينعكس بالأثر على الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة؟، أين تم استخدام النسب المالية لتقييم الأداء المالي البنكي ثم التحليل الإحصائي بناء على البيانات التي تم جمعها من القوائم المالية لدراسة البنكين، متغيرات الدراسة شملت المتغير المستقل: كفاية رأس المال و المتغير التابع الأداء المالي مقاس بمؤشرات الربحية :العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية، العائد على الودائع، و مؤشرات السيولة: الرصيد النقدي، الاحتياطي القانوني، التوظيف. ومن أجل اختبار الفروض تم استخدام نموذج معامل التحديد R^2لمعرفة الأثر واختباري (F-P-value)لتبيان المعنوية، نجد أن الدراسة توصلت أن هناك تأثير لنسبة كفاية رأس المال على الربحية والسيولة في كلا البنكين، بالتالي يمكن لكفاية رأس المال أن تؤثر على ربحية البنك من خلال مستوى الأموال المخصصة للإيفاء بمتطلبات الاتفاقية الثانية، إذ أن ارتفاع النسبة اكبر من المستوى المفروض من قبل البنك المركزي العراقي يخلق أرصدة نقدية غير عاملة الأمر الذي ينعكس على ربحية البنك، كما تؤثر نسبة كفاية رأس المال على السيولة ا لبنكية ، حيث أن ارتفاع حجم رأس المال ينتج عنه سيولة مكدسة و غير عاملة .

4. دراسة: (إلهام الطباخ، 2019):[1]

سعت الدراسة إلى معرفة أثر كفاية رأس المال على ربحية البنك، و بالأخص معدل العائد على حقوق الملكية على مستوى البنوك الإسلامية ، بحيث تكون مجتمع وعينة الدراسة من خمس بنوك ماليزية خلال فترة دراسة ممتدة من 2010-2016، أين تم الحصول على البيانات المالية بناءا على التقارير السنوية المنشورة على مستوى المواقع الإلكترونية لبنوك العينة المدروسة ، اعتمدت الدراسة ثلاثة مؤشرات مستقلة لقياس كفاية رأس المال وهي : حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع،حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة كفاية رأس المال،أما لقياس الربحية تم اعتماد معدل العائد على حقوق الملكية، استخدمت الدراسة Panel Data نماذج البانل، بحيث تم التوصل للنتائج التالية : وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على حقوق الملكية و نسب كفاية رأس المال المقاسة بكل من: حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول و

[1] إلهام الطباخ، أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة الزمنية 2010-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد02، 2019.

نسبة كفاية رأس المال ، بحيث تؤثر هذه النسب المستقلة بشكل سلبي بنسبة 30.6% على مؤشر الربحية.

5.دراسة:(Inka Yusgiantoro ،2019):[1]

الدراسة هي عبارة عن فحص شامل عبر الدول للعلاقات المتبادلة بين رأس المال التنظيمي وخلق السيولة وربحية البنوك والاستقرار المالي، فالورقة تركز على ما إذا كان تعزيز رأس مال البنك والسيولة قد يؤدي إلى أداء أعلى مفيد للاستقرار المالي مع مراعاة تأثير العوامل المتعقلة بالبنك و الدولة ، من خلال إبراز ما إذا كان الارتباط بين الأداء والاستقرار في العمل ال بنكي يتأثر بدرجة رأس مال البنك والسيولة ، شمل مجتمع الدراسة 84 دولة تم أخذ عينة منها متكونة من 558 بنكا تجاريا خلال الفترة الزمنية 2011-2017، حيث كانت متغيرات الدراسة: رأس المال التنظيمي ، السيولة ، الربحية ، الاستقرار المالي ، بالإضافة لمتغيرات خاصة بال بنك وأخرى متعلقة بالدولة، تم فرز البيانات حسب حجم البنك والنظام المالي وتصنيف البلد ، و باستخدام نموذج GMM، توصلت الورقة البحثية لمجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين رأس المال التنظيمي وخلق السيولة،وفي الوقت نفسه، فإن الارتباط السلبي الناتج بين خلق السيولة وربحية البنوك يؤكد فرضية تكلفة الإفلاس.

تُظهر النتائج أيضا أن تكوين السيولة يؤدي إلى تأثير سلبي على الاستقرار المالي بالإضافة إلى وجود ارتباط إيجابي بين رأس المال وربحية البنوك خصوصا بالنسبة للبنوك ذات رأس المال المنخفض، إلا أنه عند مستوى عال معين من رأس المال ستنخفض الربحية ، فللنتائج أظهرت مفاضلة بين زيادة رأس المال التنظيمي وخلق السيولة، حيث ارتفاع مستوى رأس المال وفق توصيات الاتفاقية الثالثة قد يقلل من خلق السيولة ، مما قد يؤدي فيما بعد إلى تباطؤ اقتصادي من خلال انخفاض التمويل المتوفر ، وعلى العكس إذا احتفظ البنك بسيولة مرتفعة فإن رأس المال التنظيمي سينخفض ويؤدي بال بنك إلى الإفلاس بسبب عدم قدرته على تحقيق متطلبات كفاية رأس المال وفق التوصيات الصادرة.

[1]Inka yusgiantoro, Bank Capital, Liquidity creation, Profitability, and financial stability: Evidence Across Countries, Indonesia financial services ,December 2019

6.الدراسة لـ: (غلامي حكيمة، بن باير حبيب ،2021):[1]

هدفت هذه الورقة البحثية لدراسة أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال على أداء البنوك التجارية الأردنية، بحيث تكون مجتمع وعينة الدراسة من مجموعة البنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي و البالغ عددها 13بنكا، خلال فترة دراسة ممتدة من 2002الى 2011، والتي قسمت إلى مرحلتين:

الفترة الأولى ممتدة من 2002-2006 قبل تطبيق الاتفاقية الثانية ، و الفترة الثانية ممتدة من 2007-2011 بعد تطبيق الاتفاقية الثانية، تم الحصول على بيانات الدراسة من التقارير المالية السنوية للبنوك، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، و الموقع الإلكتروني لسوق عمان ، كما تم الاعتماد على قواعد البيانات العالمية، و من أجل تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة نسبة كفاية رأس المال و المتغير التابع الأداء المالي مقاسا بـ: العائد على الأصول ،العائد على حقوق الملكية و هامش صافي الفائدة، طبقت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، كما تم استخدام برنامج SPSS في عملية التحليل و اختبار الفرضيات ،أين تم التوصل إلى أن التعليمات الجديدة للاتفاقية الثانية و الخاصة بكفاية رأس المال لم يكن لها تأثير أو علاقة ارتباط مع تطور الأداء مقاسا بالعائد على الأصول وهامش صافي الربح، في حين تم التوصل لوجود علاقة سالبة بين نسبة كفاية رأس المال و الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية ، نتيجة انخفاض متطلبات كفاية رأس المال لدى البنوك بعد تطبيق الاتفاقية الثانية،فالبنوك التي لديها رأس مال ضخم تواجه تكاليف أكبر الأمر الذي ينتج عنه انخفاض في العائد .

المبحث الثاني:الدراسات التي كان مفادها وجود اثر إيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي

[1] غلامي حكيمة، بن باير حبيب، أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية، مجلة التنظيم و العمل، مجلد 10، العدد01، 2021.

سنحاول من خلال هذا المبحث الإلمام بالدراسات التي تناولت موضوع بحثنا حول أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي البنكي و عرضها بإيجاز، مع تسليط الضوء على الدراسات التي خلصت بوجود أثر إيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي فقط .

المطلب الأول: دراسات سابقة محلية

تطرقنا في هذا المطلب إلى دراسات سابقة وطنية مفادها وجود تأثير إيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي، مع تسليط الضوء بصفة خاصة على النتائج المتوصل إليها ، و أخد نظرة شاملة عن آخر المستجدات الطارئة على مستوى الساحة البنكية الجزائرية.

1. دراسة:(تهتان موارد، شروقي زين الدين ، 2014):[1]

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر العوامل الداخلية الخاصة بالبنك على ربحيته،أين تكون مجتمع و عينة الدراسة من خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر منها :بنكين عموميين و ثلاثة بنوك خاصة ، خلال الفترة 2005-2011، تم الحصول على بيانات الدراسة من القوائم المالية المستخرجة من المواقع الالكترونية الرسمية لبنوك العينة، شملت الدراسة العوامل الداخلية التي تعتبر متغيرات مستقلة النسب التالية :نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة السيولة، نسبة المديونية، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حجم البنك، نسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول ، أما لقياس المتغير التابع الربحية تم اعتماد معدل العائد على الأصول، و لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نماذج البانل، خلصت الدراسة بجملة من النتائج أهمها أن البنوك الخاصة حققت معدل عائد على الأصول أعلى من نظيرتها العمومية و هو ما يعكس خبرة و كفاءة هذه البنوك على التحكم في نشاطها مقابل عدم تعرضها لمخاطر كثيرة ،كما توصلت الدراسة لعدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين معدل العائد على الأصول و كل من :نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حجم البنك .في حين كان لنسبة القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة السيولة، نسبة المديونية علاقة ارتباط معنوية إحصائيا مع ربحية البنوك، كما

[1] تهتان موارد، شروقي زين الدين، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية :دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011،المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية،العدد01،أفريل2014.

تم التوصل لوجود ارتباط عكسي بين نسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول و معدل العائد على الأصول .

المطلب الثاني:دراسات سابقة دولية

حاولنا من خلال المطلب الذي يتناول الدراسات السابقة الأجنبية التي مفادها وجود تأثير إيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي، تسليط الضوء بصفة خاصة على النتائج المتوصل إليها ، و أخد نظرة شاملة عن آخر المستجدات الطارئة على مستوى الساحة البنكية الدولية .

1. دراسة:

(Athanasoglou Panayiotis, Brissimis Sophocles, Delis Matthaios,2005)

:[1]

تهدف الدراسة إلى فحص تأثيرات المحددات الداخلية الخاصة بالبنك و الخارجية المتعلقة بالاقتصاد الكلي و الصناعة المصرفية على ربحية البنك، حيث تم جمع البيانات الخاصة بعينة من البنوك التجارية اليونانية من القطاع المصرفي اليوناني خلال الفترة 1985-2001، و لإتمام مجريات البحث تم اعتماد نموذج GMM، حيث شمل المتغير التابع الربحية : العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية، أما المتغيرات المستقلة الممثلة بالمحددات الداخلية للبنك شملت :رأس المال مقاسا بنسبة حقوق الملكية إلى الأصول، خطر القرض مقاسا باستخدام نسبة مخصصات القروض إلى نسبة القروض ،أما نمو الإنتاجية تم قياسها بنسبة إجمالي الإيرادات الحقيقية إلى عدد الموظفين، إدارة المصروفات من خلال الاعتماد على تكاليف التشغيل كعنصر مرتبط بإدارة البنك إلى إجمالي الأصول، حجم البنك ، أما محددات الربحية الخاصة بالصناعة المصرفية نجد: الملكية بحيث يعكس هذا المتغير إذا ما كان البنك خاص أو عمومي من خلال دراسة حصته السوقية ،التركيز المصرفي بحيث تتميز الصناعة المصرفية اليونانية بأنها احتكار قلة، أما فيما يخص المحددات الخارجية للربحية تم الأخذ بعين الاعتبار نسبة التضخم و الدورات الاقتصادية ، توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج: أن رأس المال ، نمو الإنتاجية تساهم بنسبة كبيرة

[1] Athanasoglou Panayiotis, Brissimis Sophocles and Delis Matthaios, Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability ,working paper, bank of Greece,no.25,2005

في شرح التغيرات الطارئة على ربحية البنوك و بشكل إيجابي، في حين تعمل مخاطر الائتمان و نفقات التشغيل على التقليل من فرص الربح ، الأمر الذي ينعكس بالسلب على أداء البنك، كما أن التأثير المقدر لحجم البنك ،الملكية و تركيز الصناعة المصرفية كلها متغيرات لم يكن لها اثر على ربحية البنك أما بالنسبة للمحددات الخارجية فكان لها اثر واضح على أداء القطاع المصرفي.

2.دراسة:(Kosmidou ,k.,Tanna,s.and Pasiouras,F,2008) :[1]

هدفت الورقة البحثية لدراسة محددات الربحية لعينة مكونة من 32بنكا تجاريا مملوكا من طرف المملكة المتحدة خلال فترة دراسة ممتدة من 1995-2002. يعتمد البحث على دراسة أثر عوامل البيئة الداخلية للبنك المحددة للأداء مقاسة بـ: نسبة التكلفة إلى الدخل، نسبة الأصول السائلة إلى العملاء و التمويل قصير الأجل، نسبة احتياطات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ،حجم البنك ، في حين تقاس محددات البيئة الخارجية بمؤشران للاقتصاد الكلي هما معدل التضخم ، والناتج الإجمالي المحلي أما التركيز في الصناعة المصرفية و رسملة سوق الأوراق المالية يقيسان هيكل السوق المالي، في حين كان المتغير التابع الربحية مقاس بمتوسط العائد على الأصول و هامش صافي الفائدة ، تم الحصول على البيانات المالية للبنوك من Bankscope، بينما تم الحصول على مؤشرات الاقتصاد الكلي وسوق الأوراق المالية من قاعدة بيانات International Euromonitor Databas،استخدمت الدراسة نم اذج البانل ، حيث تم التوصل إلى أن قوة رأس المال هي المحدد الرئيسي لأرباح البنوك البريطانية ، لأن البنوك صاحبة رأس المال الجيد تواجه تكاليف أقل للتمويل الخارجي ،الأمر الذي يعزز أرباحها و يقلل من تكاليفها ، كما أن نسبة التكلفة إلى الدخل وحجم البنك يؤثران سلبا على الربحية في حين تأثير السيولة كان سلبي على هامش صافي الفائدة وايجابي على متوسط العائد على الأصول، أما العوامل الخارجية كان لها تأثير ضئيل على القوة التفسيرية للانحدار.

3.دراسة: (Samy Ben Naceur, Magda Kandil,2009):[1]

[1]Kosmidou ,k, Tanna,s and Pasiouras, F ,(2008)Determinants of profitability of domestic UK commercial banks :panel evidence from the period 1995-2002. (Economics finance and accounting applied research working paper series no. RP 08- 4). Coventry: Coventry University.

البحث سعى لدراسة تحليل تنظيم نسبة كفاية رأس المال وأثرها على كل من الأداء المالي و الوساطة بهدف التوصل لمعرفة معيار كفاية رأس المال المناسب الذي تستطيع البنوك من خلاله التطور وخدمة الاقتصاد، تكون مجتمع وعينة الدراسة من 28 بنكا مصريا خلال فترة دراسة ممتدة من 1989-2004، تبنت الدراسة نموذج (GMM)، الدراسة شملت 18 متغير بين المتغيرات المستقلة:الخصائص الفردية للبنوك (رأس المال البنك) ،الهيكل الاقتصادي الكلي ،أما المتغيرات التابعة تلخصت في الأداء المالي مقاسا بواسطة تكلفة الوساطة والربحية، تم الحصول على البيانات الفردية من مكتب bureau VanDijk و الكلية من البنك الدولي ، اعتمدت الدراسة على ثلاثة دوال لحساب تأثير رأس المال على الربحية و تكلفة الوساطة ، تأثير كفاية رأس المرجح بالمخاطر، تأثير كفاية رأس المال على المدى القصير ، تأثير كفاية رأس على المدى الطويل، حيث تشير النتائج المتحصل عليها أن البنوك تعمل على الزيادة من تكلفة الوساطة الأمر الذي يدر عائد أعلى، بالتالي ربحية اكبر ، بدءا من بداية التطبيق التدريجي لنسبة لكفاية رأس المال من طرف البنوك، مع أن الأدلة المجمعة لا تدعم استمرار هذه النتيجة مع مرور الوقت ، تم ترجيح هذه النتيجة أن البنوك الصغيرة تضحي بربحيتها في سبيل النمو.

فلقد ساهم عدد من العوامل المدروسة في زيادة ربحية ا لبنوك منها :كفاية رأس المال ،خفض التكلفة الضمنية و زيادة كفاءة الإدارة، بالمقارنة مع فترة ما قبل اعتماد كفاية رأس المال من طرف ال بنوك ، فبشكل عام الدراسة أكدت على أهمية نسبة كفاية رأس المال في أداء البنوك والاستقرار المالي للدولة،وان حالة الاقتصاد عامل رئيسي يحدد أداء البنوك .

4.دراسة: (IMAD ZEYAD RAMADAN, QUAIS KILANI, THAIR KADDU, 2011) [2]

[1]Samy Ben Naceur, Magda Kandil,the impact of capital requirements on banks' cost of intermediation and performance: the case of Egypt, journal of economics and business, 61 (2009).

[2] Imad Zeyad Ramadan, Quais Kilani, Thair Kaddumi, determinants of Bank profitability: evidance from Jordan international journal of academic research vol. 3, no. 4, july2011

هدفت الدراسة للتحقق من طبيعة العلاقة بين ربحية البنوك و خصائص العوامل الداخلية و الخارجية لها، حيث شملت عينة الدراسة 10 بنوك أردنية خلال فترة ممتدة من 2001-2010، تم الحصول على البيانات الخاصة بالبنوك التجارية من بورصة عمان، بينما تم الحصول على متغيرات الاقتصاد الكلي من البنك المركزي الأردني ، شملت الدراسة المتغيرات المستقلة المتعلقة بالبيئة الداخلية للبنك(كفاية رأس المال، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول ، خطر القرض، تكاليف الإدارة ، حجم البنك) ، ومتغيرات متعلقة بالبيئة الخارجية للبنك (التركز المصرفي، حجم القطاع المصرفي) و مؤشرات الاقتصاد الكلي (التضخم ، والناتج الإجمالي المحلي)، في حين المتغير التابع الربحية تم قياسه من خلال نسبة العائد على الموجودات و نسبة العائد على حقوق الملكية، أين تم استخدام تحليل الانحدار للبيانات المجمعة GLS، حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية :ترتبط ربحية البنوك برأس المال الجيد و أنشطة الإقراض المرتفعة و مخاطر الائتمان المنخفضة، لذا يجب على البنوك تحسين كفاءة إدارة التكاليف،حيث أن مقدار تأثير المحددات الخاصة بالبنك على الربحية تختلف من بنك لآخر حسب ميزاته.

5.دراسة:(Sami Ben Naceur ,Mohamed Omra,2011)[1]

الورقة البحثية تهدف لدراسة أثر التنظيم المصرفي و التركيز و التطوير المالي المؤسسي على ربحية البنوك التجارية ، ضمّت عينة الدراسة 137بنك من 10دول في منطقة الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا، خلال فترة دراسة ممتدة من 1988-2005. أين تم الحصول على البيانات المالية منBankScope بينما مؤشرات التنمية العالمية والإحصاءات المالية الدولية من قاعدة بيانات الدليل الدولي للمخاطر القطرية، تم اعتماد نموذج الفروق العامة GMM لإتمام مجريات البحث، ودراسة أثر المتغيرات المستقلة التي قسمت إلى 6أقسام وهي : الأول متعلق بخصائص البنك: حجم البنك ، حقوق الملكية (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) ، خطر القرض ،الثاني مؤشرات الاقتصاد الكلي، أما القسم الثالث متعلق بمؤشرات التنمية المالية، الرابع التركيز و الكثافة البنكية، الخامس السياسات التنظيمية و الأخير القيود المؤسسية على المنافسة ، بينما المتغير التابع الأداء يعبر عنه

[1] Samy Ben Naceur, Mohamed Omran,The effect of bank regulations competition, and financial reforms on bank's performance ,Emerrging markets review, vol.12,No.01,2011.

بتكلفة الوساطة المقاسة بنسبة صافي هامش الفائدة ،الأداء التشغيلي ولقياسه استخدمت الدراسة نسبة تكاليف التشغيل الإجمالية إلى مجموع الأصول و إجمالي الودائع وأخيرا ربحية البنك التي تم قياسها بالعائد على الأصول، تم التوصل للنتائج التالية : أين كان لخصائص البنك لاسيما الرسملة وخطر القرض تأثير إيجابي على الأداء المصرفي ،أما مؤشرات الاقتصاد الكلي و مؤشرات التنمية المالية ليس لها ذلك الأثر الكبير على تكلفة الوساطة باستثناء التضخم ، في حين الكثافة البنكية ،السياسات التنظيمية والقيود المؤسسية لها تأثير كبير على الأداء.

6.دراسة : [1](Berger, A.N., Bouwman, C.H.S,2013):

الورقة عبارة عن دراسة تجريبية لتأثيرات رأس مال البنك على بعدين من أداء البنك هما : احتمالية البقاء وحصة السوق ، خلال فترات مختلفة، لمحاولة فهم ما إذا كان رأس المال المرتفع له تأثير كبير على احتمالية بقاء البنك و حصته السوقية، وكيف يختلف هذا التأثير، بالنظر لحجم ال بنك و حدة الأزمة، حيث تم قياس رأس المال قبل حدوث أزمة و دراسة تأثيره على الأداء المصرفي أثناء حدوث الأزمة.

تكون مجتمع و عينة الدراسة من البنوك العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الفترة الممتدة من 1984إلى 2010، أين تبنت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) .

الدراسة توصلت أن رأس المال يساعد على تعزيز احتمال بقاء البنك و الحصص السوقية للبنوك الصغيرة في جميع الأوقات (أثناء الأزمات المصرفية ،أزمات السوق والأوقات العادية) بغض النظر عما إذا كانت الأزمات مجمعة أو مدروسة بطريقة فردية، كما يساعد رأس المال البنوك المتوسطة والكبيرة في المقام الأول خلال الأزمات المصرفية، في حين أن الدراسات المستقبلية المتعلقة بالدور الاقتصادي لرأس مال البنك ، والآثار التنظيمية الناجمة عنه ، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حجم البنك واختلاف الحوافز المصرفية الناتجة عن عدم التجانس مع حجم ا لبنك، وكذلك الفترة الزمنية التي يتم خلالها يفحص فيها دور رأس المال.

[1] Berger, A.N., Bouwman, C.H.S, How does capital affect bank performance during financial crises?,Journal of Financial EconomicsVol.109,No.01, July 2013

7.دراسة:(Torki M.Al-Fawwaz, Ghazi A.Alrgaibat,2015) :[1]

الدراسة تسعى إلى تحديد كفاية رأس المال للنظام ال بنكي الأردني، ليس فقط لتوفير تغطية كافية لرأس المال بهدف مواجهة أي مخاطر محتملة و لكن أيضا لتطوير إستراتيجية تسعى للحفاظ على هذه التغطية للتأكد من أن رأس المال البنك أعلى من رأس المال الثابت لتجنب تدخل السلطات النقدية ، حيث اعتمدت الدراسة على بيانات تم الحصول عليها من سوق عمان للأوراق المالية ، البنك المركزي الأردني و وزارة المالية الأردنية، أين تكونت عينة الدراسة من قطاع البنوك التجارية المدرجة في المؤشر العام لسوق عمان المالي كل عام من الفترة الممتدة من(2000 – 2013)، و باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد تم دراسة أثر المتغيرات باعتبار كفاية رأس المال المتغير المستقل ، أما المتغيرات التابعة فقد شملت السيولة، مخاطر الائتمان و مخاطر رأس المال.

توصلت الدراسة أن: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال و السيولة ، علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال و مخاطر الائتمان، علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال ومخاطر رأس المال، علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والاستثمارات في محفظة الأوراق المالية ،أخيرا يوصي الباحث البنوك التجارية بزيادة التخطيط الإستراتيجي و الإدارة و القدرة على الاستفادة من أي زيادة في رأس المال لزيادة الأرباح، تطوير أساليب تقييم مخاطر السوق و التشغيل من أجل إدراجها في حساب نسبة كفاية رأس المال للبنوك التجارية .

8.دراسة:

(David Umoru, Joy O. Osemwegie,2016):[2]

---

[1] Torki M.AL-FAWWAZ, Ghazi A.ALRGAIBAT Capital Adequacy of the Jordanian Banking sector for the Period 2000-2013 ; International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences ; Vol. 5, No.1, January 2015

[2]David Umoru, Joy O. Osemwegie, Capital Adequacy and Financial Performance of Banks in Nigeria: Empirical Evidence Based on the Fgls Estimator , European Scientific Journal ,vol.12,No.25, september2016.

الورقة تبحث في درجة أهمية نسبة كفاية رأس المال وأثرها على الأعمال المالية للبنوك النيجيرية، بناءا على فرضية أنه لا يوجد تأثير كبير لكفاية رأس المال على أداء البنوك النيجيرية، حيث تكون مجتمع وعينة الدراسة من :8 بنوك نيجيرية، في حين امتدت فترة الدراسة من عام 2007 حتى عام 2015 ، تم الحصول على بيانات البحث من التقارير الشهرية والبيانات المالية للبنوك موضوع الدراسة وتلك الخاصة بالبنك المركزي النيجيري.

حقيقة أن البنوك المختارة تشكل البنوك الأبرز في الآونة الأخيرة خاصة عندما نجت هذه البنوك من الانهيار الاقتصادي العالمي والصدمة المالية ، نجد أن الدراسة تبنت نموذج GLS(طريقة المربعات الصغرى المعممة) لتقدير النموذج المجمع بعد تصحيحه من أجل التباين والترابط التسلسلي لدراسة المتغيرات التالية: المتغيرات مستقلة : كفاية رأس المال، كفاءة إدارة البنوك، جودة أصول البنوك، السيولة والتضخم، في حين شملت المتغير التابع الأداء المالي :العائد على الأصول، صافي الربح بعد الضريبة،

و لعل أبرز النتائج المتوصل إليها: أن نسبة كفاية رأس المال ترتبط بشكل إيجابي بصافي الربح بعد الضريبة وكذلك العائد على الأصول بينما ترتبط كفاءة الإدارة والتضخم ارتباطًا سلبيًا بالعائد على الأصول والأرباح بعد الضرائب ، حيث أن تأثير نسبة كفاية رأس المال المقدرة أقل من 30٪ يشير إلى أن بنوك الودائع المالية قد لا تكون قادرة على الوفاء بالالتزامات والتصدي للمخاطر، بالتالي يجب على البنك المركزي في نيجيريا إعادة تقييم الحد الأدنى لرأس المال المطلوب من البنوك من أجل الرفع من أداءها المالي، بالتالي الزيادة بنسبة 16٪ في كفاية رأس المال تعزز من أداء البنوك بنسبة 2.17٪، و ارتفاع حجم السيولة بنسبة 16٪ يعزز من أنشطة البنوك بنسبة 4٪ ،أما الزيادة بنسبة 16 ٪ في كفاءة البنك يقلل أداء البنوك بنسبة 14.8٪. في الواقع يدل على أن إدارة البنك غير فعالة للغاية، كما توصلت الدراسة أنه كان لمعامل جودة الأصول ، على الرغم من أهميته ، تأثير سلبي على أداء البنوك وهناك حاجة لتنفيذ سياسة اقتصاد الكلي منخفضة التضخم الأمر الذي من شأنه أن يعزز بيئة اقتصادية كلية مواتية للأداء المالي على مستوى البلاد.

9.دراسة:(فوزان عبد القادر القيسي،2017): [1]

هدفت الدراسة لتحديد العوامل الأكثر تأثيرا على أداء البنوك التجارية الأردنية، من خلال استخدام نموذجCAMELS، بحيث تكون مجتمع وعينة الدراسة من مجموعة البنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي و البالغ عددها 13بنكا، أين تم الحصول على بيانات الدراسة بالاعتماد على دليل الشركات الصادر عن بورصة عمان ، بالإضافة إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2009-2014، تضمنت الدراسة المتغيرين التابعين لقياس أداء البنك هما :معدل العائد على الأصول و معدل العائد على الملكية ، بينما شملت المتغيرات المستقلة :كفاية رأس المال ، جودة الأصول ،كفاءة الإدارة، الربحية ،السيولة ،الحساسية لمخاطر السوق ، بالإضافة لمتغيرات الاقتصاد الكلي و التي ضمت معدل النمو الاقتصادي و معدل التضخم ، تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المشترك GLS، أين أسفرت الدراسة عن النتائج التالية :ارتفاع كفاية رأس المال و كفاءة الإدارة و الربحية سيساعد على تحسين أداء البنك ، بينما كان لجودة الأصول الأثر السالب على الأداء إذ تعتبر هذه المتغيرات من أهم العوامل تأثيرا على الأداء المالي البنكي.

10.دراسة: (عباس كاظم جاسم الدعمي، مروج طاهر هذال المرسومي،2017):[2]

هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة أثر كفاية رأس المال على مؤشرات الأداء المالي لمجموعة من البنوك الأهلية العراقية من اجل تطوير إدار تها ، حيث تكون مجتمع البحث من مجموعة من البنوك الأهلية العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ، أين تم اختيار عينة الدراسة متكونة من 14 بنكا ولسلسلة زمنية مختارة لمدة 10 سنوات من 2005-2014، تم الحصول على البيانات الضرورية للدراسة من موقع سوق بغداد للأوراق المالية، وبهدف التوصل لدراسة اثر مؤشرات كفاية رأس المال(نسبة رأس المال إلى الودائع ، نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات ، نسبة رأس المال إلى الاستثمارات ، نسبة رأس المال إلى القروض) على مؤشرات أداء المالي البنكي (معدل العائد على الموجودات ، معدل

[1]فوزان عبد القادر القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13،العدد04، 2017.

[2]عباس كاظم جاسم الدعمي، مروج طاهر هذال المرسومي، قياس أثر كفاية رأس المال في تقويم الأداء المالي المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية،المجلد 13،العدد53، 2017.

العائد على حق الملكية ، معدل العائد على الودائع، صافي هامش الفائدة)، اعتمدت الدراسة على برنامج الحزمة الإحصائيةSPSS باعتماد أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

و عليه توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مؤشر رأس المال إلى القروض أمر يدل على حالتين الأولى حالة ضمان للبنك ضد المخاطر، وفي نفس الوقت دليل على ضعف استثمار البنوك المدروسة في مجال الإقراض، كما أن تفاوت البنوك في نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات أمر يزيد من ثقة المودعين في البنك في حال ارتفاع قيمة هذه النسبة و في نفس الوقت دليل على عدم المخاطرة و بالتالي الحد من الربحية للمساهمين ، بالإضافة إلى أن النموذج القياسي المستخدم اظهر وجود علاقة تأثير وارتباط بين متغيرات موضوع الدراسة ، حيث أن المتغيرات التابعة العائد على حق الملكية و صافي هامش الفائدة الأكثر تأثرا من بين المتغيرات التابعة ، كما أن المتغيرات المستقلة نسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع كانت الأشد تأثيرا و نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات.

11.دراسة:

[1](Muhammad Haris , Yong Tan , Ali Malik and Qurat Ul Ain,2020)

الورقة البحثية تحاول إيجاد الصيغة التي يؤثر بها رأس المال على ربحية الهنوك الباكستانية، حيث تكون مجتمع وعينة الدراسة من 29 بنكًا محليًا من إجمالي 34 بنكًا عاملاً في باكستان، منها البنوك التجارية (الخاصة والحكومية) والمتخصصة(المملوكة للحكومة)، أين تم الحصول على التقارير المالية باستخدام المواقع الإلكترونية لكل بنك ، وقاعدة بيانات البنك المركزي ، كما تم استخدام قاعدة بيانات البنك الدولي للحصول على بيانات حول مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة الممتدة من2007-2018،الورقة البحثية تبنت نموذج الفروق المعممة (GMM)، بحيث شملت الدراسة المتغيرات المستقلة للرسملة:نسبة رأس المال (CR) : المقاس بنسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول،نسبة كفاية رأس المال (CAR) :المقاسة بنسبة رأس المال التنظيمي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

[1] Muhammad Haris , Yong Tan , Ali Malik, Qurat Ul Ain, a Study on the Impact of Capitalization on the Profitability of Banks in Emerging Markets: A Case of Pakistan, journal of risk and financial management ,vol.13,no.217,2020.

(MCR) ، في حين المتغير التابع الربحية تم قياسه بالعائد على متوسط الأصول، العائد على متوسط حقوق الملكية و هامش صافي الفائدة،هامش الربح هامش صافي الفائدة، هامش الربح . توصلت الدراسة بأنه يجب على البنك المركزي أن يراقب بدقة MCR لجميع البنوك لتعزيز جوانب الملاءة والربحية . كما أوضحت النتائج التجريبية وجود علاقة معكوسة على شكل حرف U بين CR و CAR ونسب الربحية. يشير هذا إلى أن الربحية تزداد مع زيادة CR و CAR ولكن إلى مستوى معين فقط، وبعد ذلك أي زيادة أخرى في كل من CR و CAR يقلل الربحية ، بالتالي البنوك التي تحقق معدل MCR تشهد ربحية أعلى من الناحية الإحصائية مقارنة بالبنوك التي لا تحقق هذه النسبة ، فنسبة حقوق الملكية يجب أن لا تتجاوز الحد الذي يعيق ربحية ا لبنك، و عليه توصلت الدراسة أن الحد الأقصى للرسملة في ا لبنوك موضوع الدراسة هو 12.7٪ من CR ، و 19.9٪من CAR.

12.دراسة:(راضي سيد عبد الجواد ،2021): [1]

هدفت الدراسة لاختبار تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي، بحيث تكون مجتمع و عينة الدراسة من11 بنكا مسجلا في سوق الأسهم المصرية خلال فترة ممتدة من 2004-2018،تمت الدراسة بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ لبيانات مقطعية (Panel Error Correction Model) PECM ، فبعد التحقق من توفر شرطين أساسيين هما :أن تكون البيانات غير مستقرة و أن تكون بين المتغيرات علاقة تكامل مشترك ، و ذلك لدراسة اثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في :كفاية رأس المال ، معدل نمو الأصول و حجم البنك على المتغير التابع الأداء المالي للقطاع المصرفي المصري معبرا عنه بالمقاييس التالية : معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية و نصيب السهم من صافي الربح ، أين تم الحصول على البيانات من القوائم المالية و التقارير السنوية للبنوك ، و منشورات البنك المركزي المصري و قاعدة بيانات BankScope Data Base، أفادت الدراسة عن وجود اثر إيجابي لكفاية رأس المال على البنوك محل الدراسة خاصة على المدى الطويل ،كذلك هو الأمر لكل من معدل نمو الأصول و حجم البنك على الربحية .

[1] راضي سيد عبد الجواد، تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد جامعة دمنهور،العدد 09، يناير 2021 .

المبحث الثالث: موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل الدراسات السابقة الدولية و المحلية، بالتركيز أكثر على نقاط التشابه الأساسية و المشتركة بين دراستنا و ما سبقها من دراسات، إلى جانب تناول أهم مميزات الدراسة الحالية.

المطلب الأول: تحليل الدراسات السابقة

من خلال إطلاعنا على الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع دراستنا الحالية، لاحظنا ما يلي:

✓ مجمل الدراسات ترمي لمعرفة الآثار المترتبة عن التزام البنوك بمعيار كفاية رأس المال و أثره على الأداء المالي، من خلال عدة نسب تعكس قوة رأس المال، لكن أغلب الدراسات اعتمدت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ، أما بالنسبة للأداء المالي نجد أن جميع الدراسات اعتمدت المؤشرات التقليدية للربحية لقياسه، ولعل أبرز مؤشرين تم اعتمادهما :العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية ، كما نجد أن هناك من اكتفى بمؤشر واحد ليقيسه وهناك من استخدم أكثر من مؤشر؛

✓ أما بالنسبة لحجم العينة بعض الدراسات كان حجم عينتها ضخم و لفترات دراسة طويلة ، و أخرى العكس بسبب صعوبة الحصول على البيانات أحيانا وعدم توفرها، و ذلك بالنسبة للبيانات المتعلقة بالخصائص الفردية للبنوك (الميزانيات، جداول حسابات النتائج) ، في حين متغيرات الاقتصاد الكلي كان مصدرها مشترك يتم الحصول عليها من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي؛

✓ اشتركت جميع الدراسات في اعتمادها أدوات الاقتصاد القياسي لإتمام مجريات الدراسة، لكن أغلب الدراسات تمت باستخدام نماذج البانل ؛

✓ أما بالنسبة للنتائج المتوصل إليها نجد هناك تباين ، حيث نجد أن بعض الدراسات كان مفادها وجود اثر إيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي ، و دراسات خلصت إلى وجود تأثير سلبي لكفاية رأس المال على الأداء المالي ، و هناك من رأى أن التأثير يختلف باختلاف الفترة بحيث التأثير يكون سلبي على المدى البعيد أو العكس ، كذلك هناك من وضع شروط و عوامل ينبغي ضبطها من اجل الحصول على نتائج إيجابية ؛

المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية

استنتجنا من خلال اطلاعنا على دراسات سابقة تتناول موضوع دراستنا،أن هناك نقاط تشابه واختلاف بين دراستنا و ما سبقها من دراسات ، سوف يتم التطرق إليها في ما يلي:

✓ **نقاط التشابه:**

1. دراستنا تتشابه مع معظم الدراسات من حيث الأسلوب المستخدم ، فقد قمنا باعتماد نموذج السلاسل الزمنية المقطعية الساكنة لإتمام مجريات بحثنا؛
2. من بين أهداف دراستنا معرفة الأثر الذي يحدثه تطبيق معيار كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك؛
3. اعتماد دراستنا على مؤشر الربحية التقليدي العائد على الأصول لقياس الأداء المالي البنكي ؛

✓ **نقاط الاختلاف:**

1. رغم الأهمية الكبيرة التي يشهدها موضوع كفاية رأس المال وأثره على أداء البنوك على مستوى الساحة المصرفية الدولية، لاحظنا ندرتها على المستوى المحلي؛
2. اعتماد دراستنا بالإضافة لمؤشر الربحية التقليدي لقياس الأداء المالي العائد على الأصول، فقد قمنا باستخدام مؤشر السيولة لقياس الأداء، بالتالي دراستنا مدعمة بمؤشرين لمعرفة الأثر الذي يحدثه تطبيق معيار كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك؛
3. قمنا باعتماد أسلوب المقارنة بين بنوك العينة المدروسة، من حيث ملكيتها إلى خاصة وعمومية؛
4. من بين أهداف دراستنا ليس فقط معرفة الأثر الذي يحدثه تطبيق معيار كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك، بل التطرق إلى الاختلافات الكامنة وراء تطبيق هذا المعيار بين البنوك العمومية والخاصة؛
5. كما تختلف دراستنا عن باقي الدراسات من حيث العينة المختارة وفترة الدراسة؛

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى الدراسات السابقة المحلية والدولية، بهدف أخذ نظرة شاملة على آخر المستجدات و التطورات التي شهدتها الساحة المصرفية في مجال تطبيق معيار كفاية رأس المال وأثره على الأداء المالي للبنوك، بالإضافة إلى الاطلاع على مصادر الحصول على البيانات ومعالجتها بنماذج وأدوات مختلفة ، كما قمنا بالوقوف على أهم النتائج التي توصل إليها الباحثون وهذا في المبحث الأول والثاني .

أما المبحث الثالث فحاولنا من خلاله تلخيص أهم النقاط الأساسية التي اشتملتها الدراسات السابقة من حيث: الأهداف التي تسعى الدراسات لتحقيقها والنسب المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، بالإضافة إلى الأسلوب و المنهج المستخدم لمعالجة البيانات ومصدر الحصول على هذه الأخيرة ، كذلك عينة الدراسة و النتائج المتوصل إليها، كما حاولنا إبراز نقاط التشابه و الاختلاف بين دراستنا و ما سبقها من دراسات بهدف معرفة نقاط التميز لدراستنا والتي تلخصت في أسلوب المقارنة بين بنوك العينة من حيث تقسيمها إلى عمومية وخاصة، بالإضافة إلى اعتماد دراستنا على أربعة نماذج لمعرفة الأثر الذي يحدثه تطبيق معيار كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك .

و عليه سنحاول من خلال الفصل الموالي ، التطرق إلى انعكاسات تطبيق معيار كفاية رأس المال على مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية من الناحية النظرية والتطبيقية.

الفصل الثالث: انعكاسات تطبيق معيار كفاية رأس المال على مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية

مقدمة الفصل :

سعت الجزائر ولا تزال تتطلع نحو تطوير الأداء المالي لبنوكها منذ بداية التسعينات مع ظهور قانون النقد و القرض في محاولة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وفق اقتصاد السوق و إيجاد فلسفة حديثة يبني عليها أسسه، فهذا القانون غير من مسار النظام البنكي الجزائري، نحو السعي لمواكبة أبرز المعايير الدولية و كنتيجة لهذا الإصلاح كان لزاما على الجزائر تطبيق التوصيات الصادرة عن لجنة بازل و الالتزام معيار كفاية رأس المال ، إلا أن التطبيق الفعلي لمقررات اللجنة تأخر إلى غاية سنة 1999، فلا يزال بنك الجزائر يحاول تهيئة أرضية ملائمة لتطبيق الاتفاقية الثالثة، بهدف تدارك التأخر الذي شهده تطبيق الاتفاقيتين الأولى و الثانية إلى يومنا هذا، و لعل أهم بوادر هذه الخطوة تتجسد في مجموعة الإجراءات المتخذة، قصد مواكبة التطورات الواقعة على الصعيد العالمي، و لاسيما على إثر تداعيات أزمة الرهن العقاري التي أكدت على ضرورة التسيير الحذر و الشفاف للقطاع البنكي.

و عليه من أجل التعرف على ملامح النظام البنكي الجزائري و مدى مواكبته لتوصيات لجنة بازل وأثر ذلك على مؤشرات الأداء المالي للبنوك ، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، بحيث خصص المبحث الأول لإعطاء لمحة عن النظام البنكي الجزائري من خلال التطرق في المطلب الأول لأهم المحطات الرئيسية التي مر بها هذا الأخير والثاني يتضمن هيكلة و خصوصيات القطاع البنكي الجزائري، في حين تناول المبحث الثاني واقع كفاية رأس المال في النظام البنكي الجزائري و الذي تضمن بدوره مطلبين أولهما بعنوان النظام البنكي الجزائري وفق اتفاقيات بازل و الثاني تضمن أهم التحديات التي تواجه القطاع البنكي الجزائري للالتزام بمعيار كفاية رأس المال، أما المبحث الثالث تم تخصيصه من أجل إجراء دراسة مقارنة لأثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على مؤشرات الأداء المالي من خلال أولا تقييم مؤشرات الأداء المالي للقطاع ككل ، و ثانيا دراسة قياسية مقارنة لأثر كفاية رأس المال على عينة من البنوك التجارية العمومية و الخاصة .

المبحث الأول: لمحة عن النظام البنكي الجزائري

قامت السلطات الجزائرية مباشرة بتأسيس نظام بنكي في ظل الجزائر المستقلة، حيث مر هذا الأخير بعدة محطات رئيسية تتماشى مع تطورات الصناعة المصرفية ، من خلال محاولة إدخال إصلاحات عميقة، على إثر تعثر النظام الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي والعمل على أكثر على التوجه نحو اقتصاد السوق.

المطلب الأول: أهم المحطات الرئيسية التي مر بها النظام البنكي الجزائري

تجسدت هذه المحطات الرئيسية في حزمة من النصوص التشريعية والتنظيمية وصولا إلى النظام البنكي الجزائري الحديث، الذي فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية، والذي يعتمد أكثر على قواعد السوق.

الفرع الأول: بوادر التوجه نحو اقتصاد السوق

1. القانون رقم 86-12المتعلق بنظام القروض والبنوك

بموجب القانون 86-12المؤرخ في19-08-1986المتعلق بنظام القروض والبنوك تم إدخال إصلاحات جوهرية على الوظيفة المصرفية ،الهدف منها توحيد الإطار القانوني الذي يُسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية، مهما كانت طبيعتها القانونية، ويظهر ذلك جليا من خلال النقاط التالية التي تناولها القانون:[1]

- استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، من خلال القيام بالمهام التقليدية للبنوك المركزية، وإن كانت في بعض الأحيان مقيدة؛

-الفصل بين البنك المركزي كآخر ملجأ للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية، من خلال وضع نظام بنكي مبني على مستويين ؛

- من خلال هذا القانون استعادة مؤسسات التمويل دورها بتعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض؛

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010-2011، ص:194.

– بموجب هذا القانون أصبح بإمكان البنوك أن تستلم الودائع مهما كانت مدتها و شكلها، بالإضافة إلى عملية منح الائتمان دون تحديد مدتها أو نوعها، كما أصبح بإمكان البنوك حق متابعة القرض و رده؛

– إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي ، بالإضافة إلى هيئات استشارية أخرى؛

– العمل على تقليل دور الخزينة في نظام التمويل؛

2.القانون رقم 88- 01 المتعلق باستقلالية المؤسسات :

تم إصدار القانون رقم 88- 01 في 12-01- 1988 و المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العامة ،المعدل و المتمم للقانون السابق المتعلق بنظام القروض والبنوك، في سياق تدعيم الإصلاحات الاقتصادية و مواصلة السعي نحو جعل النظام البنكي أكثر تماشيا مع خصوصيات المرحلة الاقتصادية الجديدة المقبل عليها، من خلال إبعاد الدولة عن إدارة و توجيه المؤسسات العامة و العمل على جعل المؤسسة المحرك الرئيسي للتنمية من خلال منحها الاستقلالية . فحسب هذا القانون البنوك التجارية الجزائرية تتخذ شكلها القانوني كمؤسسة اقتصادية عامة لها رأس مال اجتماعي مكتتب و محرر من طرف الدولة، أو من طرف مؤسسات اقتصادية أخرى مساهمة، [1]و بناءا عليه يمكن تلخيص أهم ما جاء به القانون في النقاط التالية: [2]

– يتم اعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي، بحيث يكيف البنك نشاطه وفق قواعد التجارة من خلال العمل بمبد أ الربحية و المردودية ؛

– يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي، من خلال الحصول على أسهم و سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل الوطن أو خارجه ؛

– يمكن لمؤسسات القرض اللجوء إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى البعيد،كما يمكنها الحصول على تمويل خارجي؛

– تعزيز دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية، من خلال منحه المزيد من الاستقلالية؛

---

[1] فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، 2013، ص:153.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص:195.

3.القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض:

1.3مضمون قانون النقد و القرض:

قانون النقد والقرض(90-10) الصادر في 14-04-1990 جاء بمجموعة من المبادئ، مهدت للفصل بين الدائرة النقدية و الحقيقية، بالإضافة إلى الفصل بين الدائرة النقدية و الخزينة العامة، وذلك بغرض تنشيط وظيفة الوساطة المالية و تفعيل دور السياسة النقدية، والعمل على جعل الاقتصاد الوطني يقوم على قواعد السوق و حرية المنافسة، بحيث حمل سيلا من الأفكار الجديدة تغير من النمط التسييري المعمول به آنذاك، و جعل البنوك تعمل وفق أسس الربحية و قواعد السوق ، بهدف ضمان الانتقال السلس من الاقتصاد الاشتراكي نحو تبني مبادئ الاقتصاد الحر، بالتالي ألغى كل القوانين الصادرة قبله بصفته القانون الوحيد الذي ينظم الوظيفة البنكية في الجزائر، [1]فلم يعرف النظام البنكي الجزائري تغييرا حقيقيا إلا بعد إصدار القانون رقم 90-10 ، الذي كان الغرض منه إنشاء بنوك تجارية تعمل وفق آليات اقتصاد السوق، خصوصا أن 65 %من أصول البنوك التجارية العمومية سنة 1990 كانت لا تدر عائدا، فهذا القانون غير من مسار النظام البنكي الجزائري .[2]

2.3 الأجهزة التنظيمية و الرقابية الجديدة في إطار القانون رقم 90-10

عكف قانون النقد و القرض على إنشاء مجموعة من الهيئات الجديدة، و منحها السلطة لضمان تطبيق الأهداف التي يعمل على إرسائها من بين هذه الهيئات نجد:

مجلس النقد والقرض الذي يعتبر مجلس إدارة بنك الجزائ ر،والمسؤول عن السلطة النقدية في البلاد، بالنظر إلى السلطات الواسعة الممنوحة له، كما تم إنشاء لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة وفقا لما نص

[1] فائزة لعراف، مرجع سابق، ص:156.

[2] Ali Bendob, Profitability of Public and Private Commercial Banks in Algeria: Panel data analysis during 1997-2012,European Journal of Business and Management ,Vol .7,No.20,2015, p: 117

عليه قانون النقد والقرض في مادته رقم 143،[1] كما تم بموجب هذا القانون إنشاء مركزية الأخطار من ضمن هياكل بنك الجزائر الهدف منها التعرف على الأخطار المصرفية وتفاصيل عمليات منح القروض، بحيث لا يمكن لأي بنك أو مؤسسة مالية منح ائتمان دون استشارة هذه الأخيرة[2] ، كما نص القانون على استحداث مركزية عوارض الدفع بغية التعرف على كافة المشاكل المرتبطة بعملية منح أو استرداد القرض و تبليغ جميع الوسطاء الماليين بعوائق الدفع و ما يترتب عنها دوريا، [3]بالإضافة إلى إنشاء جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد لمنع و مكافحة إصدار الشيكات المعدومة،و العمل على نشر قوائم العملاء المتخلفين عن السداد على جميع الوسطاء الماليين .

3.3.أهداف القانون رقم 90-10:

و تتلخص أهم الأهداف التي عمل على تحقيقها في النقاط الموالية: [4]

– إعادة الاعتبار لدور البنك المركزي الذي أصبح يحمل اسم بنك الجزائر ابتداء من هذا التاريخ عن طريق حمايته من التعرض للضغوط السياسية، و العمل على وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع البنكي ؛

– إنشاء مجلس النقد و القرض و جعله السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسة الائتمان؛

– تشجيع الاستثمارات الخارجية، و إرساء مبدأ توحيد المعاملات بين المؤسسات العامة و الخاصة، من ناحية الحصول على التمويل؛

– إقامة نظام بنكي يعمل وفق مستويين: بجعل البنك المركزي مصدر للنقود و الملجأ الأخير للإقراض، و البنوك الأخرى مانحة للقروض؛

– إلغاء مبدأ التخصص بالنسبة للبنوك؛

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص:200-201.

[2] نظام رقم 92-01مؤرخ في 17رمضان عام1412الموافق 22مارس سنة 1992 يتضمن تنظيم مركزية الأخطار و عملها، بنك الجزائر، أنظمة عام 1992.

[3] نظام رقم 92-02مؤرخ في 17رمضان عام1412الموافق 22مارس سنة 1992 يتضمن تنظيم مركزية الأخطار و عملها، بنك الجزائر،أنظمة عام 1992.

[4] فائزة لعراف، مرجع سابق، ص: 157

4.الإصلاحات من1994-1998:

لجأت الجزائر للاتفاق مع صندوق النقد الدولي بغرض تبني سياسة جديدة الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري ، وكنتيجة للضغوطات التي باتت تمارسها مؤسسات النقد الدولية و زيادة حجم الدين الخارجي ، وجد النظام البنكي الجزائري نفسه مجبرا على إحداث عدة تعديلات بغرض محاولة الموازنة بين بناء اقتصاد مستقل و بين الالتزامات الدولية التي على عاتقه،فخلال هذه الفترة تبنت السلطات النقدية برنامج التعديل الهيكلي الذي امتد على مرحلتين: [1]

أ.المرحلة الأولى : و شملت برنامج التثبيت الهيكلي و تمتد من سنة 1994الى 1995:

سعت خلالها السلطات إلى الحد من توسع الكتلة النقدية، تخفيض قيمة الدينار بنسبة تفوق 40% تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف للقضاء على الفارق الكبير في أسعار هبين السوق النظامية و الموازية، و بغرض تحقيق المنافسة على مستوى تعبئة المدخرات سعت السلطات إلى تحرير معدلات الفائدة المدينة و رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار ، بهدف استعمالها في تمويل الاستثمار. كما قام بنك الجزائر خلال هذه المرحلة على جعل معدل تدخله في السوق النقدية عند مستوى 20%، بالإضافة إلى دعم القيمة الخارجية للعملة.

ب.المرحلة الثانية: تضمنت برنامج التعديل الهيكلي و تمتد من سنة 1995الى 1998:

خلال هذه المرحلة سعت السلطات إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات بنسبة 5%،العمل على إنشاء سوق بين البنوك و فتح مكاتب للصرف،الاعتماد على الاحتياطي النقدي و السوق المفتوحة، العمل على تنمية السوق النقدي من خلال وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي و سندات الخزينة، إنشاء لجنة تنظيم و مراقبة البورصة تحضيرا لإنشاء سوق للأوراق المالية،فتح أبواب الاستثمار أمام البنوك الأجنبية .

[1] سامي هباش، مساهمة في تحسين وظيفة مراقبة التسيير في البنوك الجزائرية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن،أطروحة دكتوراه،قسم علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017، ص ص:152-153

الفرع الثاني :أهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد و القرض

1. التعديلات التي طرأت على قانون النقد و القرض سنة 2001:

يعتبر الأمر 01-01 الصادر في 27 -02-2001، أول تعديل مس قانون النقد و القرض، من خلال القيام بالفصل بين مجلس النقد و القرض و مجلس إدارة بنك الجزائر مع إبقاء الأحكام الأخرى من القانون السابق على حالها. [1]

2. التعديلات التي طرأت على قانون النقد و القرض سنة 2003:

تم إصدار الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003الذي حمل جملة من الإصلاحات نتيجة الضبابية و الغموض التي كانت عليها الهيئات و الأجهزة الرقابية للجهاز البنكي ككل و الهنوك الخاصة تحديدا ، حيث لم تقم الأجهزة السابقة الذكر بدورها في ضبط العمليات المصرفية و الرقابة عليها ، [2] و عليه تم التأكيد على تعيين هيئة مراقبة من قبل رئيس الجمهورية تتألف من مراقبين إضافيين على مستوى مجلس النقد و القرض، يقومان بحراسة جميع مصالح بنك الجزائر،كما يتوليان مهام حراسة مركزية الأخطار و مركزية عوارض الدفع، فقد شمل هذا الأمر في مواده طرق تسيير بنك الجزائر و الرقابة عليه، من خلال التأكيد على استقلالية مجلس النقد و القرض بصفته المسؤول على السلطة النقدية للدولة و الإشراف عليها . أين يقوم بتسيير غرف المقاصة و وسائل الدفع،كذلك يضع شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل، كما يحدد النسب و المقاييس التي تعمل وفقها هذه الأخيرة، بالإضافة إلى كافة الشروط القانونية و التقنية التي يعمل وفقها النظام البنكي الجزائري و التي يجب الامتثال إليها. كما تم التأكيد على إنشاء اللجنة المصرفية التي تتولى مهمة مراقبة مدى احترام المؤسسات المالية و البنوك للأحكام التشريعية المعمول بها ، و من ثم اتخاذ التدابير اللازمة و التي قد تصل إلى حد فرض

[1] سامي هباش، مرجع سابق، ص: 153

[2] Ali Bendob, OP. CIT,P:118

عقوبات على المخالفين من البنوك ، بهدف توفير الأمان و الحماية للبنوك و الجمهور ،[1] بالتالي هدف هذا التعديل لإعادة ضبط هيكلة مجلس النقد و القرض و اللجنة المصرفية وفق ما يلي :

الشكل3-1: هيكلة مجلس النقد و القرض

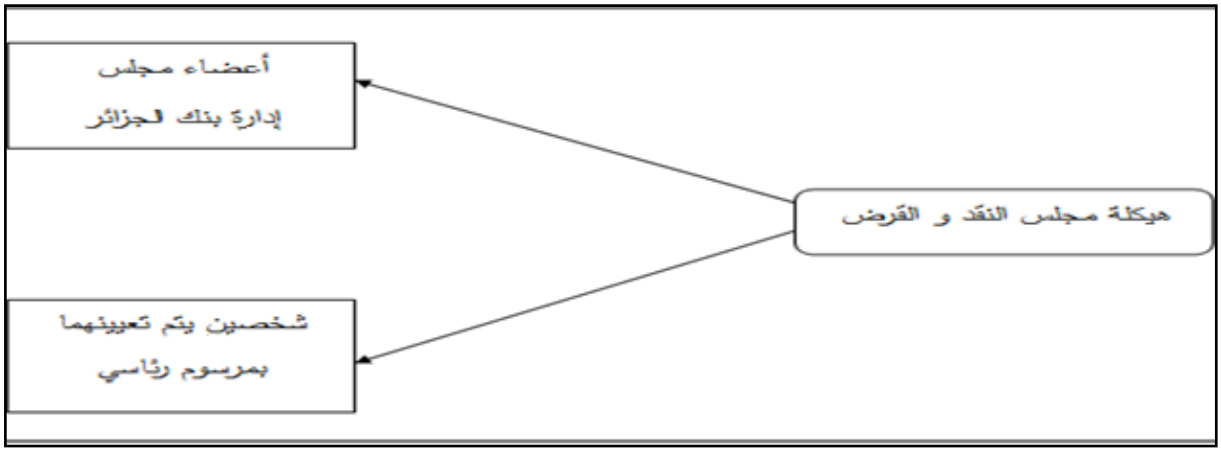

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على الأ مر رقم 03-11 مؤرخ في27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق26 غشت سنة2003، يتعلق بالنقد و القرض، بنك الجزائر

الشكل3-2: هيكلة اللجنة المصرفية

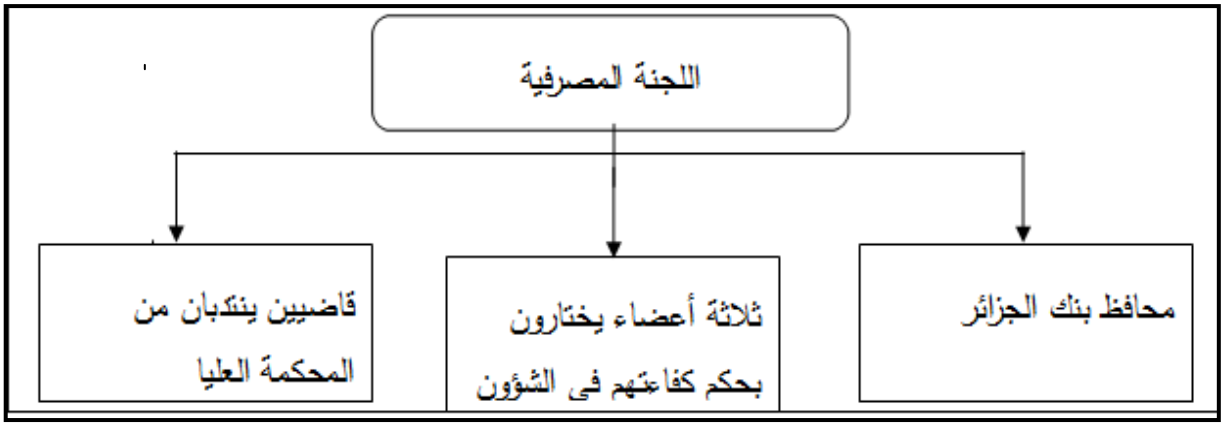

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على الامر رقم 03-11مؤرخ في27 جمادى الثانية عام1424 الموافق26 غشت سنة2003، يتعلق بالنقد و القرض، بنك الجزائر

3. التعديلات التي طرأت على قانون النقد و القرض سنة 2010:

[1] أمر رقم 03-11مؤرخ في27 جمادى الثانية عام1424 الموافق26 غشت سنة2003، يتعلق بالنقد و القرض، بنك الجزائر

تم إصدار الأمر 10-04 بهدف تعديل و تكملة الأمر رقم03-11الذي يؤكد على استقلالية بنك الجزائر، من خلال منحه صلاحيات تشمل تشغيل و مراقبة أنظمة الدفع و السهر على تسيير مركزية المخاطر ومركزية عوارض الدفع ، و دوره المهم في الحفاظ على استقرار النظام البنكي و سلامته، و لعل أبرز ما تطرق إليه التعديل يلخص في الشروط التالية:[1]

– تحديد نسبة المساهمة الوطنية بـ: 51%من رأس مال البنوك و المؤسسات المالية التي تقوم على شراكة وطنية أجنبية، بالإضافة لامتلاك الدولة لأسهم نوعية في رأسمال البنوك و المؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة ؛

– امتلاك الدولة لحق الشفعة على كل تنازل من أسهم و سندات لكل بنك أو مؤسسة مالية،و التنازل يجب أن يتم بترخيص مسبق من المحافظ و على مستوى التراب الوطني طبقا للقوانين بالتالي لها الأولوية في الحصول على هذه الأسهم و السندات ؛

– التأكيد على تكوين جهاز رقابة داخلي لكل بنك و مؤسسة مالية؛

المطلب الثاني :هيكلة و خصوصيات القطاع البنكي الجزائري

إن النظام البنكي الجديد في إطار قانون النقد و القرض، فتح باب المبادرة لظهور مؤسسات نقدية جديدة أجنبية و خاصة أو مختلطة ، لتتسارع بعد ذلك وتيرة نمو البنوك أواخر تسعينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا، وعليه سنحاول عرض هيكلته ، و تناول أهم الخصوصيات التي تميز القطاع البنكي الجزائري.

[1]أمرقم 10-04 مؤرخ في 16رمضان عام 1431الموافق 26غشت سنة 2010، يعدل و يتمم الأمر رقم03-11 المؤرخ في 11مؤرخ في27 جمادى الثانية عام1424 الموافق26 غشت سنة2003، يتعلق بالنقد و القرض، بنك الجزائر.

الفرع الأول :هيكلة القطاع البنكي الجزائري

في نهاية سنة2018، بلغ عدد البنوك العاملة في الجزائر 20 بنكا بالإضافة إلى8 مؤسسات مالية كلها تعمل تحت إشراف سلطة بنك الجزائر بصفته بنك البنوك، يقع مقرها الاجتماعي في الجزائر العاصمة ،[1]و هي موزعة وفق ما يلي: [2]

- 6 بنوك عمومية؛
- 14 بنكا خاصا منها بنك واحد برأس مال مختلط ؛
- مؤسستين ماليتين عموميتين؛
- 5مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي، من بينها 3عمومية؛
- تعاضدية للتأمين الفلاحي؛

و عليه سنحاول من خلال الشكل (3-3)الموالي،إعطاء صورة عن هيكلة القطاع البنكي الجزائري و مكوناته:

[1]www.bank-of-algeria.dz/consultlée le : 11/19/2021

[2]التقرير السنوي لسنة 2018 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص:75.

الشكل 3-3: هيكلة القطاع البنكي الجزائري سنة 2019

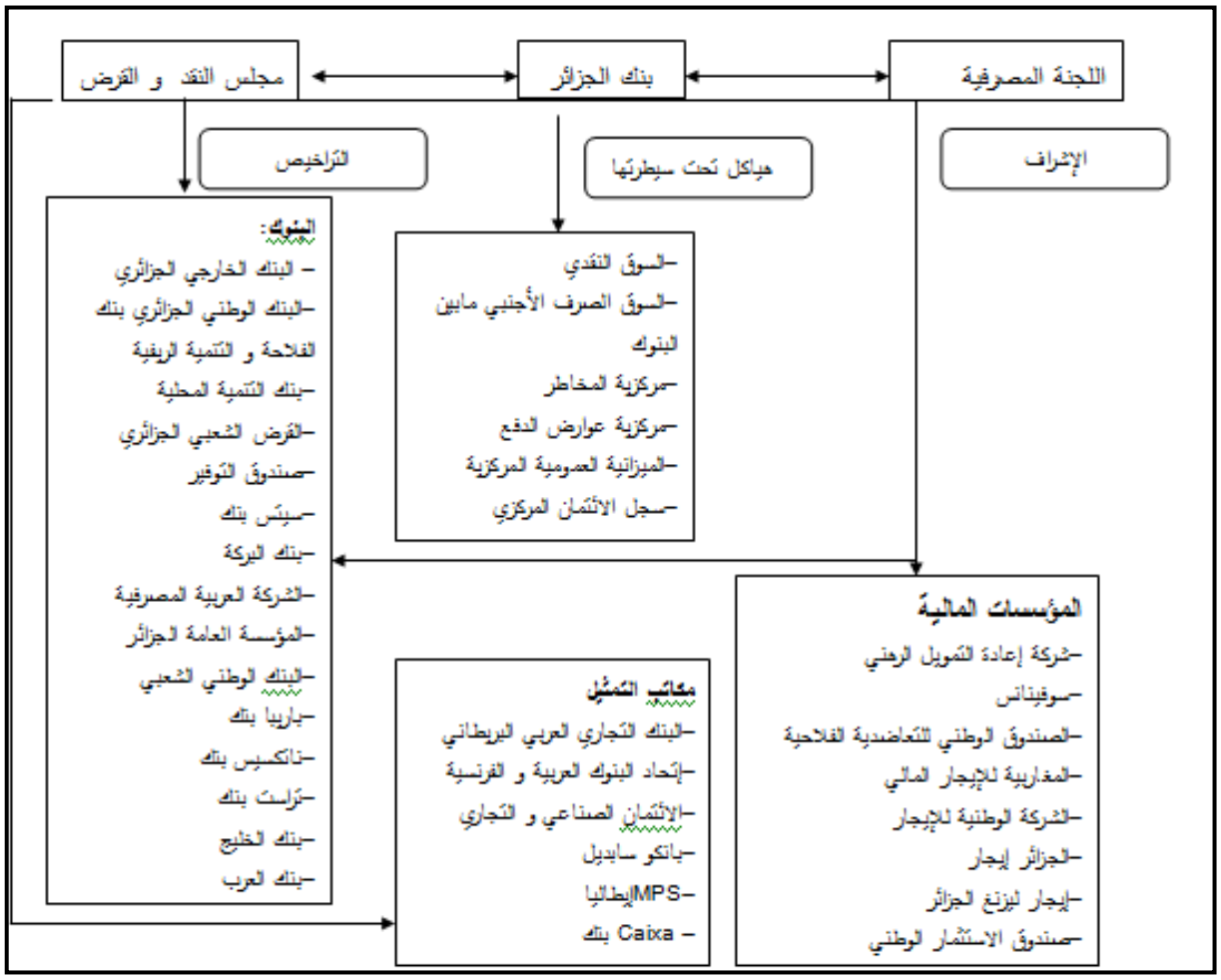

Source :

– Guide des banques et de l'établissement financiers en Alegie, édition Kpmg Algérie, SPA, 2012 p : 32.

– www.bank-of-algeria.dz/consultlée le : 19/11/2021

الفرع الثاني : خصوصيات القطاع البنكي الجزائري

- **هيمنة البنوك العمومية على نشاط القطاع :**

محليا يشهد النشاط البنكي الجزائري هيمنة واضحة للبنوك العمومية على نشاط القطاع و تشكل الحصة الأكبر منه، بنسبة87.2 %من إجمالي الأصول المصرفية[1]، فحسب إحصائيات بنك الجزائر لسنة 2018 الموضحة وفق الشكل (3-4) و الجدول (3-1) ، استحوذت هذه الأخيرة على نحو9419 مليار دينار جزائري من إجمالي الموارد المجمعة التي تبلغ قيمتها 10922.7 مليار دينار جزائري ،أي بما يعادل 86.24 %من المبلغ الإجمالي، مقابل حصة سوقية بلغت 1503مليار دج لنظيرتها الخاصة و يرجع الأمر بالدرجة الأولى إلى ودائع قطاع المحروقات، و ثقة الجمهور في البنوك العمومية أكثر من البنوك الخاصة، كما تظهر البيانات المتعلقة بعمليات منح الائتمان التأخر الذي تشهده البنوك الخاصة، حيث تبقى القروض الموزعة من طرف البنوك الحكومية الملتزمة بتمويل المشاريع الكبرى للمؤسسات العمومية بنحو86.59%من إجمالي الحصة السوقية المقدرة بـ: 9974 مليار دج ، مقابل نسبة مساهمة بلغت 13.41% للبنوك الخاصة، ويرجع الأمر لأسباب عديدة منها الانتشار الجغرافي الكبير لشبكة البنوك العمومية التي تمتلك 1151 وكالة موزعة على كافة أنحاء التراب الوطني، في حين بلغ عدد فروع البنوك الخاصة 373 وكالة فقط.[2]

الجدول3-1 :تطور أهم مؤشرات الوساطة المصرفية للقطاع البنكي الجزائري خلال السنوات 2014-2018

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الموارد المجمعة (مليار دج)	**9117,5**	**9200,8**	**9079,9**	**10232,2**	**10922,7**
حصة البنوك العمومية %	87,74	88,30	87,06	85,81	86,24
حصة البنوك الخاصة %	12,26	11,70	12,94	14,19	13,76

[1]التقرير السنوي لسنة 2015عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص:93.

[2]التقرير السنوي لسنة 2018 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص ص:80-82.

مجموع القروض الممنوحة (مليار دج)	6502,9	7275,6	7907,8	8877,9	9974
حصة البنوك العمومية %	87,84	87,51	86,58	86,78	86,59
حصة البنوك الخاصة %	12,16	12,49	12,42	13,22	13,41

المصدر:التقرير السنوي لسنة 2018 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص ص:77-82

الشكل 3-4: أهم مؤشرات الوساطة المصرفية للقطاع البنكي الجزائري خلال السنوات 2014-2018

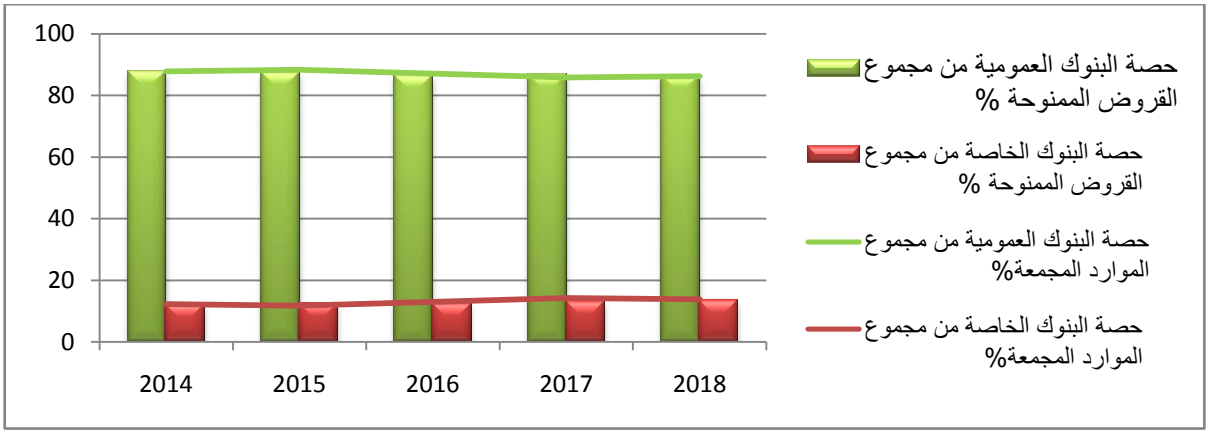

المصدر :من إعداد الباحثة ، بالاعتماد على الجدول3-1

➢ **التركز البنكي :**

نجد أن القطاع البنكي الجزائري يتميز بنسبة تركز عالية، فحسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2015، يدير بنكين عموميين فقط نسبة 50.6 % من إجمالي أصول القطاع، فيما تمثل البنوك الخاصة الثلاثة الكبرى نسبة 5.7% من مجموع أصول القطاع، و نسبة 44.9% من إجمالي موجودات البنوك الخاصة بالتالي لا يزال نشاط القطاع البنكي الخاص يشهد نموا بطيئا على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.[1]

[1]التقرير السنوي لسنة 2015عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سابق، ص:93.

➢ **مشكلة القروض المتعثرة:**

لعل ابرز المشاهد التي تميز النشاط البنكي الجزائري مشكلة القروض المتعثرة، إذ سجل بنك الجزائر وتيرة نمو تصاعدية للمستحقات غير الناجعة ابتداء من سنة 2015 لكافة البنوك العاملة في القطاع نسبة لإجمالي القروض، إذ بلغت نسبتها 16,3% سنة 2020، ويرجع الأمر إلى تصنيف البنوك العمومية لحوالي 56 %من ميزانيتها للقروض الممنوحة في إطار برامج دعم التشغيل الحكومية ، و التي بلغ تاريخ استحقاقها و لم تسترد مبالغها، وساهمت بمعدل 60% من إجمالي القروض المتعثرة سنة 2018.[1]وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على تطور الاقتصاد الوطني ككل، في ظل غياب هيئة تنقيط محلية لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، حيث يظهر ذلك جليا من خلال الجدول (3-2)أدناه والشكل (3-5)،إذ نجد أن البنوك تخصص معدل مؤونة مرتفع تحسبا للمستحقات غير الناجعة، و التي هي في وتيرة تصاعدية.

الجدول3-2 : المستحقات غير المحصلة و معدلات المؤونات المخصصة(%) للقطاع البنكي الجزائري خلال السنوات 2014-2020

النسبة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المستحقات غير محصلة/مجموع المستحقات%	9,88	9,77	12,09	12,96	13,13	14,8	16,3
معدل المؤونات المخصصة للمستحقات غير المحصلة%	62,13	59,93	54,62	52,28	49,96	46,7	45,4

المصدر:

- التقرير السنوي لسنة 2018 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص:85.

[1] التقرير السنوي لسنة 2018 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سابق، ص:87.

– 04 consultation-presses Release; and Staff report; and statement by the Executive Director for Algeria, IMF country No.21/253, December 2021, p: 35

الشكل3-5 : تطور المستحقات غير المحصلة و معدلات المؤونات المخصصة(%) للقطاع البنكي الجزائري خلال السنوات 2014-2020

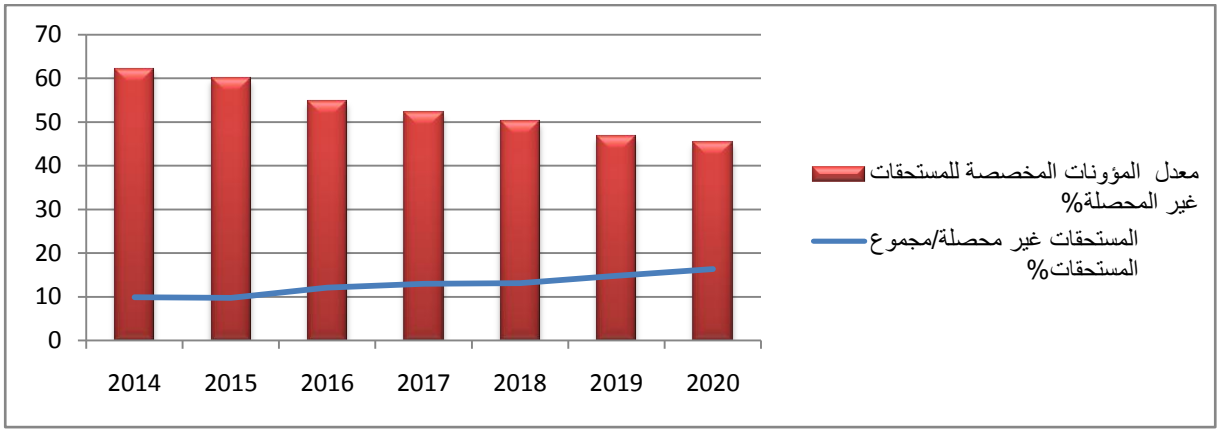

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول3-2

➢ **صغر حجم البنوك و تخلف السوق المالي الجزائري :**

في آخر المطاف تبقى البنوك العمومية رغم سيطرتها على الساحة المصرفية الجزائرية محلية النشاط نتيجة صغر حجمها و ضعف إمكانياتها، و بُعدها عن نمط البنوك الشاملة لمحدودية منتجاتها و قلة تعاملها مع المنتجات المالية المبتكرة كالمشتقات و التوريق.

فباختصار يبقى النظام البنكي الجزائري غير جاذب للموارد الأجنبية لتخلف سوقه المالي ، إلا أن هذا الانغلاق جعل الجزائر بمنأى عن الأزمات المالية العالمية، حيث لا نجد أثرا للبنوك الجزائرية في أهم الترتيبات التي تقوم بها الهيئات الدولية ، أما إقليميا تحتل بعض البنوك العمومية مراتب مقبولة، إلا أنه في العموم يشهد القطاع البنكي الجزائري و السوق المالي كلل تراجعا في مستويات التنافسية، فهو لا يزال يعمل على مواكبة التطورات الواقعة على مستوى الساحة المصرفية الدولية.[1]

[1] وهيبة خروبي ، أحمد علاش ، دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية للمصارف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، العدد 12، جوان 2015، ص:78

المبحث الثاني: واقع كفاية رأس المال في النظام البنكي

كما ذكرنا سابقا مر النظام البنكي الجزائري بعدة محطات إصلاح رئيسية ، تواكب التطورات الاقتصادية و المالية العالمية ، لكن أهمها كان سنة 1990 وذلك بصدور قانون النقد والقرض ، فعلى ضوء هذا القانون تم وضع أسس جديدة تترجم صورة مستقبلية للقطاع ككل من خلال إدخال تعديلات في هيكل النظام البنكي الجزائري، عليه نجد أن الجزائر تعمل على مواكبة أبرز المعايير المطروحة على مستوى الساحة المصرفية الدولية.

المطلب الأول :النظام البنكي الجزائري وفق اتفاقيات بازل

يسعى بنك الجزائر لتعزيز سلامة العمل المصرفي و ضمان تطوره، و كنتيجة لذلك كان لزاما على الجزائر تطبيق المقررات الصادرة عن لجنة بازل بخصوص معيار كفاية رأس المال.

الفرع الأول: النظام البنكي الجزائري وفق اتفاقية بازل الأولى

1. بوادر تبني قواعد الحيطة الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية

تعد أول محاولة للجزائر بهدف مسايرة اتفاقية بازل الأولى سنة 1990، بصدور النظام رقم 90-01 بتاريخ 04 جويلية 1990 و المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال المصارف و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، حيث أقر في مادته الرابعة بأن معدل تغطية المخاطر لا يجب أن يقل عن 8% من رأس المال، حيث حدد بنك الجزائر الحد الأدنى لرأس المال بـ : 500مليون دينار جزائري بالنسبة للبنوك الجزائر دون أن يقل المبلغ عن 33% من حجم الأموال الخاصة ، و 100 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر دون أن يقل المبلغ عن % 50من حجم الأموال الخاصة، [1]و في نفس

[1] Règlement n°90-01 du4 juillet1990 relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie, Bank d'Algérie

الإطار أصدر بنك الجزائر النظام رقم 91-09 بتاريخ 14أوت1991معلنا عن بوادر تبني قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية .[1]

إلا أن التعليمة رقم 94-74 المصدرة بتاريخ 29 نوفمبر 1994 تعتبر البداية الفعلية لتجسيد اتفاقية بازل الأولى على أرض الواقع من خلال تحديد المتطلبات الدنيا لرأس المال، فقد فرضت على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة أكبر أو تساوي8%و التي سيتم تطبيقها تدريجيا وفق المراحل الموضحة بالجدول(3-3)أدناه بالإضافة إلى تحديد مكونات الأموال الخاصة الصافية في البنوك الجزائرية و التي تنقسم إلى الأموال الخاصة القاعدية و الأموال الخاصة التكميلية، مطروحا منها عناصر الخصم ، مع تقديم نماذج الحساب و ووضع أوزان ترجيح المخاطر بالنسبة للعناصر داخل الميزانية، و التي حددت بـ:0% مستحقات على الدولة ،% 5 البنوك والمؤسسات المالية المتواجدة داخل الوطن ،% 20 البنوك والمؤسسات المالية في الخارج ، و % 100 القروض الممنوحة للزبائن، أما بالنسبة للعناصر خارج الميزانية فقد تم وضع أربعة أصناف من المخاطر موزعة إلى : ضعيف، متواضع، متوسط، مرتفع.

و في نفس الصدد أقرت التعليمة أنه يجب ألا تتجاوز نسبة مجموع المخاطر لعمليات البنوك و المؤسسات المالية مع نفس المستفيد نسبة25%من مبلغ الأموال الخاصة الصافية بهدف تقسيم المخاطر. أما بالنسبة للخطر الإجمالي الذي يتعرض له البنك من تعاملاته مع مستفيدين تحصل كل واحد منهم على قروض تجاوزت مخاطرها 15 % من الأموال الخاصة الصافية، لا يجب أن تفوق 10 مرات الأموال الخاصة الصافية للبنك أو المؤسسة المالية.[2]

[1] النظام رقم 91-09مؤرخ في 4 صفر عام 1412 الموافق 14غشت 1991، يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف و المؤسسات المالية.

[2] Instruction n°74-94 du28 novembre1994 relative a la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers, Bank d'Algérie

تم بعد ذلك إصدار التعليمة رقم 09-07 متعلقة بوضع القواعد الاحترازية لإدارة البنوك و المؤسسات المالية، مكملة ومتممة لما شملته التعليمة السابقة، و أهم ما شملته اعتماد الوزن الترجيحي 50 % لبعض عناصر الميزانية.[1]

الجدول 3-3: رزنامة التطبيق التدريجي للحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال

آخر أجل للتطبيق	النسبة %
نهاية شهر جوان من سنة 1995	%4
نهاية شهر ديسمبر من سنة 1996	%5
نهاية شهر ديسمبر من سنة 1997	%6
نهاية شهر ديسمبر من سنة1998	%7
نهاية شهر ديسمبر من سنة1999	%8

Source : article 3, instruction n°74-94 du28 novembre1994 relative a la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers, Bank d'Algérie

بناءا على ما سبق تستنتج أن التطبيق الفعلي للتعليمة سيمتد على 5 سنوات إلى غاية سنة 1999، بينما حددت لجنة الرقابة المصرفية آخر أجل لتنفيذ توصياتها سنة 1993، بذلك نجد أن بنك الجزائر تأخر حوالي 11 سنة، لتدخل التوصيات حيز التنفيذ مطلع سنة 2000 ،أين كان الاتجاه الدولي يتطلع إلى ضرورة إقرار اتفاق ثان، للنقائص و الثغرات التي أفرزها الاتفاق الأول.حيث أن التأخر في التطبيق يرجع

[1] Instruction n°09-2007 du 25 octobre2007modifiant et complétant l'instruction n° 74-94 du28 novembre1994 relative a la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers, Bank d'Algérie

إلى الفترة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة بهدف التوجه نحو اقتصاد السوق الحر.[1]

2.إقرار نظام المراقبة الداخلية

بعد ذلك أصدر بنك الجزائر النظام رقم 02-03 و المتضمن المراقبة الداخلية للمصارف و المؤسسات من خلال إصداره لنظام الرقابة الداخلية، يجبر البنوك و المؤسسات المالية على تأسيس نظم مراقبة داخلية يتم من خلالها التعرف على المخاطر التي تعترض النشاط المصرفي، و الغرض الرئيسي من هذا النص هو معالجة المعلومات التي تتوفر عليها مؤسسات القطاع ، من أجل تمكينها من تسديد التزاماتها القانونية و التنظيمية .[2] و الذي يتناول في مضمونه النقاط الموالية:

1. تعريف المخاطر الرئيسية التي تأخذها البنوك بعين الاعتبار:

خطر الاعتماد و هو الخطر الناشئ في حالة عجز الطرف أو الأطراف المقابلة عن السداد، خطر معدل الفائدة الإجمالي، خطر التسوية الناشئ ضمن عمليات الصرف، خطر السوق و الذي تم تعريفه بخطر معدل (دون توضيح لطبيعة هذا المعدل)، الخطر العملياتي و الذي شمل تعريفه الأحداث و العمليات الداخلية للبنك فقط و الخطر القانوني، [3]مع الإشارة إلى عدم احتساب المخاطر العملياتية و السوقية إلى جانب مخاطر القروض ضمن نسبة كفاية رأس المال .

2. التأكيد على أهمية المراقبة الداخلية، من خلال قيام البنوك و المؤسسات المالية بإنشاء ما يلي :[4]

---

[1] فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي ، مواكبة بنك الجزائر لمقررات لجنة بازل من خلال تشريعات أنظمة الرقابة الداخلية تعزيزا للحوكمة المصرفية، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المجلد 05،العدد 02، ديسمبر 2019، ص ص:336-337

[2] Guide des banques et de l'établissement financiers en Algérie, édition Kpmg Algérie, SPA, 2012, p : 69

[3] القانون النظام رقم 02-03 مؤرخ في 9رمضان عام 1423الموافق 14 نوفمبر سنة 2002، يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، بنك الجزائر

[4] وهيبة خروبي ، أحمد علاش، مرجع سابق، ص:80

✓ **نظام مراقبة العمليات و الإجراءات الداخلية:** بهدف ضمان أحسن الظروف الأمنية و المصداقية و الشمولية و مراقبة العمليات و الإجراءات الداخلية الخاصة، و التأكد من تطابقها مع الأحكام التشريعية المعمول بها ؛

✓ **تنظيم محاسبي و معالجة المعلومات:** بهدف التأكد من مدى مطابقة الأعمال المحاسبية في البنك و المؤسسة المالية، مع المعايير المحاسبية المعمول بها؛

✓ **أنظمة تقييم المخاطر و النتائج** : كما جاء في نص المادة 22من القانون :"يجب أن تقيم البنوك و المؤسسات المالية أنظمة خاصة بتقدير و تحليل المخاطر و تكييف هذه الأخيرة مع طبيعة و حجم عملياتها بغرض توخي المخاطر التي تتعرض لها"، في انتظار صدور القوانين التنظيمية التي تحدد طرق حسابها ؛

✓ **أنظمة الرقابة و التحكم:** و هي أنظمة يتم بناؤها داخل البنك أو المؤسسة المالية بهدف رصد أخطار القروض و معدل الفائدة و الصرف و ذلك من خلال تقديرها و وضع حدود دنيا لها؛

✓ **نظام التوثيق و الإعلام:** من أجل رصد نتائج الرقابة الداخلية و الإفصاح عنها لمختلف الأطراف المعنية بالأمر؛

الفرع الثاني : النظام البنكي الجزائري وفق اتفاقية بازل الثانية

1.الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفق النظام البنكي الجزائري

في إطار سعي الجزائر لربط رأس مال البنك بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، و بالنظر إلى ضعف رؤوس أموال المؤسسات البنكية، تم تعزيز صلابة القطاع البنكي من خلال قيام بنك الجزائر بالرفع من القاعدة المالية للنظام البنكي، بإصداره في بادئ الأمر النظام رقم 04-01، الذي اقر في مادته الثانية برفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك إلى مليارين و 500مليون دينار جزائري، أما المؤسسات المالية فقد تم تحديد رأسمالها بـ: 500 مليون دينار جزائري، [1]يليه النظام رقم 08- 04المصدر على إثر تداعيات

[1]المادة رقم 02، النظام رقم 04-01مؤرخ في 12محرم عام 1425الموافق 4 مارس من سنة 2004، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، بنك الجزائر.

الأزمة العالمية لسنة2008، الذي رفع من قيمة الحد الأدنى لرأسمال البنوك إلى 10 ملايير دينار جزائري و3 ملايير و 500مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية ، كما نص القانون في مادته الثالثة أن على البنوك الخاصة التي يتواجد مقرها الرئيسي في الخارج ، يجب أن تقوم بتخصيص مبلغ يساوي على الأقل الحد الأدنى لرأسمال المطلوب لتأسيس البنوك و المؤسسات المالية الناشطة في الجزائر. [1]

2. عملية المراجعة الرقابية وفق النظام البنكي الجزائري

وفي إطار تحقيق نظام الرقابة الداخلية، تم إصدار الأمر 10-04 بهدف تعديل و تكملة الأمر رقم 03-11، و الذي أكد على ضرورة التزام البنوك و المؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي، يتولى هذا الأخير إعداد تقرير سنوي على الأقل يتم إرساله إلى اللجنة المصرفية، يتناول التقرير طرق قياس و مراقبة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة المالية، على وجه الخصوص المخاطر الائتمانية بهدف:[2]

- جرد التحقيقات التي تم إجراؤها و الدروس الرئيسية المستفاد منها، و التطرق لأوجه القصور و التدابير التصحيحية المتخذة ؛
- وصف التغيرات الهامة التي تطرأ في مجال الرقابة الداخلية ؛
- التأكد من سلامة تطبيق الشروط و الإجراءات الموضوعة للأنشطة الجديدة ؛

فعلى صعيد الرقابة العامة، تقام التحاليل الاحترازية الكلية على مستوى مصالح المديرية العامة للمفتشية العامة التابعة لبنك الجزائر،حيث تقوم بإعداد تقارير فصلية عن مؤشرات الصلابة المالية للنظام المصرفي لصالح اللجنة المصرفية و ذلك لكشف مواطن الضعف و الخلل الخاصة بالجانب المالي و الاحترازي ، بالتالي المشرفون على البنوك و المؤسسات المالية،مطالبون بإعطاء تقييم حول الهيئة الخاضعة للرقابة سواء على مستوى موثوقية حساباتها، و نوعية تسيير مخاطرها و جودة التصريحات و التقارير الدورية التي يتم إرسالها من طرف الهيئات الخاضعة للرقابة إلى اللجنة المصرفية ، بالإضافة إلى

[1] النظام رقم 08- 04 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1429 الموافق 23ديسمبر سنة 2008، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العمل في الجزائر، بنك الجزائر

[2] Guide des banques et de l'établissement financiers en Algérie, OP. CIT, p :70

تقييم التدابير المتخذة لضمان أمن أنظمة الدفع و نوعية رقابتها، إلى جانب ضمان تطبيق النصوص التنظيمية و القانونية، و لممارسة مهامها تضم المفتشية العامة مديريتين هما :

✓ **مديرية المفتشية الخارجية :** أين تمر عملية الرقابة من خلالها، عبر الركيزتين الرئيسيتين لجهاز الإشراف من خلال: [1]

أ.الرقابة على أساس المستندات:

التي تتم استنادا إلى عملية رقابة فردية على الهيكل المالي للمنشأة المالية، بالإضافة إلى مراقبة معززة على مستوى النظام ككل من خلال استغلال و تحليل المعلومات المحاسبية الخاضعة للرقابة،حيث تتناول التقارير الصادرة عنها الوضعيات المحاسبية الشهرية، نسب الملاءة و تقسيم المخاطر، نسب التعرض لمخاطر سعر الصرف، معامل الأموال الخاصة و الموارد الدائمة و معلومات عن الالتزامات المتعلقة بالتجارة الخارجية.[2]

بمعاينة حالات خرق المعايير فخلال سنة 2018، سمح استغلال التقارير المحاسبية و الاحترازية، المنظمة للمهنة، و الذي يتم توضيحه وفق الجدول(3-4) أدناه:

الجدول3-4: مجمل حالات خرق المعايير الاحترازية المسجلة خلال سنة 2018

المعيار	وتيرة التصريح	عدد المنشآت المالية	مجموع المخالفات
معامل الملاءة	ثلاثي	0	0
معامل الأموال الخاصة القاعدية	ثلاثي	0	0
وسادة الأمان	ثلاثي	01 بنك	03

[1] التقرير السنوي لسنة2010عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، جويلية 2011، ص ص:134-138

[2] التقرير السنوي لسنة2011عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، أكتوبر 2012، ص144

25%من الأموال الخاصة القانونية	ثلاثي	03 بنوك	12
8 مرات الأموال الخاصة القانونية	ثلاثي	0	0
قروض ممنوحة على مؤسسات يملك فيها البنك مساهمات	كل شهرين	0	0
التزامات خارجية بالتوقيع	شهري	0	0
10%من الأموال الخاصة على إجمالي العملات الصعبة	شهري	01 بنك	4
30%من الأموال الخاصة على إجمالي العملات الصعبة	شهري	0	0
معامل الأموال الخاصة و الموارد الدائمة	سنوي	بنكين	02
معامل السيولة	ثلاثي	08 بنوك	18
صافي الأصول	شهري	02 مؤسسة مالية	23
المجموع		11 منشأة	62

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2018 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص:120

من خلال الجدول السابق، كشفت مديرية الرقابة على أساس المستندات، عن تسجيل 62 حالة مخالفة على مستوى 11منشأة مالية تابعة لها ، تم تبليغ اللجنة المصرفية بها، حيث التزمت جميع المنشآت المالية فيما يخص معامل الملاءة و معامل الأموال الخاصة القاعدية، في حين سجل بنك واحد نقص في تشكيل وسادة الأمان، أما فيما يخص نسبة تقسيم المخاطر نجد أن الخرق تم على مستوى ثلاثة بنوك، بينما سجلت 08 بنوك 18 مخالفة في ما يخص معامل السيولة، بالتالي أصبحت دون الحد

الأدنى المطلوب و المقدر بـ:100%، أما بالنسبة لمعامل الأموال الخاصة و الموارد الدائمة لم يلتزم بنكين به، كما لم تلتزم مؤسستين ماليتين لشروط صافي الأصول.

ب. الرقابة بعين المكان:

بحيث يتم تأدية مهمات متضمنة الرقابة الشاملة و الرقابة على العمليات الجارية مع الخارج و تقييم محفظة القرض بالإضافة إلى بعثات تحقيقات خاصة، على مستوى بعض الهيئات الخاضعة لبنك الجزائر، فالغاية من الرقابة بعين المكان هي الحصول على تقييم لتسيير البنوك و المؤسسات المالية، كما يهدف إلى التأكد من صحة و موثوقية المعلومات المرسلة إلى بنك الجزائر، و التعمق في تحليل المخاطر الممكن التعرض لها.[1] حيث تسمح الرقابة بعين المكان من:[2]

- التحقق من صحة المعلومات المقدمة إلى اللجنة المصرفية و مديرية الرقابة على أساس المستندات ؛
- تقييم جوانب من إدارة المؤسسات و التي لا يمكن الحصول عليها من الرقابة على أساس المستندات؛
- تحسين تحليل المخاطر؛
- التحقق من التنفيذ الفعلي للإجراءات التصحيحية ، للثغرات التي تم اكتشافها من طرف البعثات السابقة؛
- منح علامة تقييمية لكل خطر، و علامة تقييمية شاملة تعكس مستوى المخاطر الإجمالية للمؤسسة، بالتنسيق مع هيئة الرقابة على أساس على أساس المستندات؛

- **مديرية المفتشية الداخلية** :و تعتبر مهمتها مراجعة و مراقبة كل أنشطة و عمليات هياكل بنك الجزائر، من خلال :[3]

- ضمان مراقبة التنظيم الجيد لكل هياكل البنك؛
- التقييم الدوري لحجم و نوعية نتائج العمليات المحققة من قبل البنك ؛
- ضمان امن العمليات المرتبطة بالتسيير المباشر للبنك ؛

[1] التقرير السنوي لسنة2011عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سابق، ص:144

[2] التقرير السنوي لسنة2015عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص:124

[3] وهيبة خروبي ، أحمد علاش ، مرجع سابق، ص: 76

3.انضباط السوق وفق النظام البنكي الجزائري

في هذا الصدد تلزم اللجنة المصرفية البنوك و المؤسسات المالية القيام بالإفصاح عن مختلف البيانات المتعلقة بنشاطها بشكل دقيق و في الوقت المناسب، حيث تلتزم هذه الأخيرة بالإعلان عن معدل الملاءة الخاص بها كل ثلاثة أشهر، [1]كما يجب على البنوك و المؤسسات المالية إعداد تقريرين سنويين أحدهما يتعلق بشروط المراقبة الداخلية، و آخر يتناول تقرير خاص بتقدير و مراقبة المخاطر التي تتعرض لها بالإضافة لأهم الاستنتاجات التي يمكن أن تنجم عن تقدير المخاطر،كما يضم التقرير مخاطر القرض تحليل مردودية عمليات القرض، ومن ثم إرسالهما لهيئة التداول و عند الاقتضاء لهيئة التدقيق، و تبلغ بهما اللجنة المصرفية ، و يوضعان تحت تصرف مندوبي الحسابات .[2]

الفرع الثالث :النظام البنكي الجزائري نحو تطبيق اتفاقية بازل الثالثة

1.تعزيز صلابة القطاع البنكي الجزائري وفق اتفاقية بازل الثالثة

1.1متطلبات أعلى من رأس المال و جودة أفضل

شهد الإطار الرقابي للجهاز المصرفي إصلاحات جوهرية تم إدراجها لتتوافق أحكامه تدريجيا مع توصيات لجنة بازل الثالثة، أين قام بنك الجزائر برفع الحد الأدنى لرأسمال و الذي حدد مبلغه بـ: 20 مليار دينار جزائري بالنسبة للبنوك، و 6 ملايير و 500مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية [3]، وهو الأمر الذي يسمح بتقوية القاعد الرأسمالية للنظام البنكي، وذلك باعتبار الاقتصاد الجزائري مصرفي.

كما ألزم بنك الجزائر البنوك و المؤسسات المالية على احترام معامل أدنى للملاءة قدره 9.5 % من مجموع أموالها الخاصة القانونية و التي تنقسم إلى أموال خاصة قاعدية و الأموال الخاصة التكميلية ، لتغطية مجموع مخاطر القرض و المخاطر العملياتية و مخاطر السوق المرجحة ، بحيث تغطي الأموال

---

[1] فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي ، مرجع سابق، ص:339

[2] المواد رقم 45 و 46 من القانون رقم 02-03 مؤرخ في 9رمضان عام 1423الموافق 14 نوفمبر سنة 2002، يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، بنك الجزائر

[3] المواد رقم 02 و03 من النظام رقم 18-03مورخ في26 صفر عام 1440الموافق4 نوفمبر سنة2018، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، بنك الجزائر

الخاصة القاعدية نسبة 7%على الأقل من المخاطر، كما تم إدخال متطلبات إضافية من الأموال الخاصة من خلال اعتماد البنوك على وسادة أمان تغطي 2.5%من المخاطر المرجحة و إدراجها ضمن متطلبات رأس المال، كما و يمكن للجنة المصرفية أن تفرض على البنوك و المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية معايير ملاءة أعلى من تلك النصوص عليها،[1] و يظهر ذلك جليا من خلال الجدول(3-5)الذي يعكس، نسبة الملاءة الكلية و القاعدية للقطاع المصرفي :

الجدول3-5 : نسبة الملاءة الكلية و القاعدية (%) للقطاع البنكي الجزائري خلال السنوات 2011-2020

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الملاءة الكلية%	23,77	23,62	21,50	15,79	18,40	18,75	19,38	19,06	18,0	18,8
نسبة الملاءة القاعدية%	17,00	17,48	15,51	13,18	15,76	16,25	14,97	14,99	14,3	15,10

المصدر:

- التقرير السنوي لسنة 2018 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص:85.
- التقرير لتقرير السنوي لسنة2015عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص:167.

[1] النظام رقم14-01 مؤرخ في 16ربيع الثاني عام 1435 الموافق16 فبراير سنة 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، بنك الجزائر

– Article 04 consultation-presses Release; and Staff report; and statement by the Executive Director for Algeria, IMF country No.21/253, December 2021, p: 35

الشكل3-6 : نسبة الملاءة الكلية و القاعدية (%) للقطاع البنكي الجزائري خلال السنوات 2011-2020

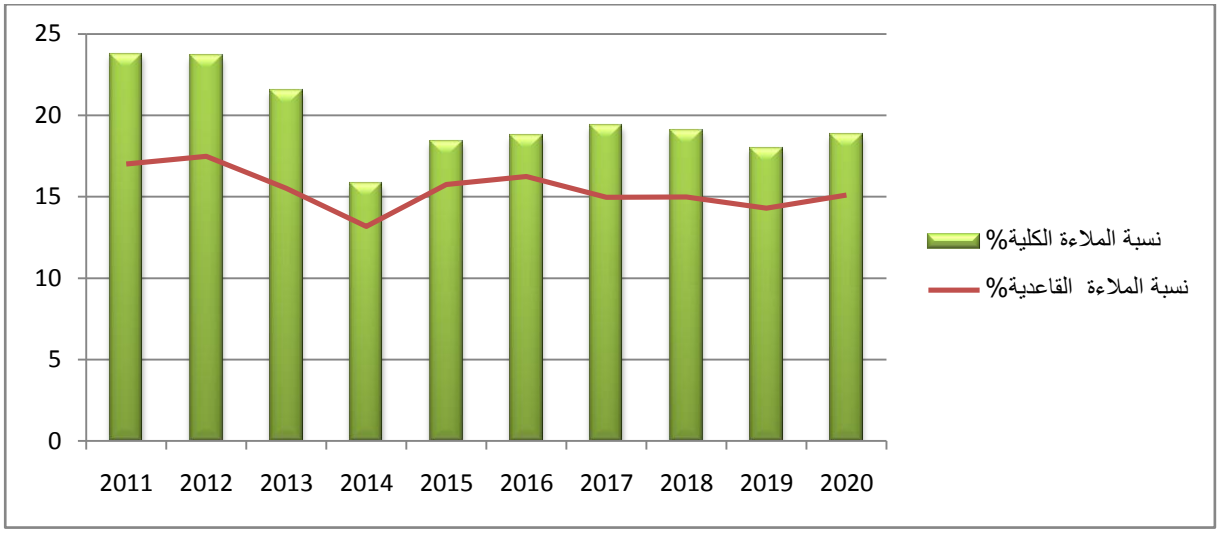

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول3-5

من خلال الشكل (3-6) السابق، نجد أن معدل الملاءة و نسبة الملاءة القاعدية للقطاع البنكي خلال السنوات الممتدة من 2011الى 2020، أعلى من المعدلات المفروضة من طرف بنك الجزائر و لجنة بازل، أين تشكل الأموال الخاصة القاعدية النسبة الأكبر من الأموال الخاصة القانونية ، مما يدل على صلابة القاعدة الرأسمالية للبنوك التجارية الجزائرية ،إلا أن النسب المدروسة شهدت أدنى معدلات لها سنة 2014، لكن تبقى ضمن الحدود الموصى بها.

2.1 إدخال تعديلات على طريقة حساب نسبة كفاية رأس المال

أما فيما يتعلق بكيفية حساب نسبة كفاية رأس المال، نجد أنه تم الاحتفاظ بالطريقة الجزافية التي تعتمد في تقييمها للخطر على نسب الترجيح التي تقدمها وكالات التصنيف الائتمانية العالمية، نظرا لعدم توفر مناهج قياس المخاطر المعقدة و المتطورة القائمة على نظم التقييم الداخلي، و التي تشكل الإضافة الأساسية للاتفاقية الثانية، و عليه سنوضح بالتفصيل طرق قياس المخاطر التي اقرها بنك الجزائر وأنظمة التصنيف:

1.2.1 قياس خطر القرض:

حسب النصوص القانونية لبنك الجزائر، تعتمد البنوك و المؤسسات المالية في ترجيحاتها لخطر القرض حسب طبيعته و نوعيته، يتم اعتماد التنقيط الممنوح من طرف هيئة التقييم الدولية "ستاندار أند بورز " وفق الجدول(3-7)، و المحددة من قبل اللجنة المصرفية، أو يتم استعمال الترجيح الجزافي الذي ينصص عليه النظام رقم 14-01 في حالة غياب ترجيح الهيئة الخارجية وفق الجدول (3-8) أدناه، حيث يتم اختيار الترجيح المناسب للأصل وفق شروط معينة يحددها بنك الجزائر، فيما تم تحديد معاملات تحويل خاصة بالعناصر خارجية الميزانية ،نفسها المطبقة وفق اتفاقية بازل الأولى .[1]

الجدول 3-6: التنقيط الخارجي للقرض

التنقيط الخارجي للقرض	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى BB-	B+ إلى B-	اقل من B-	لا يوجد تنقيط
مستحقات على الدولة و بنك الجزائر	%0						
مستحقات على الدول الأخرى و بنوكها	%0	%20	%50	%100	100%	%150	%100
الهيئات العمومية	%20	%50	%50	%100	%100	%150	%50

[1] النظام رقم14-01، مرجع سابق

مستحقات على البنوك و المؤسسات المالية المقيمة بالخارج يفوق اجلها 3أشهر	%20	%50	%50	%100	%100	%150	%50
مستحقات على البنوك و المؤسسات المالية المقيمة بالخارج يقل تاريخ استحقاقها أو يساوي 3أشهر	%20	%20	%20	%50	%50	%150	%20
مستحقات على البنوك و المؤسسات المالية المقيمة بالجزائر	%20						
مستحقات على المؤسسات الكبيرة و المتوسطة	%20	%50	%100	%100	%150	%150	%100

المصدر: النظام رقم14-01 مؤرخ في 16ربيع الثاني عام 1435 الموافق16 فبراير سنة 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، بنك الجزائر

الجدول3-7:التنقيط الجزافي للقرض

التنقيط الجزافي للقرض	%0	%20	%35	%50	%75	%100	%150
مستحقات على بنك التجزئة					×	×	
القروض العقارية للاستعمال السكني			×	×	×		
القروض العقارية للاستعمال التجاري				×	×		
المستحقات المصنفة			×	×		×	×

أصول أخرى	×	×				×	

المصدر: النظام رقم14-01 مؤرخ في 16ربيع الثاني عام 1435 الموافق16 فبراير سنة 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، بنك الجزائر

2.2.1 قياس الخطر العملياتي:

يعرف الخطر العملياتي وفق التشريع الجزائري في المادة رقم 20 :"بأنه خطر الخسارة الناتجة عن نقائص أو اختلالات متعلقة بالإجراءات و المستخدمين و الأنظمة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية أو متعلقة بأحداث خارجية"، و تم ضمه لحساب متطلبات كفاية رأس المال باعتماد أسلوب المؤشر الأساسي المنصوص عليه في اتفاقية بازل الثانية، بحيث أن متطلبات الأموال الخاصة لتغطية الخطر العملياتي تعادل نسبة 15% من متوسط صافي النواتج البنكية الإيجابية للسنوات الثلاث السابقة.[1]

3.2.1 قياس خطر السوق:

وفق المادة 22من النظام رقم14-01"تغطي متطلبات الأموال الخاصة، بموجب خطر السوق، خطر الوضعية على محفظة التداول و خطر الصرف"، حيث يتم اعتماد الأسلوب المعياري لتقييمه، من خلال تحليل الخطر الخاص المتعلق بكل سند دين في محفظة البنك، و الخطر العام الذي تتحمله المحفظة كلل وفقا لما تنصه عليه الاتفاقية الأولى و الثانية ، [2] أين حدد بنك الجزائر أن الخطر العام المرتبط بالتطور الشامل للأسواق و الذي يقدر وفق آجال الاستحقاق كما هو موضح في الجدول (3-9) في حين سندات الملكية يقدر بصفة جزافية 2 %، و الخطر الخاص المرتبط بالوضعية الخاصة للمصدر، يتم تقديره من خلال تنقيط هذا الأخير كما هو موضح في الجدول(3-10) ، أما متطلبات تغطية خطر سعر الصرف

[1] النظام رقم14-01، مرجع سابق.

[2] زبير عياش، سناء العايب، تسيير مخاطر السوق بين مقررات بازل 2 وإصلاحات بازل 3، مجلة دراسات اقتصادية،المجلد6، العدد 2، ديسمبر 2019، ص: 89.

قدر بنسبة 10%من الرصيد بين مجموع صافي الوضعيات القصيرة و الوضعيات الطويلة بالعملة الصعبة.[1]

الجدول 3-8:ترجيح الخطر العام لمحفظة التداول

الترجيح %	آجال الاستحقاق
%0.5	أقل من (1)سنة
%1	من (1)سنة إلى(5) خمس سنوات
%2	تفوق (5) خمس سنوات

المصدر: النظام رقم14-01 مؤرخ في 16ربيع الثاني عام 1435 الموافق16 فبراير سنة 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، بنك الجزائر

الجدول 3-9 : ترجيح الخطر الخاص لمحفظة التداول

المصدرين	الترجيح
مخاطر على الدولة الجزائرية و تجزئتها	%0
المصدرين المنقطين منAAA إلى +A	%0.5
من المصدرين المنقطين منAإلى -BB	%1
المصدرين المنقطين أقل من -BB	%2

المصدر: النظام رقم14-01 مؤرخ في 16ربيع الثاني عام 1435 الموافق16 فبراير سنة 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، بنك الجزائر

[1]النظام رقم 14-01، مرجع سابق

و عليه يتم حساب معدل الملاءة وفق المعادلة التالية:[1]

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{مخاطر القرض المرجحة+ المخاطرالعملياتية المرجحة(12.5)+ مخاطر السوق المرجحة(12.5)}}$$

3.1اعتماد نسبة الرافعة المالية:

تعتبر نسبة الرافعة المالية من بين الإضافات التي شملتها توصيات الاتفاقية الثالثة للجنة بازل، حيث تم تحديد نسبتها بـ: 3% على الأقل ، و التي تعتبر حاصل قسمة الشريحة الأولى لرأس المال إلى إجمالي الموجودات داخل و خارج الميزانية، بهدف تقييد نسبة المديونية داخل القطاع البنكي،فمن خلال (الجدول3-11) نجد أن القطاع البنكي الجزائري حقق نسبة رافعة مالية أعلى من المستوى المطلوب، بذلك يمكن اعتبار البنوك التجارية الجزائرية مرسملة بشكل جيد .

الجدول3-10 : نسبة الرافعة المالية% للقطاع البنكي الجزائري خلال السنوات 2014-2018

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الرافعة المالية%	12	11	10	9	9

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2018 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019،ص:87.

4.1 نظام تسيير و قياس خطر السيولة

حدد مجلس النقد و القرض استنادا إلى توصيات لجنة بازل، ضرورة حيازة البنوك و المؤسسات المالية على مخزون من الأصول السائلة الكافية و القادرة على مواجهة الاستحقاقات قصيرة الأجل، [2]وبناءا عليه عرّف بنك الجزائر خطر السيولة :"بأنه خطر ناتج عن عدم القدرة على مواجهة الالتزامات أو عن عدم قدرة فك تعويض وضعية نظرا لحالة السوق، و ذلك في أجل محددة و بتكلفة معقولة"، حيث أُلزمت

[1] النظام رقم14-01، مرجع سابق

[2]التقرير السنوي لسنة2011عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، اكتوبر2012، ص: 136

البنوك على قياس و رقابة خطر السيولة، أين نص البنك على ضرورة تحقيق المعامل الأدنى للسيولة و الذي يساوي على الأقل 100% في الأجل القصير، و يمثل نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة و الممكن تحقيقها على المدى القصير و التزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة، و من جهة أخرى مجموع الاستحقاقات تحت الطلب القصيرة الأجل و الالتزامات المقدمة، حيث يغطي هذا المعامل فترة شهر كامل من الالتزامات ، كما أن البنوك ملزمة بالتبليغ عن هذه النسبة نهاية كل ثلاثي ابتدءا من 21 ديسمبر 2012 وفقا للقانون رقم 11-04 الذي يوضح بشكل مفصل طريقة حساب نسبة السيولة المحددة، أين تقوم البنوك و المؤسسات المالية بإعداد "جدول توقعات الخزينة "، بهدف ضمان المتابعة الأسبوعية على الأقل لوضعية السيولة الخاصة بها.[1]حيث لم يأخذ بنك الجزائر بالمعيار الآخر المتعلق بالسيولة طويلة الأجل.

فمن خلال الجدول الجدول(3-12) و الشكل (3-7)أدناه ، نلاحظ أن نسبة "الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل" قد شهدت تراجع ملحوظ ، ابتداء من سنة 2013 حيث أصبحت السيولة المصرفية تغطي 93,5% من الخصوم قصيرة الأجل ، و تم ترجيح السبب بالإضافة لانخفاض الأصول السائلة،أن هناك ارتفاع في معدلات الخصوم قصيرة الأجل، فخلال سنة 2018 ارتفعت بمقدار بـ: (4.1%+)،[2] في حين الشكل يظهر أن التراجع الحقيقي للنسبة شهد أقصى انخفاض له سنة 2015 بمقدار(% 20,5-)، لتواصل النسبة بعدها وتيرة النمو التنازلية ، فخلال سنة2020أصبحت السيولة المصرفية تغطي 31,4% من حجم الخصوم القصيرة الأجل فقط.

[1]أنظر النظام 11-04 مؤرخ في 21 جماد الثانية غام 1432 الموافق 24 مايو سنة 2011،يتضمن تعريف وقياس و تسيير و رقابة خطر السيولة، بنك الجزائر

[2]التقرير السنوي لسنة 2018 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سابق، ص:86.

الجدول3-11: تطور معدل الأصول السائلة نسبة إلى الخصوم قصيرة الأجل خلال السنوات 2011-2020

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل%	103,7	107,5	93,5	82,1	61,6	58,8	53,7	47,4	44,2	31,4
معدل نمو نسبة الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل%		3,8	14-	11,4-	20,5-	2,8-	5,1-	6,3-	3,2-	12,8-

Source: Article 04 consultation-presses Release; and Staff report; and statement by the Executive Director for Algeria, IMF country No.21/253, December 2021, p: 35

الشكل3-7:تطور معدل الأصول السائلة نسبة إلى الخصوم قصيرة الأجل خلال السنوات 2011-2020

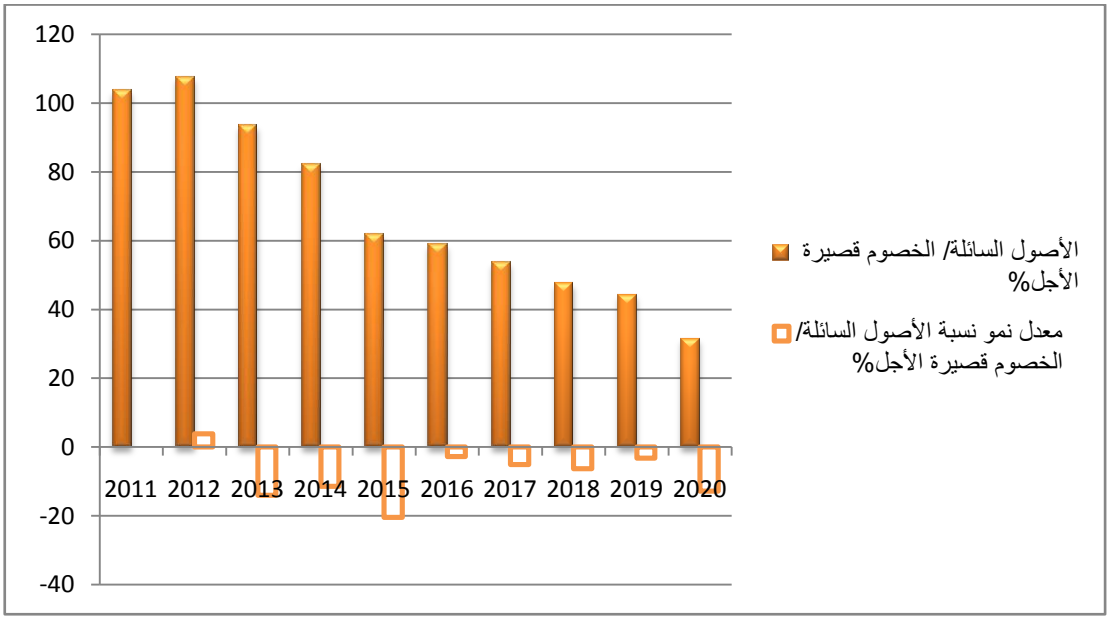

المصدر:من إعداد الباحثة، بالاعتماد على الجدول3-11

2.تحديث وظيفة الإشراف و الرقابة على النظام البنكي الجزائري

و في إطار سعي بنك الجزائر لتعزيز و تطوير وظيفة الإشراف ، و محاكاة الأحكام الصادرة عن لجنة الرقابة المصرفية ، قام بعصرنة أدوات إشرافه على القطاع البنكي الوطني، من خلال اعتماد نهج الرقابة الجديد القائم على المخاطر، و الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2013.[1]

2.1اعتماد مشروع تكنولوجيا المعلومات " SYNOBA"

1.2.1 ماهية مشروع تكنولوجيا المعلومات "SYNOBA

تمت إقامة هذا المشروع بهدف إنشاء نظام تنقيط مصرفي جزائري مطور داخليا، بمساعدة الخزينة الأمريكية و صندوق النقد الدولي تحت اسم : SYSTEME DE NOTATION ALGERIEN يرمز له باختصار " SNB"[2]، حيث ترتكز مبادئ هذا النموذج على نظام تقييم على أساس المستندات و بعين المكان ، للوضعية المالية و الاحترازية للبنوك و المؤسسات المالية مستوحى من نموذج " CAMELS" الشهير،[3] بهدف رقمنة كل التقارير المحاسبية و الاحترازية، و هو الأمر الذي يسمح بمراقبة البنوك و المؤسسات المالية بطريقة آلية، للتأكد من تناسق مختلف البيانات و تعميمها وفقا لمتطلبات هيئة الإشراف، فبفضل طابعه التنبؤي للمخاطر، سوف يسمح للجنة المصرفية بمعرفة البنوك التي تواجه صعوبات و أخذ التدابير التصحيحية الملائمة بطريقة أسرع، بالتالي تخفيض تكلفة الإشراف من خلال تقييم أحسن لمخاطر كل مؤسسة باستخدام أفضل للموارد .[4]

لكن المشروع لا يزال في إطار التطوير منذ تجربته أول مرة على بنكين سنة 2012 ، إلى غاية سنة 2018 التي شهدت الشروع في تطبيق الشق الثاني من النموذج ، حيث عملت خلية الإعلام الآلي التابعة للمديرية العامة للمفتشية العامة، و التي تعاونت مع فريق مديرية الرقابة على أساس المستندات، بهدف

[1] التقرير لتقرير السنوي لسنة2015عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سابق، ص:118

[2] التقرير السنوي لسنة 2012 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2013، ص:143

[3] التقرير السنوي لسنة 2018 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سابق، ص: 116

[4] التقرير السنوي لسنة 2016 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر 2017، ص: 112

دمج الإشراف على أساس المستندات ضمن إطار المشروع كلل بهدف تحقيق التنقيط المعمول به في إطار تحقيق الرقابة الشاملة في ظل الرقابة الميدانية.[1]

2.2.1.نتائج مهمات الرقابة الشاملة في إطار " SYNOBA"

كما ذكرنا سابقا أن نموذج التنقيط المصرفي المطور، يعتبر طريقة إشراف موحدة، ترتكز على نفس أسس طريقة CAMELS"، فخلال سنة 2018، تم برمجة مهمات رقابة شاملة في إطار الرقابة بعين المكان التي أصبحت تستخدم نظام "SNB"، و ذلك على مستوى بعض البنوك و المؤسسات المالية ، و كانت النتائج وفق الجدول الموالي :

الجدول3-12: نتائج مهمات الرقابة الشاملة في إطار "SYNOBA" سنة 2018

المؤشر	النتائج
الأموال الخاصة	مستويات عالية من الأموال الخاصة و فوق المتطلبات التنظيمية.
جودة الأصول	بعض المؤسسات التي تمت مراقبتها، تم اكتشاف نقائص تخص مراقبة خطر القرض ، الاستخدام المتكرر للقروض غير المرخصة ، منح قروض لشركات حالتها المادية سيئة، غياب نظام التصنيف الداخلي، شغور مناصب في مديريات الالتزامات، سوء إدارة محفظة القرض.
الإدارة	يستند هذا المعيار على تقدير الإستراتيجية العامة للمؤسسة، و مدى رقابتها الداخلية و جودة أمن معلوماتها، بحيث اتضح غياب المخطط الاستراتيجي على مستوى إحدى المؤسسات ،غياب المسؤول عن الرقابة الشاملة على مستوى مؤسستين، غياب أجهزة الإنذار، نقص الكفاءات البشرية .

[1] التقرير السنوي لسنة 2018 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سابق، ص ص:116-117

المردودية	سجلت مؤسسة واحدة فقط نموا تصاعديا في مردوديتها
السيولة	في العموم تم تسجيل معدلات سيولة مرتفعة، أعلى من النسب المطلوبة، كما أن الأصول الثابتة تتناسب مع الموارد الطويلة و المتوسطة الأجل.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ا لتقرير السنوي لسنة 2018 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص ص:122-127

من خلال الجدول (3-13)السابق ، نلاحظ أن البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للتقييم، حققت نسب ملاءة و سيولة أعلى من تلك المنصوص عليها من طرف بنك الجزائر ، في حين معيار جودة الأصول و الإدارة و المردودية سجلت ملاحظات غير مرضية، يحتم إعادة ضبطها، كما نستنتج مما سبق غياب مؤشر حساسية السوق على مستوى التقييم.

3.إقامة برنامج اختبارات القدرة على تحمل الضغط :

أجبر النظام رقم14-01 البنوك على القيام بمحاكاة الأزمة، لتقييم هشاشة محفظة القروض، في حالة تدهور نوعية الأطراف المقابلة أو تقلب الأوضاع مستقبلا ، [1]حيث أصبح لزاما على البنوك و المؤسسات المالية العمل على تعزيز قدرتها لمقاومة سيناريوهات الأزمات، و التي تعد أزمة الرهن العقاري لسنة 2008أبرزها، فالهدف من اختبارات القدرة على تحمل الضغط هو كسب تصور وقائي مسبق للإجراءات الواجب اتخاذها من طرف البنوك و السلطات الرقابية على حد سواء، نجد أن الجزائر في إطار مواكبتها لتدابير لجنة بازل 3،عملت على وضع نموذج متكامل و ديناميكي لقياس القدرة على تحمل فترات الإجهاد، تم تطويره بالتعاون مع البنك الدولي يدعى :" FPM " Financial Projection Model ، يتمثل هذا النموذج في تطبيق آلي إلى نظام إسقاط مالي، لصدمات مالية شديدة و لكن محتملة ومتوقعة، بغية التوصل إلى تحديد و قياس نقاط الضعف و القدرة على مقاومة الأزمات لكل منشأة مالية على حدا من أجل اختبار هشاشتها من زوايا مختلفة تتعلق بتقييم معايير المخاطر كاحتمال التخلف عن السداد ،

[1]النظام 14-01، مرجع سابق.

أما على مستوى القطاع ككل، [1] تحاكي هذه الاختبارات ظروف غير مواتية للنشاط مطبقة على جميع المنشآت المالية التي تشكل النظام ، من خلال تفصيلها إلى سيناريوهات فرعية تخص مثلا: تدهور نوعية المحفظات و الضمانات ،هروب الودائع ، و التي قد تؤدي إلى تداعيات تنتشر من خلال الروابط بين البنوك، و التي قد تنشأ نتيجة قصور متعامل أو أكثر في السوق البينية البنكية، أو نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي الكلي.[2]

حيث خصصت سنة 2016 لتحقيق أول تمارين اختبار القدرة على تحمل الضغط، بهدف كشف نقاط الضعف المتعلقة بمخاطر السيولة و الملاءة، وفقا لسيناريوهين: سيناريو قاعدي و سيناريو متقدم، من خلال تطبيق "نموذج التوقعات المالية " الذي تم إجراؤه على مستوى مصرفين على امتداد ثلاثة سنوات بصفة فردية، لكن يبقى دخول النموذج حيز الإنتاج بصفة كاملة مرهونا بتصميم سيناريوهات كلية لاختبار القدرة على تحمل الضغط.[3]

المطلب الثاني :أهم التحديات التي تواجه القطاع البنكي الجزائري للالتزام بمعيار كفاية رأس المال

من خلال تقييم تجربة الجزائر في إطار العمل على تجسيد الاتفاقيات الثلاثة للجنة الرقابة المصرفية، نجد أن السلطات الإشرافية للبلاد عملت على تدارك التأخر و القصور الذي شهده تطبيق الاتفاقية الأولى و الثانية من خلال العمل على تعزيز الأطر القانونية و التشريعية التي تنظم العمل البنكي ، و تهيئ أرضية ملائمة لتفعيل الاتفاقية الثالثة ، لكن نجد أن هناك العديد من النقاط يجب العمل على تحقيقها أولا ،منها :

- **تبني إستراتيجية واضحة للبنوك**

إن الخاصية المهمة و التي تميز البنوك التجارية الجزائرية،هي عدم وضوح الإستراتيجية التي تعمل وفقها، فالبنوك الجزائرية تجد نفسها مجبرة على تمويل الاقتصاد الوطني و المؤسسات العامة بشكل أساسي ، حتى دون تحقيق مشاريعها الممولة لأدنى الشروط الأساسية و التي تتميز بدرجة مخاطر مرتفعة في ظل ضعف العملية الإنتاجية و التسويقية و سوء إدارتها ، بالإضافة إلى غياب السوق المالي

[1] تقرير لتقرير السنوي لسنة2015 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سابق، ص:119

[2] التقرير السنوي لسنة 2018 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سابق، ص: 116

[3] التقرير السنوي لسنة 2016 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سابق، ص: 111

الذي يمكنه التخفيف من حدة الضغوط التمويلية على البنوك ، فالتقيد بمتطلبات بازل يفرض على البنوك إعداد إستراتيجيات جديدة تعتمد على تقديرات السوق لتقييم حجم النشاط و المخاطر.[1]

➢ **التوجه نحو استخدام أنظمة القياس الداخلية:**

إن البنوك الجزائرية تعتمد في تقييمها للمخاطر على الطرق الجزافية للمخاطر المحتملة، و التي تستند في تقييمها للخطر على نسب الترجيح المقدمة من قبل وكالات التصنيف الائتمانية العالمية، في ظل غياب مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، وارتفاع الخطر الكامن الذي قد ينجر عن ارتفاع المستحقات غير الناجعة المسجلة على مستوى القطاع .

➢ **توفير الكفاءات و الخبرات اللازمة لتبني المعايير و المقررات الجديدة :**

إن مبادئ لجنة الرقابة المصرفية مبنية على أنشطة ذات كثافة عالية تعتمد على تكنولوجيا متطورة، تتطلب توفير كفاءات بشرية تمتلك القدرات التقنية و الفنية التي تمكن السلطات الرقابية من قياس المخاطر.

➢ **رقابة صارمة على البنوك :**

يسعى بنك الجزائر في هذا الإطار إلى التوجه نحو رقمنة التصريحات و التقارير الصادرة عن البنوك و المؤسسات المالية ، بالموازاة عرفت الرقابة على أساس المستندات و الرقابة الميدانية تغيرات تتماشى مع التطورات العالمية المنظمة للمهنة المصرفية ، إلا أنها لا زالت تكشف عن ثغرات عديدة من خلال التقارير المسجلة على مستوى المديرية العامة للمفتشية العامة ، الأمر الذي يؤكد على ضرورة تشديد الرقابة على المنشآت المالية، من خلال التأكد من تطابق البيانات الصادرة مع الأنظمة التشريعية و التأكد من موثوقيتها و صحتها، و التأكيد على استقلالية اللجنة المصرفية .

➢ **الإفصاح و الشفافية:**

[1] فايزة لعراف، مرجع سابق، ص ص:223-224 .

من الضروري معرفة أن معظم أحكام الدعامة الثالثة، المتعلقة بانضباط السوق ترتبط بالدول التي تعتمد في تقدير مخاطرها على مناهج القياس الداخلية المتقدمة، و هي قائمة على قضية الإفصاح العام بالمخاطر الكلية، و مستوى رأس المال المتوافق مع المخاطر المعرضة لها ، [1]حيث نجد أن البنوك الجزائرية لا زال يشوبها الغموض، و لا تتمتع بمستوى الشفافية الكاملة الذي تسمح لها بالإفصاح عن مراكزها المالية.

[1]صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2، أبو ظبي 2004، ص:31

المبحث الثالث: دراسة مقارنة لأثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على مؤشرات الأداء المالي

إن الهدف الأول الذي تسعى إليه السلطات الرقابية من خلال إلزام البنوك على احترام معيار كفاية رأس المال هو ضمان سلامتها ضد المخاطر الممكن التعرض لها،في ظل محاولة تحقيق المعادلة الصعبة للموازنة بين رأس المال الذي يعتبر الخط الدفاعي الأول و مصدر أمان و ثقة المودعين و لرفع من ربحيتها في نفس الوقت .

المطلب الأول:تقييم مؤشرات صلابة القطاع البنكي الجزائري

إن تقييم مؤشرات صلابة القطاع البنكي الجزائري، نستطيع من خلاله الحكم على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، و مدى نجاح الإستراتيجيات المتبعة من قبل هذه الأخيرة في تسيير نشاطها .

الفرع الأول:تقييم كفاية رأس المال و مؤشرات صلابة البنوك التجارية الجزائرية

1.تقييم تطور كفاية رأس المال و مؤشرات ربحية القطاع البنكي:

من خلال الشكل (3 –8)، يتضح أن القطاع البنكي الجزائري حقق معدلات مرتفعة من معدل العائد على الأموال الخاصة(ROE) ، حيث يعكس هذا المؤشر مقدار الربح الذي تحققه كل وحدة نقدية من حقوق المساهمين أو حقوق الملكية بالنسبة إلى صافي الربح المحقق، بالتالي هو يخدم مصلحة حاملي الأسهم و الملاك بالدرجة الأولى ، و الذي تم تقييمه في بنك الجزائر باعتباره حاصل قسمة متوسط الناتج الصافي إلى متوسط رأس المال الخاص، يظهر تطورا عكسيا مع تطور نسبة الملاءة القاعدية للقطاع المقاسة بقسمة رأس المال القاعدي إلى مجموع المخاطر، فعند تسجيل أدنى معدل ملاءة قاعدية سنة 2014 قدرت بـ: 13,18% ، سجل ROE ارتفاع ملحوظ قدر بـ: 23,75%، بذلك نجد أن ارتفاع معدل الملاءة الكلية و التي تشكل الأموال الخاصة القاعدية النسبة الأكبر منه ، ينعكس بالسلب على تطور معدل العائد على الأموال الخاصة ، لكن في العموم نجد النتائج المسجلة تشير إلى أن القطاع المصرفي حقق نسب مرتفعة من ROE، بالتالي يعتبر هذا الأمر مؤشر جيد على أن البنوك تمكنت من تعظيم ثروة حاملي الأسهم ، إلا أنه خلال سنتي 2020و2019 عرفت النسبة أدنى مؤشر لها لتصل إلى 9% نهاية 2020 في حين كان معدل الملاءة عند مستوى مقبول18,8% و الملاءة القاعدية 15,10%،

فنتيجة لأزمة القروض المتعثرة نجد أن بنك الجزائر قام برفع رأسمال البنوك ، من أجل مجابهة المخاطر الائتمانية، الأمر الذي انعكس بالسلب على صافي الدخل للقطاع ، في حين نجد أن معدل العائد على الأصول (ROA) الذي يظهر قدرة البنك على تحقيق الربح بناءا على استخدام الموجودات في النشاط الأساسي له، و الذي تم قياسه بقسمة الناتج الصافي إلى متوسط الأصول، أين تدل النتائج المحققة على أن القطاع استطاع المحافظة على التطور المستقر نسبيا و الجيد لهذا المؤشر، حيث تم تسجيل أعلى قيمة له سنة 2018 بمعدل 2,4%، بالموازاة مع تحقيق القطاع المصرفي لمعدل ملاءة مرتفع بلغ 19,06% سنة ، في حين عند تسجيل معدل الملاءة لذروته بنسبة 23,67 %، بلغ (ROA)معدل 2,10%، لكن شهدت النسبة أدنى مستوى لها سنة 2020 بمعدل 1,5%و هي السنة نفسها التي عرفت أدنى (ROE)، بالتالي نجد أن السنتين الأخيرتين سجلتا ضعف جودة الأصول ، في إطار السعي إلى رفع القاعدية الرأسمالية للقطاع .

ثم قمنا باستخدام نموذج " Dupont Model"، من أجل الحصول على مضاعف حقوق الملكية (EM)الذي يقوم بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية ، و يعتبر حاصل قسمة (ROE)إلى(ROA)، فمن خلال الجدول(3-14) نجد أن مضاعف الملكية شهد تطور مستقر نسبيا بلغ ذروته سنة 2014 بنسبة 11,9% ، و هي السنة التي سجل فيها ROE معدل مرتفع ، الأمر الذي يشير إلى استخدام الرفع المالي من أجل تعظيم المؤشر السابق ، بالتوازي مع ارتفاع درجة المخاطر، لتشهد النسبة أدنى مستوياتها سنة 2020 بنسبة 6%، و ذلك أن القطاع البنكي عرف خلال السنوات 2019 إلى 2020، وتيرة تصاعدية مفاجئة في معدل المستحقات غير الناجعة محصلة من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني حيث بلغت سنة 2020 نسبة 59,9% وهي نسبة مرتفعة جدا خصصت لتغطية المخاطر الائتمانية بدل الاستثمار، من أجل المحافظة على صلابة القاعدة الرأسمالية للقطاع .

الجدول 3-13:تطور نسب الملاءة الكلية و القاعدية ومؤشرات ربحية القطاع المصرفي(%) خلال السنوات 2011-2020

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الملاءة الكلية%	23,77	23,62	21,50	15,79	18,40	18,75	19,38	19,06	18,0	18,8
نسبة الملاءة القاعدية%	17,00	17,48	15,51	13,18	15,76	16,25	14,97	15,00	14,3	15,10
%EM	11,65	11,74	11,37	11,9	11,18	9,77	9,19	9,32	9,13	6
%ROA	2,10	1,93	1,67	1,99	1,92	1,83	2,05	2,4	1,5	1,5
%ROE	24,48	22,67	19,00	23,75	21,48	17,89	18,84	22,38	13,7	9,0
NPLs net of provisions/ CAR*	19,4	16,1	17,1	24,8	26,5	35,00	36,4	39,3	52,6	59,9

*NPLs net of provisions/CAR: المستحقات غير ناجعة محصلة من المؤونات / رأس المال الخاص القانوني

Source: Article 04 consultation-presses Release; and Staff report; and statement by the Executive Director for Algeria, IMF country No.21/253, December 2021, p: 35.

الشكل3 -8: تطور نسب الملاءة الكلية و القاعدية ومؤشرات ربحية القطاع المصرفي(%) خلال السنوات2011 - 2020

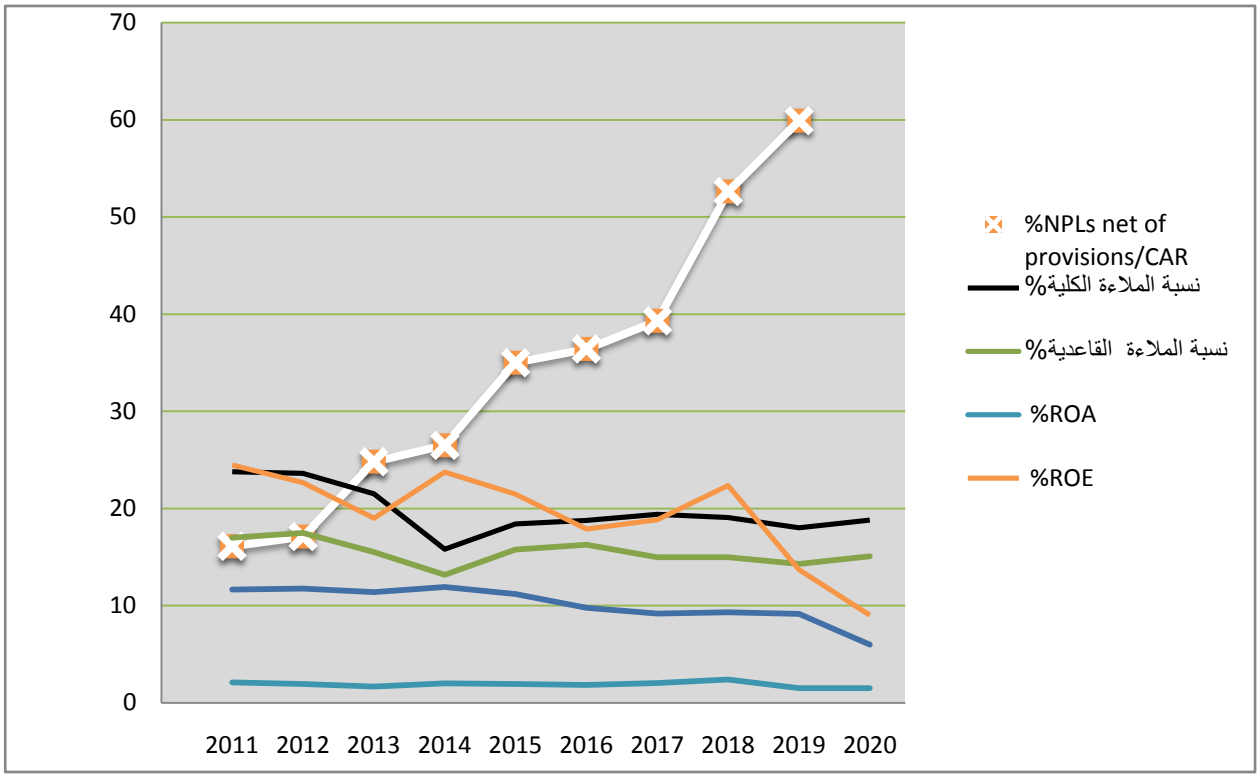

المصدر :من إعداد الباحثة ، بالاعتماد على الجدول 3-13

2.تقييم تطور نسبة كفاية رأس المال والسيولة المصرفية:

إن الطبيعة السائلة للاقتصاد الجزائري، تجبر البنوك على الاحتفاظ بنسب عالية من الأرصدة السائلة من أجل منح المزيد من الثقة للمودعين، فمن خلال الشكل (3-9) الذي يمثل نسبة سيولة القطاع البنكي الجزائري، المحسوبة حسب دليل إعداد مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي. [1] نجد أن هناك تراجع ملحوظ في معدلات السيولة المصرفية، فابتداء من سنة 2015 عرفت نسبة " الأصول السائلة/ إجمالي الأصول" أقصى معدل انخفاض لها قدره (10.9 -%) ، لترتفع معدلات نمو النسبة بعد ذلك خلال السنوات الموالية ، بالموازاة نجد أن معدل الملاءة القاعدة خلال نفس السنة سجل ارتفاع ملحوظ

[1] التقرير السنوي لسنة 2018 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سابق، ص:87.

بنسبة بلغت 18,40% مقابل 15,79% خلال سنة 2014أين تم تسجيل أدنى معدل ملاءة خلال السنوات المدروسة ، لترتفع بعد ذلك نسبة" الأصول السائلة/ إجمالي الأصول "، حيث عرفت تراجعا بمعدل(% 6.3-) فقط خلال سنة 2016 ، لتواصل النسبة تطورها على نحو تنازلي إلى غاية 2020، ففي العموم عرفت السيولة المصرفية انخفاضا بسبب نسبة القروض المتوسطة و الطويلة الأجل، حيث لا تزال هناك إرتيابات واضحة فيما يخص تطورات سيولة المصارف ، في حين حافظ معدل الملاءة على استقرار تطوره بمعدلات متقاربة .

الجدول3 -14 : تطور نسبة كفاية رأس المال والسيولة المصرفية خلال السنوات 2011-2020

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الملاءة الكلية%	23,77	23,62	21,50	15,79	18,40	18,75	19,38	19,06	18,0	18,8
نسبة الملاءة القاعدية%	17,00	17,48	15,51	13,18	15,76	16,25	14,97	15,00	14,3	15,10
الأصول السائلة/ إجمالي الأصول%	50,2	45,9	40,5	38,0	27,1	23,5	23,5	19,8	16,0	13,1
معدل نمو نسبة الأصول السائلة/ إجمالي الأصول%	/	4,3-	5,4-	2,5-	10,9-	3,6-	0	3,7-	3,8-	2,9-

Source: Article 04 consultation-presses Release; and Staff report; and statement by the Executive Director for Algeria, IMF country No.21/253, December 2021, p: 35

الشكل3 -9: تطور نسبة كفاية رأس المال والسيولة المصرفية خلال السنوات 2011-2020

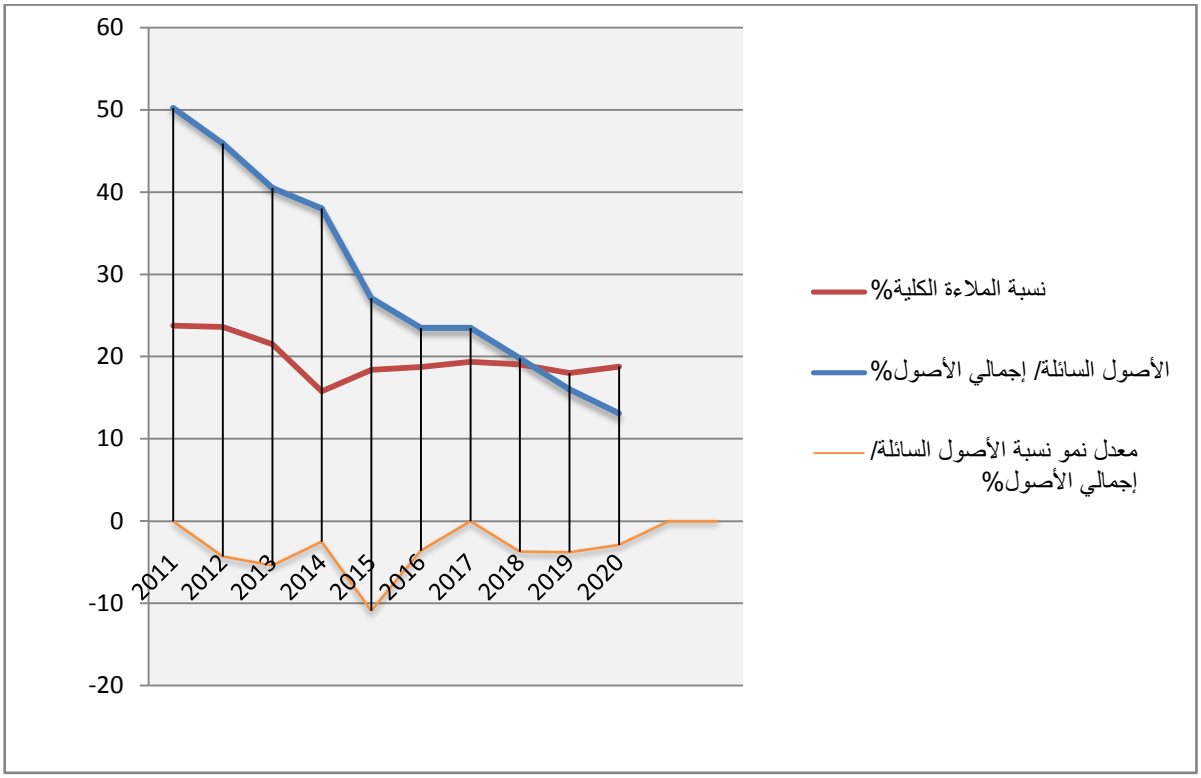

المصدر:من إعداد الباحثة، بالاعتماد على الجدول3 -14

الفرع الثاني:تقييم كفاية رأس المال و مؤشرات صلابة القطاع البنكي العمومي

1.تقييم تطور كفاية رأس المال و مؤشرات ربحية القطاع البنكي العمومي

من خلال الجدول(3-16)، نجد أن القطاع المصرفي العمومي يحقق معدل ملاءة كلية و قاعدية ، أعلى من النسب المنصوص عليها من قبل بنك الجزائر و لجنة بازل، حيث تأخذ النسب وتيرة نمو تصاعدية ابتداء من سنة 2014أين حققت البنوك العمومية نسبة ملاءة كلية بلغت 14,71%، لتبلغ ذروتها سنة 2017 بنسبة 19,58% لكن خلال السنتين الأخيرتين 2019 و2020 ، نجد أن معدل الملاءة شهد انخفاض ملحوظ ، في حين نجد معدل العائد على الأموال الخاصة حقق أعلى قيمة له سنة 2014، بنسبة بلغت 25,22%، أين تتخذ النسبة شكل تطور عكسي لمعدل الملاءة الكلية حيث خلال سنة 2017 بلغت 19,99%، لتنخفض بشكل مفاجئ ابتداء من سنة 2019، ففي سنة 2020 سجل

معدل ROE 8,5%، و السبب يرجع في ذلك إلى ارتفاع نسبة المستحقات غير ناجعة محصلة من المؤونات / رأس المال الخاص القانوني ، بذلك نجد أن البنوك تقوم برفع رأس مالها للحفاظ على القاعدة الرأسمالية وتغطية المخاطر الائتمانية المرتفعة .

أما بالنسبة لمعدل العائد على الأصول ، نجد أن النسب كانت تأخذ وتيرة نمو تصاعدية بلغت أقصى قيمة لها سنة 2018 بمعدل 2,27% مما يعني أن البنوك استثمرت أصولها بطريقة جيدة، لتنخفض النسبة بعدها بشكل مفاجئ في السنة الموالية أين بلغت 1,2%، و يرجح الأمر إلى ضعف جودة الأصول، و قيام البنوك بالإحجام عن الاستثمار لتغطية المستحقات غير الناجعة، بالتالي نجد أن البنوك حافظت على معدل ملاءة مرتفع في ظل انخفاض العوائد المحققة .

الجدول 3-15: تطور نسب الملاءة الكلية و القاعدية ومؤشرات ربحية القطاع المصرفي العمومي (%) خلال السنوات 2014-2020

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الملاءة الكلية	14,71	17,75	18,37	19,58	19,26	17,8	18,5
نسبة الملاءة القاعدية	11,65	14,64	15,42	14,33	14,44	13,3	14,2
ROE	25,22	23,37	18,69	19,99	22,68	11,9	8,5
ROA	1,77	1,76	1,68	1,97	2,27	1,2	1,4
NPLs net of provisions/CAR*	28,1	29,6	40	40,8	44,9	60,7	69,5

Source: Article 04 consultation-presses Release; and Staff report; and statement by the Executive Director for Algeria, IMF country No.21/253, December 2021, p: 35

الشكل 3-10: تطور نسب الملاءة الكلية و القاعدية ومؤشرات ربحية القطاع المصرفي العمومي(%) خلال السنوات 2014-2020

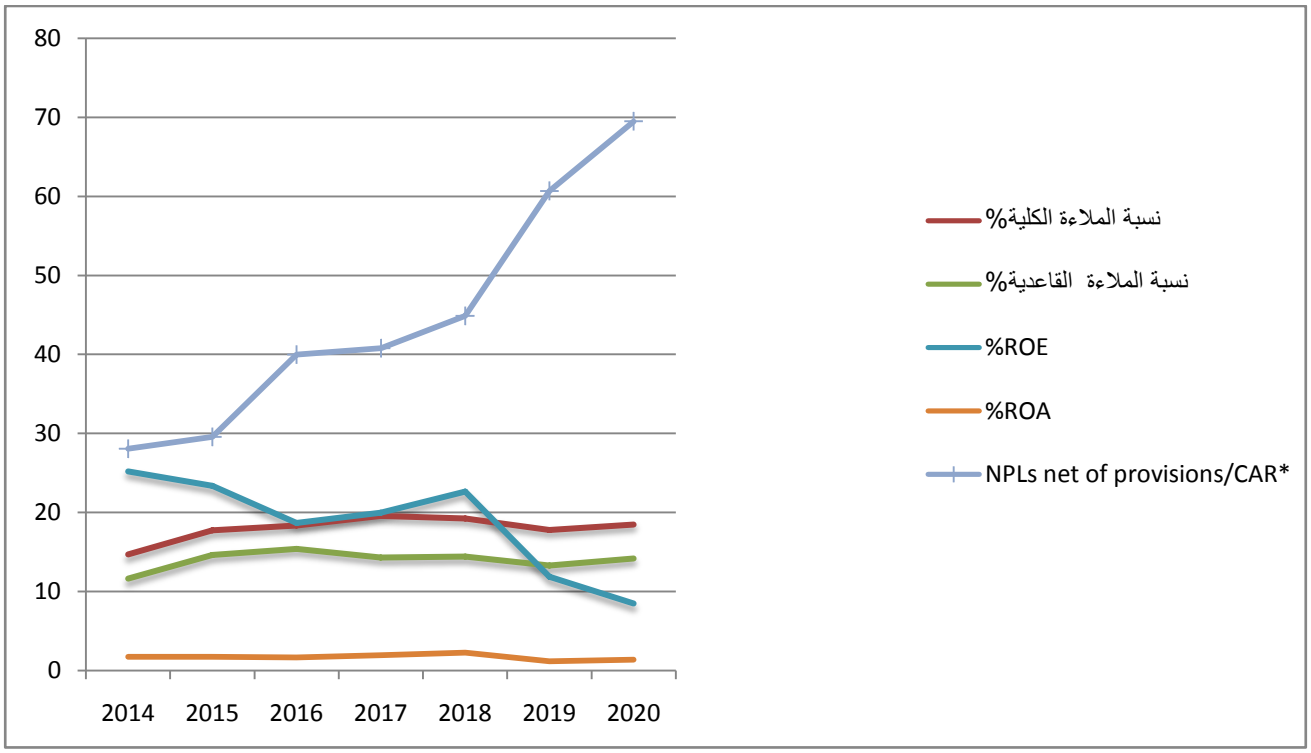

المصدر:من إعداد الباحثة، بالاعتماد على الجدول 3-16

2.تقييم تطور نسبة كفاية رأس المال وسيولة القطاع المصرفي العمومي:

من خلال الشكل(3-11)أدناه ، نجد أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، هي في وتيرة تنازلية خلال سنوات الدراسة ،حيث شهدت أقصى معدل انخفاض لها سنة 2015، بنسبة(11,2- %) بالتزامن مع الارتفاع في معدل نسب الملاءة المسجلة، حيث شهدت النسبة بعدها معدلات نمو سالبة و متقاربة ماعدا سنة 2018 سجلت انخفاض قدره(0,8-%) و هي السنة التي تم تسجيل خلالها أقصى معدل ملاءة بنسبة 19,58 % ، لتواصل النسبة الانخفاض حيث بلغت 10,3%سنة 2020، في حين حافظت البنوك على معدل ملاءة مرتفع في ظل انخفاض سيولة القطاع.

الجدول 3-16: تطور نسبة كفاية رأس المال وسيولة القطاع المصرفي العمومي(%) خلال السنوات 2014-2020

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الملاءة الكلية%	14,71	17,75	18,37	19,58	19,26	17,8	18,5
نسبة الملاءة القاعدية %	11,65	14,64	15,42	14,33	14,44	13,3	14,2
الأصول السائلة/ إجمالي الأصول%	37	25,8	22,7	21,9	18,4	14,2	10,3
معدل نمو نسبة الأصول السائلة/ إجمالي الأصول%	/	-11,2	-3,1	-0,8	-3,5	-4,2	-3,9

Source: Article 04 consultation-presses Release; and Staff report; and statement by the Executive Director for Algeria, IMF country No.21/253, December 2021, p: 35

الشكل3-11: تطور نسبة كفاية رأس المال وسيولة القطاع المصرفي العمومي(%) خلال السنوات 2014-2020

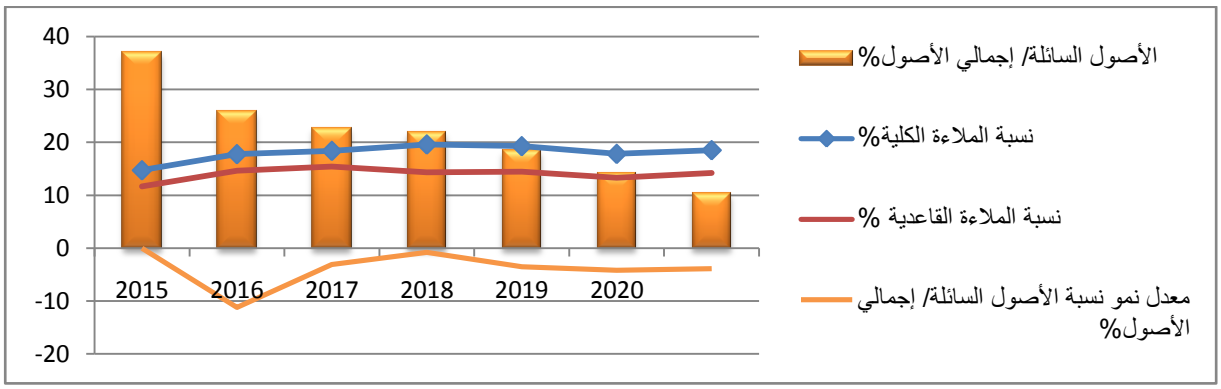

المصدر:من إعداد الباحثة، بالاعتماد على الجدول 3-17

الفرع الثالث: تقييم كفاية رأس المال و مؤشرات صلابة القطاع المصرفي الخاص

1. تقييم تطور كفاية رأس المال و مؤشرات ربحية القطاع المصرفي الخاص

من خلال الجدول (3-18) نجد أن البنوك التجارية الخاصة تحقق معدلات مرتفعة من الملاءة الكلية، حيث تم تسجيل أعلى نسبة21 %سنة 2015، كما يتضح من الشكل(3-12) أن معدل الملاءة القاعدية يشكل النسبة الكبرى من معدل الملاءة الكلية المحققة، أما فيما يخص معدل العائد على الأموال الخاصة يتضح انه عرف تذبذب في النسب المسجلة التي بلغت أقصاها سنة 2019 بنسبة 22,4% ،لتشهد النسبة هبوط مفاجئ في السنة الموالية أين بلغت 11,9%، من الملاحظ أن تطور النسبة كان يتخذ شكل عكسي لتطور معدل المستحقات غير ناجعة محصلة من المؤونات / رأس المال الخاص القانوني، إلى غاية سنة 2019 أين ارتفع معدل المستحقات إلا أن البنوك الخاصة حققت أعلى معدل عائد من الأموال الخاصة، و هي السنوات التي شهدت انخفاض نسبي في معدل الملاءة، لكن في العموم البنوك الخاصة لا تعاني من مشكلة المستحقات غير الناجعة عكس بنوك القطاع العمومي، بالتالي هي أكثر كفاءة في استخدام أصولها بالنظر لمعدل العائد على الأصول المحقق، فقد شهدت النسبة ذروتها مرتين الاولى سنة 2014 بمعدل 3,4% ، و الثانية سنة2018 سنة بمعدل 3,4% و هي السنة نفسها التي شهدت أدنى معدل من المستحقات غير ناجعة محصلة من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني.

الجدول 3-17: تطور نسب الملاءة الكلية و القاعدية ومؤشرات ربحية القطاع المصرفي الخاص (%) خلال السنوات 2014-2020

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الملاءة الكلية%	20,40	21	20,32	18,9	18,20	18,9	20,3
نسبة الملاءة القاعدية%	19,68	20,3	19,64	18,1	17,43	18,2	19,5
ROE%	20	16,10	15,3	14,7	21,21	22,4	11,9

2,3	3,2	3,4	2,60	2,84	3,11	3,4	ROA%
14	14,6	13,4	16,2	16,7	15,8	14,5	*NPLs net of %provisions/CAR

Source: Article 04 consultation-presses Release; and Staff report; and statement by the Executive Director for Algeria, IMF country No.21/253, December 2021, p: 35

الشكل3-12: تطور نسب الملاءة الكلية و القاعدية ومؤشرات ربحية القطاع المصرفي الخاص (%) خلال السنوات 2014-2020

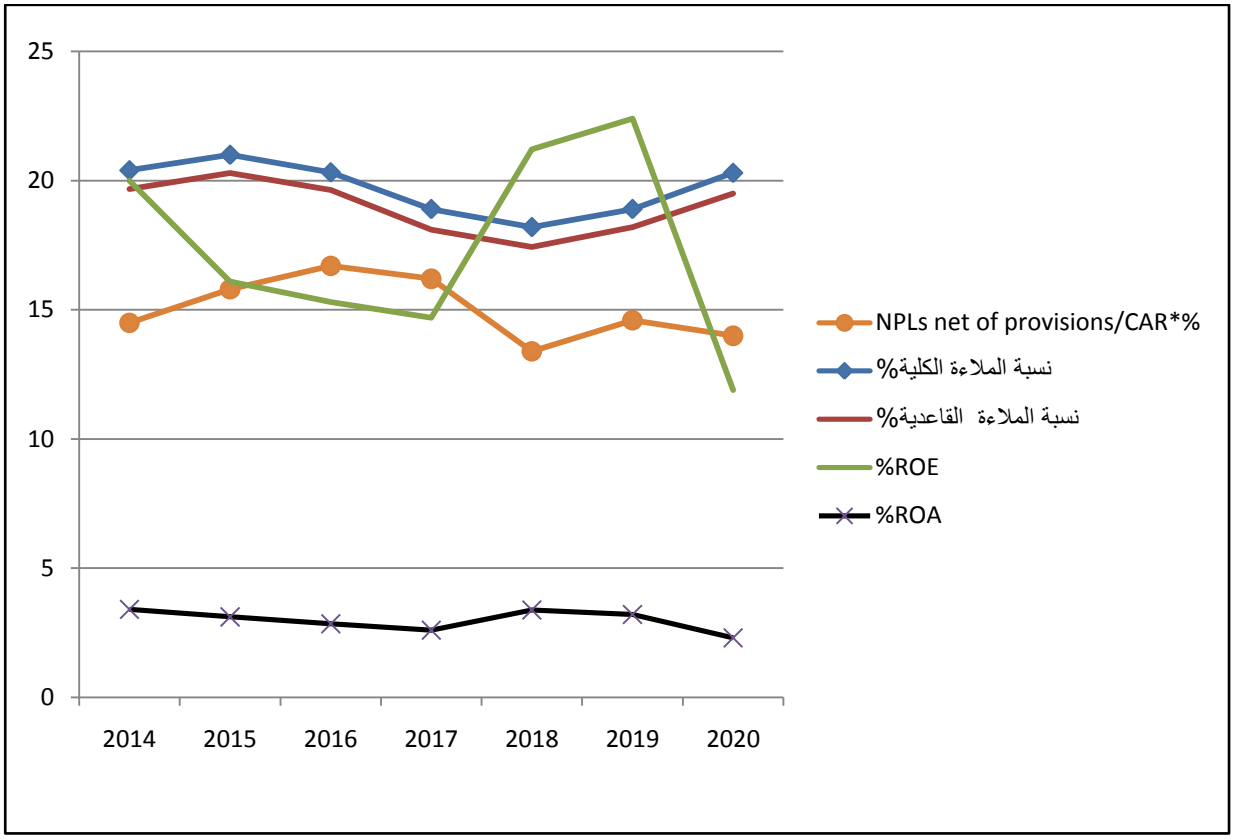

المصدر:من إعداد الباحثة، بالاعتماد على الجدول 3-17

2.تقييم تطور نسبة كفاية رأس المال وسيولة القطاع المصرفي الخاص

من خلال الشكل (3-13)أدناه ، نجد أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، هي في وتيرة تنازلية عموما خلال سنوات الدراسة، حيث شهدت أقصى معدل انخفاض لها سنة 2015، بنسبة(8,1- %)، بالتزامن مع تحقيق أقصى ارتفاع في معدل نسب الملاءة المسجلة 21 %، حيث شهدت النسبة بعدها معدلات نمو متذبذبة ، فخلال سنة 2017 ارتفعت النسبة بمعدل(4+%)، ثم انخفضت سنة 2018 و 2019، لترتفع سنة 2020 بمعدل قدره(3+%).

الجدول 3-18: تطور نسبة كفاية رأس المال وسيولة القطاع المصرفي الخاص(%) خلال السنوات 2014-2020

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الملاءة الكلية%	20,40	21	20,32	18,9	18,20	18,9	20,3
نسبة الملاءة القاعدية%	19,68	20,3	19,64	18,1	17,43	18,2	19,5
الأصول السائلة/ إجمالي الأصول%	44	35,9	29,1	33,1	28,5	27,3	30,3
معدل نمو نسبة الأصول السائلة/ إجمالي الأصول%	/	-8,1	-6,8	4	-4,6	-1,2	3

Source: Article 04 consultation-presses Release; and Staff report; and statement by the Executive Director for Algeria, IMF country No.21/253, December 2021, p: 35

الشكل3-13: تطور نسبة كفاية رأس المال وسيولة القطاع المصرفي الخاص(%) خلال السنوات 2014-2020

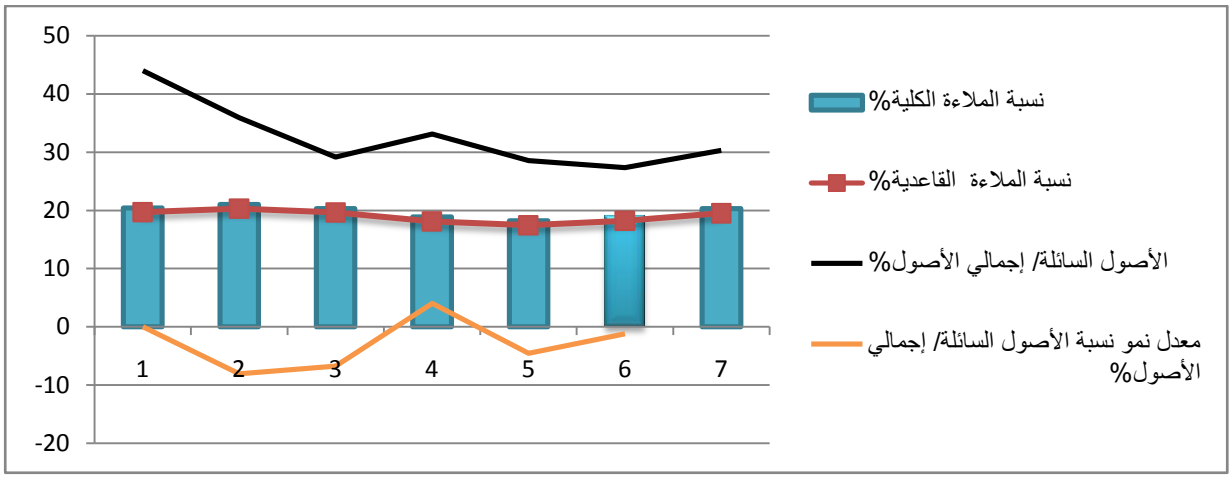

المصدر:من إعداد الباحثة، بالاعتماد على الجدول 3-18

المطلب الثاني: دراسة قياسية مقارنة لأثر كفاية رأس المال على عينة من البنوك التجارية العمومية و الخاصة

يتناول هذا المطلب عرض الجانب التطبيقي للبحث ، من خلال دراسة أثر المتغير المستقل كفاية رأس المال على المتغير التابع الأداء المالي لعينة مختارة من البنوك التجارية الجزائرية العمومية و الخاصة ، بالتالي سنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة ، و اختبار الفرضيات الخاصة بدراستنا، و من ثم تحليل النتائج المتوصل إليها و تفسيرها.

الفرع الأول: الخطوات المتبعة في الدراسة

1.عرض مجتمع وعينة الدراسة :

من أجل استكمال مجريات البحث بشكل تطبيقي ، تكون مجتمع البحث من البنوك التجارية الجزائرية، إذ قمنا باختيار عينة متكونة من عشرة (10) بنوك تجارية جزائرية من إجمالي 20 بنكا منها: 5 بنوك عمومية و 5 بنوك خاصة، خلال فترة دراسة ممتدة من (2004-2015) و ذلك بناءا على ما توفر لدينا من بيانات. تمثلت عينة الدراسة في البنوك التالية ذكرها:

أولا :البنوك التجارية الجزائرية العمومية

1. البنك الخارجي الجزائري (BEA)؛
2. البنك الوطني الجزائري (BNA)؛
3. القرض الشعبي الجزائري (CPA)؛
4. بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) ؛
5. بنك التنمية المحلية (BDL) ؛

ثانيا: البنوك التجارية الخاصة

6. المؤسسة العامة الجزائر (SGA) ؛
7. بنبي باريباس الجزاير المحلية (BNP PARIBAS EL DAZAIR) ؛
8. بنك الخليج(AGB) ؛
9. بنك العرب(ABC BANK) ؛
01. بنك البركة (AL BARALKA) ؛

2.طريقة جمع البيانات و الأدوات المستخدمة:

2.1 طريقة جمع البيانات:

البيانات التي قمنا بجمعها بغرض إنجاز الدراسة التطبيقية، تمثلت في القوائم المالية لبنوك عينة الدراسة للفترة الممتدة من (2004-2015)، و هي عبارة عن الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج الخاصين بكل بنك ، و التي تحصلنا عليها من المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك محل الدراسة والتي تتمثل في الخصائص الفردية للبنوك.

أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة المتعلقة بخصائص الاقتصاد الكلي تحصلنا عليها من الموقع الالكتروني للبنك الدولي للفترة الممتدة من (2004-2015) .

2.2 الأدوات المستخدمة:

قمنا بحساب و ضبط متغيرات الدراسة الخاصة بنسب كفاية رأس المال و الأداء المالي ثم تنظيمها باستخدام برنامج(Microsoft Office Excel 2007)، من اجل الحصول على قاعدة بيانات خاصة

بكل بنك، ثم قمنا بتقسيم عينة البنوك المختارة إلى عمومية وخاصة وفق ملكيتها، و وضعها في البرنامج الإحصائيEviews10، للتوصل إلى معرفة الأثر الذي يحدثه تطبيق نسب كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك العمومية والخاصة كل على حده، خلال الفترة الممتدة من (2004-2015)،حيث اعتمدت دراستنا على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الساكنة أو ما يسمى بنماذج البانل الساكنة بصفتها النماذج التي تتناسب مع دراستنا، و يتم تعريفها على أنها مجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية ، و التي تصف البيانات المقطعية لسلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة ، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة ،[1] حيث تتميز نماذج البانل بدقة التنبؤ، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار أثر ديناميكية الزمن و تغير الاختلاف بين المفردات، بحيث سوف نقوم ببناء نماذج السلاسل الزمنية المقطعية وفق المراحل الموالية:

1. تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية:

و نجد أن النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل تقوم على:

- **النموذج التجميعي(PRM) : Pooled regression Model**

وهو من أبسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تكون فيه جميع المعاملات α_i,β_j ثابتة في جميع الفترات الزمنية،أي نهمل تأثير الزمن، و يتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(Ordinary Least Squares (OLS. [2]

- **النموذج الثابت (FEM): Fixed effects Model**

[1]نفيسة حجاج،أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء المالي "دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014)"،أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه قسم علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2017، ص:44.

[2]عماد الدين إبراهيم علي علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 43،عدد2 تحت النشر، جويلية 2023،ص:101.

بالنسبة لهذا النموذج فإنه يعمل على دراسة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة، من خلال إبقاء معلمة القطع α مختلفة من مجموعة إلى أخرى، مع الاستمرار في افتراض أن معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية .[1]

و يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بان المعلمة α لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن و إنما يكون التغير في مجاميع البيانات مقطعية، بحيث يتم تقدير النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية(Least Squares Dummy Variable (LSDV.[2]

- **النموذج العشوائي(REM): Random Effects Model**

"يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع الآثار المقطعية و الزمنية على أنها معالم عشوائية و ليست ثابتة ، بحيث يتم اعتبار و جعل الآثار المقطعية و الزمنية متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر و تباين محدد، و تضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج" ، [3] بحيث يتم تقدير النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS (Generalized Least Squares).[4]

2.اختيار النموذج المناسب:

وتتم هذه المرحلة بواسطة مجموعة من الاختبارات الإحصائية:

1. اختبار فيشر المقيد:

نستعمل اختبار فيشر (F-test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة(FEM) ، و ذلك بهدف اختيار الأسلوب الملائم باستخدام المعادلة التالية:[5]

---

[1] نفيسة حجاج، مرجع سابق، ص:45

[2] عماد الدين إبراهيم علي علي، مرجع سابق، ص:103.

[3] نفيسة حجاج، مرجع سابق، ص:45

[4] عماد الدين إبراهيم علي علي، مرجع سابق، ص:103.

[5] تهتان موارد، شروقي زين الدين، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية :دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011،المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية،العدد01،أفريل2014، ص:40

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R^2_{\text{FEM}} - \text{R}^2_{\text{PRM}})/(N-1)}{(1-R^2_{\text{FEM}})/(NT-N-K)}$$

حيث :

K:عدد المعلمات المقدرة.

N: عدد المقاطع.

T: الفترة الزمنية.

R^2_{FEM}: معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة(FEM)

R^2_{PRM}: معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي(PRM)

و يرتكز على الفرضيات الموالية :

H_0: نموذج الانحدار التجميعي (PRM) هو النموذج الملائم.

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو النموذج الملائم.

-إذا كانت قيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من مستوى المعنوية المحدد فانه سيتم رفض الفرضية العدم (H_0) وقبول فرضية البديلة (H_1) .

-إذا كانت قيمة الاحتمالية (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية المحدد فانه سيتم رفض فرضية البديلة (H_1) وقبول الفرضية العدم (H_0).

2.اختبار Lagrange Multiplier

نقوم بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) بواسطة اختبار(Breusch-Pagan 1980)، الذي يرتكز على الفرضيات التالية:[1]

[1] عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية 2009-2016، مجلة الباحث،المجلد18، العدد01، 2018، ص:553

H_0: نموذج الانحدار التجميعي (PRM) هو النموذج الملائم.

H_1: نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو النموذج الملائم.

-إذا كانت قيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من مستوى المعنوية المحدد نرفض فرضية العدم (H_0) و يتم قبول الفرضية البديلة(H_1).

-إذا كانت قيمة الاحتمالية (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية المحدد نرفض الفرضية البديلة (H_1) و يتم قبول فرضية العدم (H_0).

3.اختبار Hausman:

يتم استخدام اختبار (Hausman 1978) لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية، وعلى هذا الأساس يرتكز على المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة(FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية(REM)، بحيث يتم حساب احتمالية الاختبار(H) كما يلي:[1]

$$H = (\hat{B}_{FEM} - \hat{B}_{REM})'[Var(\hat{B}_{FEM}) - Var(\hat{B}_{REM})]^{-1}(\hat{B}_{FEM} - \hat{B}_{REM}) \approx \chi^2(K) \quad (11)$$

و يرتكز اختبار هوسمان على الفرضيات التالية:

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

حيث:

$Var\ \beta_{FEM}$:متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات الثابتة (FEM).

$Var\ \beta_{REM}$: متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات العشوائية(REM) .

[1] عماد الدين إبراهيم علي علي، مرجع سابق، ص:104.

-إذا كانت قيمة (H) أكبر من القيمة الجدولية لـ x^2 بدرجات حريةK، يتم رفض فرضية العدم(H_0) ويتم قبول فرضية البديلة(H_1) ، و العكس صحيح.

الفرع الثاني: تقديم متغيرات و نموذج الدراسة:

1. تقديم متغيرات

بدراستنا لموضوع كفاية رأس المال و أثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية ، يتضح لنا ظهور المتغيرات التالية :

الجدول3-19: وصف و تحديد لمتغيرات الدراسة

المتغير التابع:الأداء المالي للبنك		
1.الربحية		
الرمز	**المتغيرات**	**التفسير**
ROA	العائد على الأصول	النتيجة الصافية/إجمالي الأصول
2.السيولة		
الرمز	**المتغيرات**	**التفسير**
LIQUID	السيولة	إجمالي القروض/إجمالي الودائع
المتغيرات المستقلة		
1.كفاية رأس المال البنك		
الرمز	**المتغيرات**	**التفسير**
ETL	حقوق الملكية إلى إجمالي القروض	حقوق الملكية/ إجمالي القروض

2.حجم البنك		
الرمز	**المتغيرات**	**التفسير**
LNTA	حجم البنك	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
3.المتغيرات الاقتصادية الكلية		
الرمز	**المتغيرات**	**التفسير**
LNGDP	الناتج المحلي الإجمالي	اللوغاريتم الطبيعي لحجم الناتج المحلي الإجمالي السنوي
INF	التضخم	معدل التضخم السنوي

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

2. نماذج الدراسة وعرض النتائج:

من خلال معالجة بيانات الدراسة باستخدام طريقة السلاسل الزمنية المقطعية الساكنة ، توصلنا إلى مجموعة من النماذج سيتم المفاضلة بينها، و اختيار أفضل نموذج يقيس العلاقة بين كفاية رأس المال(حقوق الملكية/ إجمالي القروض) و الأداء المالي (نسبة الربحية ونسبة السيولة) بالنسبة للبنوك العمومية ثم الخاصة كل على حده، ومن ثم عرض النتائج المتوصل إليها:

1.2عرض النتائج الخاصة بالبنوك التجارية الجزائرية العمومية:

قمنا بقياس الأداء المالي للبنوك من خلال مؤشر الربحية معدل العائد على الأصول والذي يعتبر حاصل قسمة النتيجة الصافية إلى إجمالي الأصول (ROA)، ونسبة السيولة (LIQUID) و التي تعتبر حاصل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، بحيث تحصلنا على النماذج التالية:

1.1.2النتائج الخاصة بأثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية الجزائرية العمومية:

1-نقوم بعرض النتائج الخاصة بالنموذج التجميعي لأثر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) على العائد على الأصول (ROA) المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 ، وفق الجدول الموالي:

الجدول3-20: نتائج النموذج التجميعي لأثر كفاية رأس المال على العائد على الأصول

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 05/29/22 Time: 12:06
Sample: 2004 2015
Periods included: 12
Cross-sections included: 5
Total panel (unbalanced) observations: 57

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-17.04278	4.892960	-3.483124	0.0010
ETL	0.023323	0.000838	27.84133	0.0000
LNTA	0.012792	0.010635	1.202857	0.2345
GDP	0.566604	0.164520	3.443982	0.0011
INF	0.071871	0.054135	1.327623	0.1901

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

2-نقوم بعرض النتائج الخاصة بنموذج التأثيرات الثابتة لأثر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) على العائد على الأصول (ROA) المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10) ، وفق الجدول الموالي:

الجدول3-21: نتائج نموذج التأثيرات الثابتة لأثر كفاية رأس المال على العائد على الأصول

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 05/27/22 Time: 10:53
Sample: 2004 2015
Periods included: 12
Cross-sections included: 5
Total panel (unbalanced) observations: 57

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-17.77458	4.225031	-4.206969	0.0001
ETL	0.023060	0.000718	32.12765	0.0000
LNTA	0.008228	0.016855	0.488174	0.6276
GDP	0.592225	0.143910	4.115253	0.0002
INF	0.078140	0.044199	1.767921	0.0834

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

3-نقوم بعرض النتائج الخاصة بنموذج التأثيرات العشوائية لأثر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) على العائد على الأصول (ROA) المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10، وفق الجدول الموالي:

الجدول3-22: نتائج نموذج التأثيرات العشوائية لأثر كفاية رأس المال على العائد على الأصول

Dependent Variable: ROA
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/27/22 Time: 20:29
Sample: 2004 2015
Periods included: 12
Cross-sections included: 5
Total panel (unbalanced) observations: 57
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-17.69285	4.200453	-4.212130	0.0001
ETL	0.023076	0.000715	32.27432	0.0000
LNTA	0.008975	0.016046	0.559303	0.5784
GDP	0.589010	0.142538	4.132292	0.0001
INF	0.077663	0.044148	1.759142	0.0844

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.567739	0.7110
Idiosyncratic random	0.362002	0.2890

Weighted Statistics

R-squared	0.960883	Mean dependent var	0.105604
Adjusted R-squared	0.957874	S.D. dependent var	1.712954
S.E. of regression	0.351661	Sum squared resid	6.430590
F-statistic	319.3358	Durbin-Watson stat	1.589006
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.945113	Mean dependent var	0.603526
Sum squared resid	10.51244	Durbin-Watson stat	0.972015

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

4-الاختبارات الإحصائية لاختيار النموذج الأفضل الذي يظهر العلاقة بين المتغيرين من بين النماذج السابقة:

4-1 اختبار فيشر المقيد

للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة نستعمل اختبار فيشر المقيد، الذي يرتكز على الفرضيات التالية:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

الجدول الموالي يوضح اختبار فيشر:

الجدول 3-23:اختبار فيشر المقيد

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	7.951101	(4,48)	0.0001
Cross-section Chi-square	28.977529	4	0.0000

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

من خلال الجدول السابق، نجد أن احتمال الخطأ أقل من 0,05، و عليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة ، و بذلك النموذج الثابت هو الملائم.

4-2اختبار مضاعف لاغرانج :

نقوم بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) بواسطة اختبار(LM)، الذي يرتكز على الفرضيات التالية:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي (PRM) هو النموذج الملائم.

H_1: نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو النموذج الملائم.

الجدول3-24 : اختبار مضاعف لاغرانج

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
Date: 05/26/22 Time: 20:05
Sample: 2004 2015
Total panel observations: 57
Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	37.50173 (0.0000)	1.292827 (0.2555)	38.79455 (0.0000)
Honda	6.123865 (0.0000)	-1.137026 (0.8722)	3.526228 (0.0002)
King-Wu	6.123865 (0.0000)	-1.137026 (0.8722)	4.666176 (0.0000)
GHM	-- --	-- --	37.50173 (0.0000)

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي

من خلال الجدول السابق، نجد أن احتمال الخطأ لـ (Breusch –Pagan) أقل من 0,05، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة ، و بذلك النموذج العشوائي هو الملائم .

3-4 اختبار هوسمان:

يتم الاعتماد على اختبار هوسمان Hausman للمفاضلة ما بين النموذج الثابت و العشوائي، حيث إذا كانت قيمة ($\alpha \leq 5\%$)، يكون نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج الأثر العشوائي ، و تأخذ فرضيات Hausman testالشكل الموالي :

H_0: يتم قبول النموذج العشوائي.

H_1: يتم قبول النموذج الثابت.

الجدول3-25 : اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.071546	4	0.9994

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن قيمة الاحتمالية لاختبار Hausman بلغت(0,9994) و هي قيمة اكبر من 0.05، بناءا على ذلك يتم قبول النموذج العشوائي الذي يعتبر أكثر معنوية في تحليل بيانات الدراسة.

2.1.2النتائج الخاصة بأثر كفاية رأس المال على سيولة البنوك التجارية الجزائرية العمومية:

1-نقوم بعرض النتائج الخاصة بالنموذج التجميعي لأثر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) على نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع (LIQUID)، المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10) ، وفق الجدول الموالي:

الجدول3-26: نتائج النموذج التجميعي لأثر كفاية رأس المال على السيولة

Dependent Variable: LIQUID
Method: Panel Least Squares
Date: 05/27/22 Time: 11:41
Sample: 2004 2015
Periods included: 12
Cross-sections included: 5
Total panel (unbalanced) observations: 53

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-569.7263	239.0023	-2.383770	0.0211
ETL	-0.015863	0.037002	-0.428708	0.6701
LNTA	-1.229456	0.473702	-2.595419	0.0125
GDP	20.94718	8.039516	2.605528	0.0122
INF	2.965845	2.481352	1.195254	0.2379

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

2-نقوم بعرض النتائج الخاصة بنموذج التأثيرات الثابتة لأثر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض(ETL)على نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع (LIQUID) ، المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الإحصائي(Eviews10) ، وفق الجدول الموالي:

الجدول 3-27: نتائج نموذج التأثيرات الثابتة لأثر كفاية رأس المال على السيولة

Dependent Variable: LIQUID
Method: Panel Least Squares
Date: 05/27/22 Time: 22:10
Sample: 2004 2015
Periods included: 12
Cross-sections included: 5
Total panel (unbalanced) observations: 53

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-659.7219	129.7526	-5.084462	0.0000
ETL	-0.040652	0.020562	-1.977021	0.0543
LNTA	0.338481	0.516482	0.655358	0.5156
GDP	23.36096	4.402455	5.306348	0.0000
INF	2.365703	1.309094	1.807130	0.0776

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.808586	Mean dependent var	54.51679
Adjusted R-squared	0.773783	S.D. dependent var	21.57269
S.E. of regression	10.26046	Akaike info criterion	7.647993
Sum squared resid	4632.192	Schwarz criterion	7.982571
Log likelihood	-193.6718	Hannan-Quinn criter.	7.776656
F-statistic	23.23348	Durbin-Watson stat	1.986055
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

3-نقوم بعرض النتائج الخاصة بنموذج التأثيرات العشوائية لأثر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL)على نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع (LIQUID) ، المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الإحصائي(Eviews10) ، وفق الجدول الموالي:

الجدول3-28: نتائج نموذج التأثيرات العشوائية لأثر كفاية رأس المال على السيولة

Dependent Variable: LIQUID
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/27/22 Time: 11:50
Sample: 2004 2015
Periods included: 12
Cross-sections included: 5
Total panel (unbalanced) observations: 53
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-569.7263	123.8163	-4.601384	0.0000
ETL	-0.015863	0.019169	-0.827533	0.4120
LNTA	-1.229456	0.245404	-5.009930	0.0000
GDP	20.94718	4.164911	5.029442	0.0000
INF	2.965845	1.285477	2.307195	0.0254

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

4-الاختبارات الإحصائية لاختيار النموذج الأفضل الذي يظهر العلاقة بين المتغيرين من بين النماذج السابقة:

4-1اختبار فيشر المقيد:

للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة نستعمل اختبار فيشر ، الذي يرتكز على الفرضيات التالية:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

الجدول الموالي يوضح اختبار فيشر:

الجدول3-29: اختبار فيشر

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	33.712564	(4,44)	0.0000
Cross-section Chi-square	74.325041	4	0.0000

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

من خلال الجدول السابق، نجد أن احتمال الخطأ أقل من 0,05، و عليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة ، و بذلك النموذج الثابت هو الملائم.

4-2اختبار مضاعف لاغرانج :

نقوم بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) بواسطة اختبار(LM)، الذي يرتكز على الفرضيات التالية:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي (PRM) هو النموذج الملائم.

H_1: نموذج التأثيرات العشوائية(REM) هو النموذج الملائم.

الجدول 3-30: اختبار مضاعف لاغرانج

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
Date: 05/26/22 Time: 21:05
Sample: 2004 2015
Total panel observations: 53
Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	106.8392 (0.0000)	1.732514 (0.1881)	108.5717 (0.0000)
Honda	10.33630 (0.0000)	-1.316250 (0.9060)	6.378141 (0.0000)
King-Wu	10.33630 (0.0000)	-1.316250 (0.9060)	8.180032 (0.0000)
GHM	-- --	-- --	106.8392 (0.0000)

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

من خلال الجدول السابق، نجد أن احتمال الخطأ لـ(Breusch –Pagan) ، أقل من 0,05، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة ، و بذلك النموذج العشوائي هو الملائم .

3-4 اختبار هوسمان :

يتم ذلك بالاعتماد على اختبار هوسمان Hausman للمفاضلة ما بين النموذج الثابت و العشوائي، حيث إذا كانت قيمة ($\alpha \leq 5\%$)، يكون نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج الأثر العشوائي ، حيث تأخذ فرضيات Hausman testالشكل الموالي :

H_0 :يتم قبول النموذج العشوائي.

H_1 : يتم قبول النموذج الثابت.

الجدول3-31 : اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	134.850257	4	0.0000

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن قيمة الاحتمالية لاختبار Hausman بلغت(0.000) و هي قيمة أصغر من 0.05، بناء على ذلك يتم قبول النموذج الثابت الذي يعتبر أكثر معنوية في تحليل بيانات الدراسة.

2.2 عرض النتائج الخاصة بالبنوك التجارية الجزائرية الخاصة:

1.2.2النتائج الخاصة بأثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية الجزائرية الخاصة:

قمنا بقياس الأداء المالي للبنوك من خلال مؤشر الربحية معدل العائد على الأصول والذي يعتبر حاصل قسمة النتيجة الصافية إلى إجمالي الأصول (ROA)، ونسبة السيولة (LIQUID) و التي تعتبر حاصل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ، بحيث تحصلنا على النماذج التالية:

1.2.2النتائج الخاصة بأثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية الجزائرية الخاصة:

1-نقوم بعرض النتائج الخاصة بالنموذج التجميعي لأثر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) على العائد على الأصول (ROA) المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10)، وفق الجدول الموالي:

الجدول3-32: نتائج النموذج التجميعي لأثر كفاية رأس المال على العائد على الأصول

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 09/19/22 Time: 20:21
Sample: 2004 2015
Periods included: 12
Cross-sections included: 5
Total panel (unbalanced) observations: 59

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-57.06329	13.99468	-4.077498	0.0002
ETL	-0.013190	0.001724	-7.648887	0.0000
LNTA	-0.932005	0.239187	-3.896554	0.0003
GDP	2.303914	0.528475	4.359549	0.0001
INF	0.293634	0.119033	2.466836	0.0168

R-squared	0.584953	Mean dependent var	2.116463
Adjusted R-squared	0.554209	S.D. dependent var	1.506480
S.E. of regression	1.005840	Akaike info criterion	2.930462
Sum squared resid	54.63261	Schwarz criterion	3.106525
Log likelihood	-81.44863	Hannan-Quinn criter.	2.999190
F-statistic	19.02644	Durbin-Watson stat	1.939505
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

2-نقوم بعرض النتائج الخاصة بنموذج التأثيرات الثابتة لأثر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) على العائد على الأصول (ROA) المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10)، وفق الجدول الموالي:

الجدول3-33: نتائج نموذج التأثيرات الثابتة لأثر كفاية رأس المال على العائد على الأصول

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 05/27/22 Time: 12:14
Sample: 2004 2015
Periods included: 12
Cross-sections included: 5
Total panel (unbalanced) observations: 59

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-53.99310	17.79236	-3.034623	0.0038
ETL	-0.013529	0.001721	-7.862219	0.0000
LNTA	-0.878070	0.360744	-2.434052	0.0185
GDP	2.182812	0.706103	3.091351	0.0033
INF	0.286320	0.115687	2.474955	0.0168

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

3-نقوم بعرض النتائج الخاصة بنموذج التأثيرات العشوائية لأثر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL)على العائد على الأصول (ROA) المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10، وفق الجدول الموالي:

الجدول3-34: نتائج نموذج التأثيرات العشوائية لأثر كفاية رأس المال على العائد على الأصول

Dependent Variable: ROA
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/28/22 Time: 10:13
Sample: 2004 2015
Periods included: 12
Cross-sections included: 5
Total panel (unbalanced) observations: 59
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-56.44486	14.17833	-3.981064	0.0002
ETL	-0.013314	0.001664	-8.000565	0.0000
LNTA	-0.923438	0.254218	-3.632465	0.0006
GDP	2.280395	0.542242	4.205491	0.0001
INF	0.291879	0.114225	2.555294	0.0135

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.199858	0.0413
Idiosyncratic random	0.962871	0.9587

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

4-الاختبارات الإحصائية لاختيار النموذج الأفضل الذي يظهر العلاقة بين المتغيرين من بين النماذج السابقة:

4-1اختبار فيشر المقيد:

للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة نستعمل اختبار فيشر المقيد ، الذي يرتكز على الفرضيات التالية:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

الجدول الموالي يوضح اختبار فيشر:

الجدول3-35: اختبار فيشر المقيد

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.231787	(4,50)	0.0788
Cross-section Chi-square	9.692455	4	0.0459

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

من خلال الجدول السابق، نجد أن قيمة احتمالية الخطأ لفيشر أكبر من 0,05 ، و عليه نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة ، و بذلك النموذج التجميعي هو الملائم.

4-2اختبار مضاعف لاغرانج:

نقوم بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) بواسطة اختبار(LM)، الذي يرتكز على الفرضيات التالية:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي (PRM) هو النموذج الملائم.

H_1: نموذج التأثيرات العشوائية(REM) هو النموذج الملائم.

الجدول 3-36: اختبار مضاعف لاغرانج

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
Date: 05/26/22 Time: 21:05
Sample: 2004 2015
Total panel observations: 59
Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	1.446436 (0.2291)	1.296434 (0.2549)	2.742870 (0.0977)
Honda	1.202679 (0.1146)	1.138611 (0.1274)	1.655542 (0.0489)
King-Wu	1.202679 (0.1146)	1.138611 (0.1274)	1.617889 (0.0528)
GHM	-- --	-- --	2.742870 (0.1123)

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

من خلال الجدول السابق، نجد أن احتمال الخطأ لـ(Breusch –Pagan) أكبر من 0,05، وعليه فإننا نرفض الفرضية البديلة و نقبل فرضية العدم ، و بذلك النموذج التجميعي هو الملائم .

2.2.2النتائج الخاصة بأثر كفاية رأس المال على سيولة البنوك التجارية الجزائرية الخاصة:

1-نقوم بعرض النتائج الخاصة بالنموذج التجميعي لأثر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) على نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع (LIQUID)، المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10 ، وفق الجدول الموالي:

الجدول3-37: نتائج النموذج التجميعي لأثر كفاية رأس المال على السيولة

Dependent Variable: LIQUID
Method: Panel Least Squares
Date: 09/19/22 Time: 20:09
Sample: 2004 2015
Periods included: 12
Cross-sections included: 5
Total panel (unbalanced) observations: 50

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-958.9587	222.4124	-4.311624	0.0001
ETL	-0.854169	0.151025	-5.655830	0.0000
LNTA	-24.45861	4.386659	-5.575680	0.0000
GDP	43.94593	8.707636	5.046826	0.0000
INF	3.725215	1.873190	1.988702	0.0528

R-squared	0.458571	Mean dependent var	70.28760
Adjusted R-squared	0.410444	S.D. dependent var	17.43584
S.E. of regression	13.38768	Akaike info criterion	8.121186
Sum squared resid	8065.345	Schwarz criterion	8.312388
Log likelihood	-198.0296	Hannan-Quinn criter.	8.193997
F-statistic	9.528366	Durbin-Watson stat	0.821759
Prob(F-statistic)	0.000011		

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

2-نقوم بعرض النتائج الخاصة بنموذج التأثيرات الثابتة لأثر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض(ETL) على نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع (LIQUID) ، المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10 ، وفق الجدول الموالي:

الجدول3-38: نتائج نموذج التأثيرات الثابتة لأثر كفاية رأس المال على السيولة

Dependent Variable: LIQUID
Method: Panel Least Squares
Date: 05/28/22 Time: 11:05
Sample: 2004 2015
Periods included: 12
Cross-sections included: 5
Total panel (unbalanced) observations: 50

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-967.0746	261.5590	-3.697347	0.0006
ETL	-0.764199	0.199055	-3.839140	0.0004
LNTA	-26.26112	5.637296	-4.658461	0.0000
GDP	44.86704	10.52337	4.263560	0.0001
INF	3.106225	1.925754	1.612991	0.1144

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

3-نقوم بعرض النتائج الخاصة بنموذج التأثيرات العشوائية لأثر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL)على نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع (LIQUID) ، المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10 ، وفق الجدول الموالي:

الجدول3-39: نتائج نموذج التأثيرات العشوائية لأثر كفاية رأس المال على السيولة

Dependent Variable: LIQUID
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/28/22 Time: 11:06
Sample: 2004 2015
Periods included: 12
Cross-sections included: 5
Total panel (unbalanced) observations: 50
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-958.9587	215.3514	-4.452996	0.0001
ETL	-0.854169	0.146230	-5.841276	0.0000
LNTA	-24.45861	4.247393	-5.758499	0.0000
GDP	43.94593	8.431190	5.212305	0.0000
INF	3.725215	1.813720	2.053909	0.0458

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	2.69E-05	0.0000
Idiosyncratic random	12.96265	1.0000

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

4-الاختبارات الإحصائية لاختيار النموذج الأفضل الذي يظهر العلاقة بين المتغيرين من بين النماذج السابقة:

4-1اختبار فيشر المقيد:

للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة نستعمل اختبار فيشر ، الذي يرتكز على الفرضيات التالية:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

الجدول أدناه يوضح اختبار فيشر:

الجدول3-40: اختبار فيشر

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.749837	(4,41)	0.1576
Cross-section Chi-square	7.880770	4	0.0960

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

من خلال الجدول السابق، نجد أن قيمة احتمالية فيشر أكبر من 0,05، و عليه نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة ، و بذلك النموذج التجميعي هو الملائم.

4-2اختبار مضاعف لاغرانج

نقوم بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) بواسطة اختبار(LM)، الذي يرتكز على الفرضيات التالية:

H_0 ::نموذج الانحدار التجميعي(PRM) هو النموذج الملائم.

H_1: نموذج التأثيرات العشوائية(REM) هو النموذج الملائم.

الجدول 3-41: اختبار مضاعف لاغرانج

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
Date: 05/26/22 Time: 21:05
Sample: 2004 2015
Total panel observations: 50
Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	0.050964 (0.8214)	0.060438 (0.8058)	0.111401 (0.7386)
Honda	0.225751 (0.4107)	-0.245840 (0.5971)	-0.014205 (0.5057)
King-Wu	0.225751 (0.4107)	-0.245840 (0.5971)	0.068676 (0.4726)
GHM	—	—	0.050964 (0.6544)

المصدر : : مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

من خلال الجدول السابق، نجد أن احتمال الخطأ لـ (Breusch –Pagan) ، اكبر من 0,05 وعليه فإننا نقبل الفرضية البديلة و نرفض فرضية العدم ، و بذلك النموذج التجميعي هو الملائم .

الفرع الثالث: التحليل والتفسير والمقارنة المالية لنتائج الدراسة

1 .تحليل نتائج نماذج دراسة

1.1 تحليل نتائج نماذج دراسة البنوك التجارية الجزائرية العمومية:

1.1.1 تحليل النتائج الخاصة بأثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية الجزائرية العمومية:

من خلال الجدول3-22 باعتباره أفضل نموذج مقترح لتفسير العلاقة بين المتغيرات أنه:

- بالنسبة لاختبار (T): قيمة(T) لتأثير حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) على العائد على الأصول (ROA) تساوي (32,27432) بدلالة إحصائية (0,0000) و هي أصغر من النسبة المعنوية 0,05، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين، و طبيعة العلاقة الموجودة بينهما يمكن معرفتها من خلال قيمة (β) التي تساوي(0,023076)، بالتالي العلاقة بينهما إيجابية و قوية ، بذلك الرفع من نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض يزيد من معدل العائد على الأصول ، كذلك نجد أن قيمة أن قيمة (T) لتأثير إجمالي الناتج المحلي (GDP)على العائد على الأصول (ROA) تساوي (4,132292) بدلالة إحصائية (0,0001) و هي أصغر من النسبة المعنوية 0,05، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين، و طبيعة العلاقة الموجودة بينهما يمكن معرفتها من

خلال قيمة (β) التي تساوي(0,589010)، بالتالي العلاقة بينهما إيجابية و قوية ، بذلك الرفع من نسبة إجمالي الناتج المحلي (GDP) يزيد من معدل العائد على الأصول.

-أما بالنسبة لعلاقة حجم البنك (LNTA) و التضخم (INF)بمعدل العائد على الأصول (ROA) ، فمن خلال اختبار(T) لم تكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين المستقلين و المتغير التابع .

- أما بالنسبة لاختبار R^2 الخاص بمعامل تحديد النماذج يدل إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 96,08% من التغير الذي يطرأ على المتغير التابع العائد على الأصول (ROA).

- أما بالنسبة لاختبار (F): نلاحظ أن قيمة (F) للنموذج الخاص لتأثير حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) على العائد على الأصول (ROA) يساوي (319,3358) بدلالة إحصائية(0,0000) و هي أصغر من النسبة المعنوية ، أي أن النموذج له دلالة إحصائية معنوية.

✓ من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا القول أنه توجد علاقة إيجابية بين كل المتغيرين المستقلين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض(ETL) ، إجمالي الناتج المحلي (GDP) و المتغير التابع العائد على الأصول (ROA) ، حيث الزيادة في كل من (ETL) و (GDP) بوحدة واحدة يزيد من معدل (ROA) بمقدار يساوي(0,023076) و (0,589010) على الترتيب، بالتالي يؤثر معيار كفاية رأس مال إيجابا على ربحية البنوك التجارية الجزائرية العمومية .

2.1.1تحليل النتائج الخاصة بأثر كفاية رأس المال على سيولة البنوك التجارية الجزائرية العمومية:

نلاحظ من خلال الجدول 3-27 باعتباره أفضل نموذج مقترح لتفسير العلاقة بين المتغيرات أنه:

- بالنسبة لاختبار (T): قيمة (T) لتأثير حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) على السيولة (LIQUID)تساوي (1,977021-) بدلالة إحصائية (0,0543)، كما بلغت قيمة (T) لتأثير حجم البنك (LNTA) على (LIQUID) السيولة (0,655358-) بدلالة إحصائية (0,5156)، أما بالنسبة لتأثير التضخم (INF)على السيولة بلغت قيمة (T) (1,807130) بدلالة إحصائية (0,0776)، و بما أن الدلالة الإحصائية لـ (T) أكبر من النسبة المعنوية 0,05، أي ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ، في حين بلغت (T) لتأثير إجمالي الناتج المحلي

(GDP) على السيولة (LIQUID) قيمة (5,306348) بدلالة إحصائية (0,000) و هي أصغر من النسبة المعنوية 0,05، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين، و طبيعة العلاقة الموجودة بينهما يمكن معرفتها من خلال قيمة (β) التي تساوي(23,36096)، بالتالي العلاقة بينهما إيجابية و قوية ، بذلك الرفع من نسبة إجمالي الناتج المحلي (GDP) يزيد من سيولة البنك .

-بالنسبة لاختبار R^2 الخاص بمعامل تحديد النماذج يدل إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 80,85% من التغير الذي يطرأ على المتغير التابع السيولة (LIQUID) .

- أما بالنسبة لاختبار (F): نلاحظ أن قيمة (F) للنموذج الخاص لتأثير نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض(ETL) على السيولة (LIQUID) تساوي(23,23348) بدلالة إحصائية(0,0000) و هي أصغر من النسبة المعنوية ، أي أن النموذج له دلالة إحصائية معنوية.

✓ من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا القول أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات المستقلة و السيولة ، بالتالي الرفع من مستوى كفاية رأس المال لا يؤثر على سيولة البنك.

2.1 تحليل نتائج نماذج دراسة البنوك التجارية الجزائرية الخاصة:

2.2.1تحليل النتائج الخاصة بأثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية الجزائرية الخاصة:

نلاحظ من خلال الجدول3-32 باعتباره أفضل نموذج مقترح لتفسير العلاقة بين المتغيرات أنه:

- بالنسبة لاختبار (T): قيمة(T) لتأثير حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) على العائد على الأصول (ROA) تساوي (7,648887-) بدلالة إحصائية (0,0002) و هي أصغر من النسبة المعنوية 0,05، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين ، و طبيعة العلاقة الموجودة بينهما يمكن معرفتها من خلال قيمة (β) التي تساوي(0,013190-)، بالتالي العلاقة بينهما عكسية ، بذلك الرفع من نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض يخفض من معدل العائد على الأصول ، كذلك نجد أن قيمة أن قيمة (T) لتأثير إجمالي الناتج المحلي (GDP)على العائد على الأصول (ROA) تساوي (4,359549) بدلالة إحصائية (0,0001) و هي أصغر من النسبة المعنوية 0,05، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين، و طبيعة العلاقة الموجودة بينهما يمكن معرفتها من

خلال قيمة (β) التي تساوي(2,3039)، بالتالي العلاقة بينهما إيجابية ، بذلك الرفع من نسبة إجمالي الناتج المحلي (GDP) يزيد من معدل العائد على الأصول(ROA).

– بالنسبة لعلاقة التضخم (INF)بمعدل العائد على الأصول (ROA)، فمن خلال قيمة (T) التي بلغت (2,4668) بدلالة إحصائية(0,0168) و هي أصغر من النسبة المعنوية 0,05، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين، و طبيعة العلاقة الموجودة بينهما يمكن معرفتها من خلال قيمة (β) التي تساوي(0,2939)، بالتالي العلاقة بينهما إيجابية و قوية ، بذلك الزيادة في معدل التضخم (INF) تزيد من معدل العائد على الأصول(ROA).

– أما بالنسبة لعلاقة حجم البنك (LNTA) بمعدل العائد على الأصول (ROA)، فمن خلال قيمة (T) التي بلغت (3,8965−) بدلالة إحصائية (0,0003) و هي أصغر من النسبة المعنوية 0,05، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين، و طبيعة العلاقة الموجودة بينهما يمكن معرفتها من خلال قيمة (β) التي تساوي(0,9320−)، بالتالي العلاقة بينهما عكسية ، و بذلك زيادة حجم البنك يقابلها انخفاض في معدل العائد على الأصول(ROA).

– أما بالنسبة لاختبار R^2 الخاص بمعامل تحديد النماذج يدل إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 58% من التغير الذي يطرأ على المتغير التابع العائد على الأصول (ROA).

– بالنسبة لاختبار(F) : نلاحظ أن قيمة (F) للنموذج الخاص لتأثير حقوق الملكية إلى إجمالي القروض(ETL) على العائد على الأصول (ROA) يساوي (19,02) بدلالة إحصائية(0,0000) و هي أصغر من النسبة المعنوية ، أي أن النموذج له دلالة إحصائية معنوية.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا القول أنه توجد علاقة قوية بين كل المتغيرات المستقلة نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) إجمالي الناتج المحلي (GDP) و التضخم (INF) و حجم البنك (LNTA) و المتغير التابع العائد على الأصول (ROA)، حيث الزيادة في كل من (GDP) و (INF)بوحدة واحدة يزيد من معدل (ROA) بمقدار يساوي(2,3039) و (0,2939) على الترتيب، في حين حيث الزيادة في كل من (ETL) و (LNTA) بوحدة واحدة يخفض من معدل (ROA)

بمقدار(0,0131) و(0,9320) على الترتيب ، بالتالي يؤثر معيار كفاية رأس مال سلبا على ربحية البنوك التجارية الجزائرية الخاصة.

2.2.2تحليل النتائج الخاصة بأثر كفاية رأس المال على سيولة البنوك التجارية الجزائرية الخاصة:

نلاحظ من خلال الجدول3-37 باعتباره أفضل نموذج مقترح لتفسير العلاقة بين المتغيرات أنه:

- بالنسبة لاختبار (T):أن قيمة (T) لتأثير حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) على السيولة(LIQUID) تساوي (5,6558-) بدلالة إحصائية (0,0001) و هي أصغر من النسبة المعنوية 0,05، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين ، و طبيعة العلاقة الموجودة بينهما يمكن معرفتها من خلال قيمة (β) التي تساوي(0,854169-)، بالتالي العلاقة بينهما عكسية قوية ، بذلك الرفع من نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض يخفض من نسبة السيولة ، كذلك نجد أن قيمة أن قيمة (T) لتأثير إجمالي الناتج المحلي (GDP) على السيولة(LIQUID) تساوي (5,048626) بدلالة إحصائية (0,000) و هي أصغر من النسبة المعنوية 0,05، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين، و طبيعة العلاقة الموجودة بينهما يمكن معرفتها من خلال قيمة (β) التي تساوي(43,94593)، بالتالي العلاقة بينهما إيجابية و قوية ، و بذلك الرفع من نسبة إجمالي الناتج المحلي (GDP) يزيد من معدل السيولة (LIQUID).

- بالنسبة لعلاقة التضخم (INF) بمعدل السيولة (LIQUID) ، فمن خلال قيمة (T) التي بلغت (1,988702) بدلالة إحصائية(0,0528) و هي أكبر من النسبة المعنوية 0,05، أي أن ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

- أما بالنسبة لعلاقة حجم البنك (LNTA) بمعدل السيولة (LIQUID) ، فمن خلال قيمة (T) التي بلغت (5,5756-) بدلالة إحصائية (0,000) و هي أصغر من النسبة المعنوية 0,05، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين، و طبيعة العلاقة الموجودة بينهما يمكن معرفتها من خلال قيمة (β) التي تساوي(24,4586-)، بالتالي العلاقة بينهما عكسية ، بذلك زيادة حجم البنك يقابلها انخفاض في معدل السيولة.

– أما بالنسبة لاختبار R^2 الخاص بمعامل تحديد النماذج يدل إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 45,85% من التغير الذي يطرأ على المتغير التابع السيولة.

– أما بالنسبة لاختبار (F) : نلاحظ أن قيمة F للنموذج الخاص لتأثير حقوق الملكية إلى إجمالي القروض(ETL) على السيولة تساوي (9,528366) بدلالة إحصائية(0,00001) و هي أصغر من النسبة المعنوية ، أي أن النموذج له دلالة إحصائية معنوية.

✓ من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا القول أنه توجد علاقة قوية بين كل المتغيرات المستقلة: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) ، إجمالي الناتج المحلي (GDP) ، و حجم البنك (LNTA) و المتغير التابع السيولة(LIQUID) ، حيث الزيادة في (GDP) و بوحدة واحدة يزيد من معدل (LIQUID) بمقدار يساوي(43,9459) ، في حين حيث الزيادة في كل من(ETL) و (LNTA) بوحدة واحدة يخفض من معدل (LIQUID) بمقدار(0,85416) و(24,4586) على الترتيب ، اما بالنسبة لعلاقة التضخم (INF) بمعدل السيولة (LIQUID) ، ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. بالتالي يؤثر معيار كفاية رأس مال سلبا على السيولة (LIQUID) البنوك التجارية الجزائرية الخاصة..

2. التفسير والمقارنة المالية لنتائج الدراسة :

من خلال الأدبيات المتناولة نجد أن الهدف الأول الذي تسعى إليه السلطات الإشرافية في البلاد، من خلال إلزام البنوك على احترام معيار كفاية رأس المال هو ضمان سلامتها ضد المخاطر الممكن التعرض لها، في ظل محاولة تحقيق المعادلة الصعبة للموازنة بين رأس المال الذي يعتبر الخط الدفاعي الأول و الرفع من ربحيتها و توفير سيولة كافية لمواجهة التزاماتها في نفس الوقت، الأمر الذي يعكس أداء مالي جيد، و يدل على مدى نجاح البنك في تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقا، بأقل تكلفة، و عليه و انطلاقا من هذا المبدأ و خلال فترة دراسة ممتدة من (2004–2015) ، نجد أن البنوك التجارية العمومية استطاعت الالتزام بالمعايير المفروضة من قبل بنك الجزائر و تمكنت من الالتزام بمعيار كفاية رأس المال، و حققت نتائج إيجابية فيما يخص الربحية ، بالتالي قوة رأس المال كانت هي المحدد الرئيسي للأرباح ، فهي صاحبة رأس مال جيد ولم تواجه تكاليف التمويل الخارجي، التي تتطلب التضحية بتوزيع

الأرباح و ضمها لرأس المال لفترة أطول ، الأمر الذي عزز من نشاطها الائتماني و ذلك ما يعكسه حجم أصولها ، بالتالي حجمها لم يشكل عائقا أمام ربحيتها نظرا لهيمنتها على القطاع ، و نجد أن الأمر يختلف تماما على مستوى البنوك التجارية الخاصة، ذلك و بالنظر لحجمها الصغير نسبيا، مقارنة بالبنوك التجارية العمومية، عملت على ضخ المزيد من الأموال بهدف التوسع والنمو، بالتالي تضحي بأرباحها للرفع من نسبة كفاية رأس مال ها، بهدف تعزيز ثقة عملائها و العمل على الالتزام باللوائح التنظيمية و التشريعية التي يفرضها بنك الجزائر، و قد تضطر إلى الحصول على تمويل خارجي، الأمر الذي يجعلها أكثر حذر فيما يخص النشاط الإقراضي بالنسبة للبنوك العمومية، و يضعف من ربحيتها. بالتالي فيما يخص الربحية، البنوك العمومية كان أكثر فعالية في تسيير إدارة أصولها، و عليه من ناحية الأداء التشغيلي كانت البنوك الخاصة هي الأضعف.أما فيما يخص ال محدد الداخلي الثاني المعتمد لقياس الأداء المالي للبنك في دراستنا المتمثل في السيولة، فالطبيعة السائلة للاقتصاد الجزائري، تجبر البنوك على الاحتفاظ بنسب عالية من الأرصدة السائلة من أجل منح المزيد من الثقة للمودعين، وهو الأمر الذي تم العمل به على مستوى البنوك العمومية ، فهي تتوفر على سيولة كافية و قادرة على مواجهة السحوبات المفاجئة، في حين أثر معيار كفاية رأس المال سلبا على سيولة البنوك التجارية الخاصة ، و يرجع سبب ذلك أن البنوك الخاصة تقوم بالمحافظة على رأس مالها مرتفع مقابل خفض نسبة السيولة، بالتالي يؤدي هذا الأمر إلى عجز البنوك عن سداد ديونها، في ظل سعيها للتوسع و النمو ، فتقوم بالتضحية بالأصول السائلة في سبيل الاستثمار، مقابل إنشاء فروع بنكية جديدة لمجاراة نظيرتها العمومية ، حيث تعتبر أن البنوك الحديثة العهد ليست مربحة في السنوات الأولى من عملها و تركز بالدرجة الأولى على زيادة حصتها السوقية[1]، و عليه البنوك العمومية تتفوق من ناحية السيولة، فوفق التقارير الصادرة عن بنك جزائر يتضح جليا استحواذ البنوك العمومية على إجمالي الموارد المجمعة و يرجع الأمر إلى ودائع قطاع المحروقات، الأمر الذي يعزز من ثقة الجمهور بها أكثر من البنوك الخاصة، حيث شهدت هذه الأخيرة

[1] Athanasoglou Panayiotis, Brissimis Sophocles and Delis Matthaios Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability ,working paper, bank of Greece.no25,2005,P:23

وتيرة نمو تصاعدية فيما يخص إنشاء فروع لها على مستوى الوطن، الأمر الذي ساهم في ترقية المنافسة فيما يتعلق بجمع الموارد، لكن تبقى مساهمتها فيما يتعلق بتوزيع القروض و عرض الخدمات البنكية الأساسية للزبائن ضعيفة .[1]

كذلك هناك العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي، استهدفت دراستنا بالدرجة الأولى الناتج المحلي الإجمالي و التضخم بناءا على ما سبق من دراسات ، حيث أن التضخم لم يؤثر على الأداء المالي للبنوك العمومية ، بينما أثر إيجابا على ربحية البنوك الخاصة خلال فترة الدراسة، يرجع ذلك أن هذه الأخيرة قامت بدمج علاوة معدل التضخم ضمن سعر الفائدة المطلوب ، أين يتم الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم على المدى الطويل من خلال التنبؤ، كما شهدت الظروف الاقتصادية تحسنا ملحوظا وهو الأمر الذي تم معرفته من خلال انتعاش إجمالي الناتج المحلي، الذي انعكس إيجابا على الأداء المالي للبنوك التجارية العمومية و الخاصة على حد سواء ، الأمر يؤدي إلى زيادة قدرة المقترضين على السداد، حيث يشهد الطلب على الائتمان تحسنا يولد عوائد معتبرة للبنوك.

فمقارنتنا سعت لمعرفة الأثر الذي يحدثه تطبيق معيار كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك العمومية و الخاصة، نجد أن البنوك العمومية عرفت تفوقا ملحوظا على مستوى الأداء بالنظر لكبر حجمها و هيمنتها على القطاع من حيث حجم أصولها و سمعتها الجيدة المكتسبة من ضخامة رأس مالها، في حين لا تزال البنوك الخاصة في الجزائر حديثة العهد و تسعى لوضع أسس مستقبلية، تهدف من خلالها لمنافسة البنوك العمومية، بالتالي يؤثر معيار كفاية رأس المال إيجابا على البنوك الكبيرة الحجم لكثافة عملياتها المصرفية ، و ضخامة استثماراتها ، بينما نجد العكس إذا ما التزمت به البنوك الصغيرة الحجم ، في ظل نفس الظروف الاقتصادية للبلاد.

[1] التقرير السنوي لسنة 2012 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سابق، ص:112

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل سعينا لمعرفة موقع وموقف الجزائر من تطبيق معيار كفاية رأس المال من الناحية القانونية، عن طريق الاطلاع على النصوص التشريعية التي ترسم خارطة طريق توضح من خلالها منهج تطبيق هذا المعيار العالمي، إذ نجد أن النظام البنكي الجزائري الجديد في إطار قانون النقد و القرض فتح باب المبادرة لانفتاح الجزائر على الساحة البنكية الدولية و ضوابطها ، حيث سعى بنك الجزائر لتطبيق الاتفاقية الأولى والثانية للجنة الرقابة المصرفية ويتطلع نحو تطبيق اتفاقيتها الثالثة، فالجزائر مجبرة على التقيد بمعيار كفاية رأس المال في ظل مشكلة القروض المتعثرة التي تشكل العائق الأكبر أمام البنوك التجارية لاسيما العمومية منها ، و التي تؤثر على أدائها المالي بالسلب .

كما حاولنا التطرق لأهم التحديات التي تواجه القطاع البنكي الجزائري للالتزام بمعيار كفاية رأس المال أهمها غياب إستراتيجية واضحة تتبعها البنوك ، بالإضافة لصعوبة التوجه نحو استخدام أنظمة القياس الداخلية التي تتميز بكثافة عالية و تعتمد تكنولوجيا متطورة، في ظل غياب الكفاءات البشرية المؤهلة التي تمتلك القدرات التقنية و الفنية.

كما قمنا بتطبيق المفاهيم النظرية المتناولة في الفصل الأول و الثاني و إسقاطها تطبيقيا على مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية من خلال تقييم مؤشرات صلابة القطاع البنكي الجزائري و المقارنة بين القطاع العمومي و الخاص من خلال دراسة تحليلية ، و أخرى قياسية شملت 5 بنوك عمومية و 5بنوك خاصة ، خلال فترة دراسة ممتدة من (2004-2015) أين توصلنا للنتائج التالية:

- وجود أثر ايجابي لكفاية رأس المال على ربحية البنوك العمومية التجارية الجزائرية ؛
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك و ربحية البنوك العمومية التجارية الجزائرية ؛
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين التضخم و ربحية البنوك العمومية التجارية الجزائرية؛
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وسيولة البنوك العمومية التجارية الجزائرية؛

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك وسيولة البنوك العمومية التجارية الجزائرية ؛
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وسيولة البنوك العمومية التجارية الجزائرية؛
- وجود اثر إيجابي لإجمالي الناتج المحلي على الأداء المالي للبنوك التجارية العمومية؛
- وجود علاقة عكسية بين معيار كفاية رأس المال و ربحية البنوك التجارية الجزائرية الخاصة؛
- وجود أثر الايجابي لمعدل التضخم على ربحية البنوك التجارية الخاصة؛
- وجود تأثير سلبي لحجم البنك على ربحية البنوك التجارية الخاصة ؛
- وجود تأثير سلبي لمعيار كفاية رأس المال سلبا سيولة البنوك التجارية الخاصة ؛
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم و سيولة البنوك التجارية الخاصة ؛
- وجود تأثير سلبي لحجم البنك على معدل سيولة البنوك التجارية الخاصة ؛
- وجود أثر إيجابي لإجمالي الناتج المحلي على الأداء المالي للبنوك التجارية الخاصة ؛

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن التطورات السريعة التي تشهدها الساحة المصرفية الدولية، تجعل المؤسسات البنكية عرضة للمخاطر و الأزمات المالية التي تجد نفسها مجبرة على إدارتها و تسييرها و التعامل معها، و في نفس الوقت البنوك مطالبة برفع مستوى التحدي و مواكبة المنافسة العالمية بهدف تحقيق استقرار القطاع البنكي المحلي و الدولي، ومن هذا المنطلق و قصد تحقيق المنافسة العادلة ظهرت لجنة الرقابة و الإشراف المصرفي المعروفة باسم لجنة بازل.

جاءت لجنة بازل بجملة من التوصيات التي من شأنها تفعيل معيار موحد لكفاية رأس المال سنة 1988، و لكن على إثر جوانب النقص التي مست اتفاقيتها الأولى، سعت لوضع أسس جديدة لاتفاقية ثانية سنة 2004 و التي كانت أشمل من سابقتها، من خلال السعي لتغطية أوسع للمخاطر و العمل على إرساء طرق قياس جديدة أكثر تطورا تستعمل لحساب معيار كفاية رأس المال، مع المحافظة على نفس النسبة السابقة المقدرة بـ:8 %، بالإضافة لوضع ركيزتين إضافيتين تتعلقان بعمليات الرقابة و المراجعة الإشرافية و انضباط السوق، تليها بعد ذلك الاتفاقية الثالثة التي أعلن عنها سنة 2010، بعد أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالقطاع البنكي الأمريكي و العالمي ككل ، مما أكد على ضرورة إعادة النظر في نسبة كفاية رأس مال جديدة قدرت بـ:10,5%، بالإضافة إلى حتمية تغطية مخاطر السيولة على المدى القصير و الطويل .

مما سبق نستنتج أن المعيار الموحد لكفاية رأس المال هدفه الأول و الأخير حماية المركز المالي للبنك ضد التقلبات التي تشهدها الساحة المصرفية على المستوى المحلي و الدولي، ذلك أن رأس المال يعتبر الخط الدفاعي الأول للبنك ضد الخسائر المحتملة ، وهنا يقع على عاتق المؤسسة البنكية تحقيق التوازن بين رأس مالها و فق التوصيات المقترحة و ربحيتها ، التي تظهر من خلال نجاح أدائها المالي حيث أن التفوق في الهيدان المالي يضمن لـلبنوك الاستمرارية و البقاء و النمو ، من خلال القدرة على تحقيق ربحية مستدامة، تدعم المركز المالي للبنك و تعمل على خلق فرص ربحية مستقبلا.

و بالحديث على المستوى المحلي فلم يعرف النظام البنكي الجزائري تغيرا حقيقيا إلا بعد إصدار القانون رقم 90-10، الذي كان الغرض منه إنشاء بنوك تجارية تعمل وفق آليات اقتصاد السوق في إطار قانون النقد و القرض، الذي فتح باب المبادرة لظهور مؤسسات بنكية جديدة أجنبية و خاصة أو مختلطة،

لتتسارع بعد ذلك وتيرة نمو البنوك أواخر تسعينيات القرن الماضي إلى يومنا ، فهذا القانون غير من مسار النظام البنكي الجزائري ، نحو التطلع لمواكبة أبرز المعايير الدولية و كنتيجة لهذا الإصلاح كان لزاما على الجزائر تطبيق التوصيات الصادرة عن لجنة بازل و ا لتقيد بمعيار كفاية رأس المال ، إلا أن التطبيق الفعلي لمقررات اللجنة تأخر إلى غاية سنة 1999،أين كان الاتجاه الدولي يتطلع إلى ضرورة إقرار اتفاق ثان للنقائص و الثغرات التي أفرزها الاتفاق الأول، و يرجع الأمر إلى الفترة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة بهدف التوجه نحو اقتصاد السوق الحر.

فمن خلال تقييم تجربة الجزائر نظريا في إطار العمل على تجسيد الاتفاقيات الثلاثة للجنة الرقابة المصرفية من ناحية النصوص القانونية الملزمة ، نجد أن السلطات الإشرافية للبلاد عملت على تدارك القصور الذي شهده تطبيق الاتفاقية الأولى و الثانية و تهيئ أرضية ملائمة لتفعيل الاتفاقية الثالثة، من خلال العمل على تعزيز الأطر التشريعية التي تنظم العمل البنكي ، حيث نجد أن النسب المحققة على مستوى الساحة البنكية الجزائرية بخصوص معيار كفاية رأس المال أعلى من المعدلات المفروضة من طرف بنك الجزائر و لجنة بازل، أين تشكل الأموال الخاصة القاعدية النسبة الأكبر من الأموال الخاصة القانونية، الأمر الذي يدل على صلابة القاعدة الرأسمالية للبنوك التجارية ، كما يسعى بنك الجزائر لتعزيز و تطوير وظيفة الإشراف، و محاكاة الأحكام الصادرة عن لجنة الرقابة المصرفية من خلال عصرنة أدوات إشرافه على القطاع البنكي الوطني، و اعتماد نهج الرقابة الجديد القائم على المخاطر.

ففي ظل مشكلة القروض المتعثرة التي تشهدها البنوك التجارية الجزائرية ، و بالأخص العمومية منها و التي لا تضعف الأداء المالي للقطاع البنكي فحسب باعتبارها تملك الحصة الأكبر من الأصول البنكية الوطنية بل تنعكس على الاقتصاد الوطني ككل ، هو الأمر الذي يجعل التقيد بمتطلبات بازل أمر حتمي و لا مماطلة فيه ، أين يجب على بنك الجزائر فرض اعتماد نهج جديد يعتمد على تقديرات السوق لتقييم حجم النشاط و المخاطر و التوجه نحو استخدام أنظمة القياس الداخلية ، و رقمنة التصريحات و التقارير الصادرة عن البنوك و المؤسسات المالية ، فللبنوك الجزائرية لا زال يشوبها الغموض، و لا تتمتع بمستوى الشفافية الكاملة الذي يسمح لها بالإفصاح عن مراكزها المالية، أضف إلى ذلك غياب إستراتيجية واضحة تعمل وفقها البنوك التجارية الجزائرية العمومية تحديدا، الأمر الذي يضعف مستوى أدائها المالي أمام

البنوك الخاصة التي تكون أكثر حذرا من حيث نشاطها الائتماني، و أكثر انفتاحا على العمل وفق المعايير البنكية العالمية ، بحيث تعتبر الأمر امتدادا طبيعيا للبنوك الأم التابعة لها .

أما على المستوى التطبيقي ، فقد حاولنا إسقاط الإطار النظري لدراستنا على عينة من البنوك التجارية الجزائرية منها العمومية و الخاصة خلال الفترة (2004-2015)، بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات المقترحة تجريبيا، وفي الأخير توصلنا لمجموعة من النتائج ، و تمكنا من طرح توصيات للاستفادة منها مستقبلا ، و عليه نعرض في ما يلي النقاط التالية:

النتائج المتوصل إليها و اختبار الفرضيات :

النتائج التجريبية المتوصل إليها، أظهرت ما يلي :

- وجود أثر ايجابي لكفاية رأس المال على ربحية البنوك العمومية التجارية الجزائرية؛

عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال و سيولة البنوك العمومية التجارية الجزائرية؛

و عليه:

- نقبل الفرضية الأولى التي مفادها :يؤثر تطبيق معيار كفاية رأس المال إيجابا على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية العمومية .

- وجود تأثير سلبي بين معيار كفاية رأس المال و ربحية البنوك التجارية الجزائرية الخاصة؛
- وجود تأثير سلبي لمعيار كفاية رأس المال على سيولة البنوك التجارية الخاصة ؛

و عليه:

- ننفي الفرضية الثانية التي مفادها :يؤثر تطبيق معيار كفاية رأس المال إيجابا على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية الخاصة .

التوصيات:

على ضوء ما سبق ، نوصي بما يلي :

- يجب العمل عل إدراج البنوك التجارية الجزائرية العاملة في الجزائر في سوق الأوراق المالية ، و هو الأمر الذي من خلاله تستطيع البنوك تنويع محفظة قروضها؛

– لابد على البنوك التجارية الجزائرية، لاسيما العمومية أن تكون أكثر حذرا في عمليات منح الائتمان، من خلال دراسة ملفات الزبائن الراغبين في الاقتراض، و الحصول على الضمانات الملائمة للحد من أزمة القروض المتعثرة؛

– يجب على البنوك التجارية الخاصة، العمل أكثر على زيادة نشاطها الائتماني، بغية تعظيم أرباحها؛

– يجب العمل على رقمنة القطاع البنكي الجزائري بشكل كامل؛

– إن العمل على مواكبة التطورات الواقعة على المستوى العالمي، يستلزم من البنوك الجزائرية المزيد من الشفافية في المعاملات البنكية ؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

القرآن الكريم:

سورة إبراهيم الآية رقم 07

الأحاديث النبوية:

حديث شريف رواه أبو داود و الترمذي

أولا :المراجع باللغة العربية :

أ.الكتب:

1. أحمد شعبان، الأزمات و المتغيرات الاقتصادية و دور القطاع المصرفي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011.

2. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى،عمان، الأردن،2012.

3. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية:تحليل العائد و المخاطرة، سلسلة البنوك الجارية "قضايا معاصرة"–الجزء الثالث، الدار الجامعية بالإسكندرية،مصر، 2001.

4. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010–2011.

5. عبد الحميد عبد المطلب، الإصلاح المصرفي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2013.

6. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك الأساسيات و المستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

7. عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي،التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2002.

8.فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة (إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2013.

9.محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

10.محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2009.

ب . أطروحات الدكتوراه :

11.سامي هباش، مساهمة في تحسين وظيفة مراقبة التسيير في البنوك الجزائرية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة، 2017.

12.نفيسة حجاج، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء المالي "دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014)"،أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه قسم علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2017.

ج .البحوث و المقالات العلمية:

13.أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،عدد 03 ، الجزائر ، ديسمبر2015.

14.أسماء أيمن، عبد الغني دادن، اختبار قدرة المؤشرات التقليدية و الحديثة على تفسير القيمة السوقية المضافة دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2002-2017،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 8(01)، 2021.

15.تهتان موارد، شروقي زين الدين، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية :دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011،المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد01 ،2014.

16.حسين ذيب، عبد الغني دادن، مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء الاستراتيجي بمؤسسات صناعة مواد البناء في الجزائر دراسة على عينة من المؤسسات في ولايتي :(ورقلة، باتنة)، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية،مجلد07،عدد01،2021.

17.دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، 2006 .

18.راضي سيد عبد الجواد، تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ،العدد 09، يناير 2021.

19.رافد كاظم نصيف العبيدي، اتفاقية بازل 2 أثرها على الأداء المصرفي دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي و التجارة العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 3، 2018.

20.زبير عياش ، سناء العايب ، تسيير مخاطر السوق بين مقررات بازل 2 وإصلاحات بازل 3،مجلة دراسات اقتصادية،المجلد 6 العدد 2، ديسمبر 2019

21.زبير عياش، سناء العايب، تسيير مخاطر السوق بين مقررات بازل 2 وإصلاحات بازل 3، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد6، العدد2، ديسمبر 2019.

22.سجى فتحي محمد، متطلبات بازل1و بازل 2 حول كفاية رأس المال دراسة لبعض المصارف العربية، مجلة تنمية الرافدين، مجلد30، العدد 91، 2008.

23.سرمد كوكب الجميل، حسن صبحي حسن، تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق العربية المالية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية ، مجلة تنمية الرافدين 89(30)،2008.

24.سمير آيت عكاش ، ياسين الطيب، تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق معايير لجنة بازل الجديدة، مجلة اقتصاد الجديد،العدد 07، سبتمبر 2012.

25.الشيخ الداوي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد07، 2009-2010.

26.صورية عاشوري ، مهيدي ذوادي، أثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد الخامس ،العدد01، جوان 2019.

27.طلال عباسي، عبد الرحمان أولاد زاوي، واقع صلابة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل 3، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية، المجلد 06، العدد03، ديسمبر 2019.

28.عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية 2009-2016، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد01، 2018.

29.عبد الكريم خيري، مدى مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافةEVA في تحديد القيمة السوقية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد7،عدد01، 2021.

30.عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، 2001

31.عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، مجلد7،العدد02، 2014.

32.عماد الدين إبراهيم علي علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 43، عدد2 تحت النشر، جويلية 2023.

33.عمر الفاروق زرقون، محمد زرقون، فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار(ENSP) للفترة 2009-2012، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 5،العدد2، جوان2014.

34.غلامي حكيمة، بن باير حبيب، أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية، مجلة التنظيم و العمل، مجلد 10، العدد01، 2021.

35.فاطمة بن شنة، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005-2014،مجلة الباحث، المجلد18، العدد01، 2018

36.فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، مواكبة بنك الجزائر لمقررات لجنة بازل من خلال تشريعات أنظمة الرقابة الداخلية تعزيزا للحوكمة المصرفية، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المجلد 05،العدد 02، ديسمبر 2019.

37.فوزان عبد القادر القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد04، 2017.

38.كلتوم حميدي، الإطار الجديد لاتفاق بازل3 و دوره في تعزيز آليات الرقابة المصرفية و تحقيق السلامة المصرفية العالمية،مجلة البحوث والدراسات العلمية، مجلد 13،العدد01، جانفي 2019.

39.محصول نعمان، سراج موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018،مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد 3،العدد 2، ديسمبر 2019.

40.مراد كواشي، بطاقة الأداء المتوازن و أهميتها في تقويم أداء المؤسسة،مجلة العلوم الإنسانية،عدد 34، ديسمبر 2010.

41.مروج طاهر هذال المرسومي، عباس كاظم جاسم الدعمي، قياس اثر كفاية رأس المال في تقويم الأداء المالي المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 13،العدد53.

42.مفروم برودي، محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر باستخدام تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، ، العدد 01، 2021.

43.مقبل علي احمد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم الشركات الصناعية و التعديلات المقترحة لاحتسابها:دراسة تطبيقية، مجلة دراسات محاسبية و مالية، مجلد5، العدد11، 2010.

44.مقيمح صبري، محددات الربحية في البنوك التجارية :دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري، مجلة الحقيقية،العدد 31،2014.

45.نجوى فيلالي، تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 402، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 6،العدد 2، ديسمبر 2020.

46.نوال آيت سي معمر، محمد بزارية، الاتجاهات الحديثة للرقابة على الائتمان في إطار تحقيق السلامة المصرفية ومدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 16،العدد01، مارس 2020.

47.نور الدين بربار، محمد هشام قلمين، تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 03 في المصارف الجزائرية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد الأول ، افريل 2014.

48.الهادي براي، بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بأنشطة التسويق البنكي،مجلة الاقتصاد و التنمية، العدد الثاني، 2014.

49.الهام الطباخ، اثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة الزمنية2010-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06(02)، 2019.

50.وهيبة خروبي، أحمد علاش، دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية للمصارف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 12،جوان 2015.

د. الملتقيات:

51.بريش عبد القادر، حبار عبد الرزاق ، تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة في إطار المشاركة في الملتقى الدولي : سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية، ص:01.

52.عبد العزيز طيبة، محمد مرايمي، بازل 2 و تسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية ، مداخلة مقدمة في إطار المشاركة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول :إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر ،أيام :11-12 مارس،2008.

هـ. التقارير:

53.التقرير السنوي لسنة 2012 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2013.

54.التقرير السنوي لسنة 2015عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر2016.

55.التقرير السنوي لسنة 2016 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر 2017.

56.التقرير السنوي لسنة 2018 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019.

57.التقرير السنوي لسنة2010عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، جويلية 2011.

58.التقرير السنوي لسنة2011عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، أكتوبر 2012.

59.تقرير لصندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية ،أبو ظبي ، 2004.

و. الأوامر، القوانين، الأنظمة و التعليمات:

60.المادة رقم 02، النظام رقم 04- 01مؤرخ في12محرم عام 1425الموافق4 مارس من سنة2004، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، بنك الجزائر.

61.النظام رقم 91-09مؤرخ في 4 صفر عام 1412 الموافق 14غشت 1991، يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف و المؤسسات المالية.

62.النظام رقم14-01 مؤرخ في 16ربيع الثاني عام 1435 الموافق16 فبراير سنة 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، بنك الجزائر

63.المواد رقم 02 و03 من النظام رقم 18-03مورخ في26 صفر عام 1440الموافق4 نوفمبر سنة2018، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، بنك الجزائر

64.نظام رقم 92-01مؤرخ في 17رمضان عام1412الموافق 22مارس سنة 1992 يتضمن تنظيم مركزية الأخطار و عملها، بنك الجزائر، أنظمة عام 1992.

65.نظام رقم 92-02مؤرخ في 17رمضان عام1412الموافق 22مارس سنة 1992 يتضمن تنظيم مركزية الأخطار و عملها، بنك الجزائر،أنظمة عام 1992

66.النظام 11-04 مؤرخ في 21 جماد الثانية غام 1432 الموافق 24 مايو سنة 2011،يتضمن تعريف وقياس و تسيير و رقابة خطر السيولة، بنك الجزائر

67.أمر رقم 03-11مؤرخ في27 جمادى الثانية عام1424 الموافق26 غشت سنة2003، يتعلق بالنقد و القرض، بنك الجزائر

68.المواد رقم 45 و46 من القانون رقم 02-03 مؤرخ في 9رمضان عام 1423الموافق 14 نوفمبر سنة2002، يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، بنك الجزائر

69.أمر رقم 10-04مؤرخ في 16رمضان عام 1431الموافق 26غشت سنة 2010، يعدل و يتمم الأمر رقم03-11 المؤرخ في 11مؤرخ في27 جمادى الثانية عام1424 الموافق26 غشت سنة2003، يتعلق بالنقد و القرض، بنك الجزائر

70.القانون النظام رقم 02-03 مؤرخ في 9رمضان عام 1423الموافق 14 نوفمبر سنة2002، يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، بنك الجزائر

71.النظام رقم 08- 04 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1429 الموافق 23ديسمبر سنة 2008، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العمل في الجزائر، بنك الجزائر

ثانيا : المراجع باللغات الأجنبية :

1. AHMED Aref ALMAZARI, Capital adequacy, COST Income and the Performance of Saudi Banks 2007-2011, international journal of academic reasearch in accounting finance and management sciences vol. 3, no.4, October 2013.

2. Ali Bendob ,Profitability of public and private commercial banks in Algeria panal data analysis during 1997-2012,european journal of business and management ,vol.7,no.20,2015.

3. Article 04 consultation-presses Release; and Staff report; and statement by the Executive Director for Algeria, IMF country No.21/253, December 2021

4. Athanasoglou Panayiotis, Brissimis Sophocles and Delis Matthaios Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability ,working paper, bank of Greece.no25, 2005.

5. Bank for International Settlements, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, December 2010 (rev June 2011).

6. Berger, A.N., Bouwman, C.H.S, How does capital affect bank performance during financial crises?, Journal of Financial EconomicsVol.109,No.01, July 2013.

7. Cash Flow Forecasting Essential Capital Markets, chapter 3-factors impacting financial performance, 2006, edited by: Andrew fight, Elsevier, 2006.

8. Comite de Bâle sur le contrôle bancaire, Nouvel accord de Bâle sur les fonds propre, BIS, Avril 2003.

9. David Umoru, Joy O. Osemwegie, Capital Adequacy and Financial Performance of Banks in Nigeria: Empirical Evidence Based on the Fgls Estimato r,European Scientific Journal ,vol.12,No.25, September 2016.

10. Dimitris Gavalas and Theodore Syriopoulos, Basel III and its Effects on Banking Performance: Investigating Lending Rates and Loan Quantity, Journal of finance and bank management, vol.2, No.3 & 4, December 2014.

11. European Central Bank, Beyond Roe-How To Measure Bank Performance, Appendix to the Report on EU Banking Structures, September 2010.

12. Guide des banques et de l'établissement financiers en Alegie, édition Kpmg Algérie, SPA, 2012.

13. Hennie Van Greuning, Sonja Brajovic: Analyzing Banking Risk, Third Edition, The international Bank for Reconstruction and Development, Washington, 2009.

14. Imad Zeyad Ramadan, Quais Kilani, Thair Kaddumi , Determinants Of Bank Profitability: Evidance From Jordan International Journal Of Academic Research Vol. 3, No. 4, July, 2011.

15. Inka yusgiantoro, Bank Capital, Liquidity creation, Profitability, and financial stability: Evidence across Countries, Indonesia financial services, December 2019.

16. Instruction n°09-2007 du 25 octobre2007modifiant et complétant l'instruction n° 74-94 du28 novembre1994 relative a la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers, Bank d'Algérie

17. Instruction n°74-94 du28 novembre1994 relative a la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers, Bank d'Algérie.

18. International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (July 1988, Updated To April 1998), Basle Capital Accord.

19. International Convergence of Capital Measurement and Capital Standard, Basle Committee on Banking Supervision, July 1988.

20. Kosmidou .k ,Tanna .s, pasiouras .F,determinants of profitability of domestic UK banks panel evidence from the period1995-2002, economics

finance and accounting applied research working paper series no. PR08-04, Coventry: Coventry University, 2008.

21. Marianne Ojo, Extending the scope of prudential supervision: Regulatory developments during and beyond the “effective” periods of the Post BCCI and the Capital Requirements directives Center for European Law and Politics, University of Bremen, Oxford Brookes University , Munich Personal RePEc Archive , January 2010.

22. Michela arnaboldi, giovanni azzone, marco giorgino, performance measurement and management for engineers, acadimic press, Elsevier, 2015.

23. Morton Glantz, Johnath Mun, Credit Engineering for Bankers: a practical guide for bank lending, second edition , Acadimic press, Elsevier, 2011.

24. Muhammad Haris , Yong Tan , Ali Malik, Qurat Ul Ain, a Study on the Impact of Capitalization on the Profitability of Banks in Emerging Markets: A Case of Pakistan, journal of risk and financial management ,vol.13,no.217, 2020.

25. Ralph C.Kimball, Economic Profit and Performance Measurement in Banking, New England Economic Review, Federal Reserve Bank of Boston, 1998.

26. Règlement n°90-01 du4 juillet1990 relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie, Bank d’Algérie

27. Règlement n°90-01 du4 juillet1990 relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie, Bank d’Algérie

28. Robert S. kaplan, David P. Norton, Putting the balanced Scored to work , Harvard business review, 1993.

29. Samy Ben Naceur, Magda Kandil, the impact of capital requirements on bank's cost of intermediation and performance: the case of Egypt, journal of economics and business, 61 (2009).

30. Samy Ben Naceur, Mohamed Omran,The effect of bank regulations competition, and financial reforms on bank's performance ,emerging markets review, 12(2011) .

31. Sylvie Taccola-Lapierre ,le dispositif prudentiel Bale II, autoévaluation et contrôle interne : une application au cas français, Thèse pour le doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 27 novembre 2008, université du sud Toulon-var, faculté des sciences économiques et de gestion, France.

32. Torki M.AL-FAWWAZ, Ghazi A.ALRGAIBAT Capital Adequacy of the Jordanian Banking sector for the Period 2000-2013 ; International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences ; Vol. 5, No.1, January 2015.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. http://wdi.worldbank.org/table/5.5 .

2. www.bank-of-algeria.dz.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، من خلال اعتماد نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض لقياس المتغير المستقل كفاية رأس المال، أما المتغير التابع الأداء المالي تم اعتماد معدل العائد على الأصول و نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي القروض لقياسه. حيث تم إسقاط المفاهيم النظرية على عينة من البنوك التجارية العمومية و الخاصة خلال الفترة (2004-2015)، بهدف إجراء دراسة قياسية مقارنة و التي تمت باعتماد نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، أين توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك التجارية العمومية ، في حين كان أثر كفاية رأس المال سلبي على الأداء المالي للبنوك التجارية الخاصة.

الكلمات المفتاحية :

كفاية رأس المال؛ الأداء المالي؛ الربحية؛ السيولة؛ البنوك التجارية الجزائرية.

Abstract:

Our study aims to know the impact of capital adequacy on the financial performance of Algerian commercial banks, by adopting the ratio of equity to total loans to measure it, while the financial performance was measured by the rate of return on assets, and the ratio of total deposits to total loans. Where we have projected the theoretical concepts that we touched on a sample of public and private commercial banks during the period (2004-2015) with the aim of conducting a comparative study that was carried out by adopting panel data analysis models ،Where we found a positive impact of capital adequacy on the financial performance for public commercial banks, while the impact of capital adequacy was negative on the financial performance of private banks.

Keywords: capital adequacy; the financial performance; profitability; liquidity; Algerian commercial banks.